بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

دائرة اللغة العربية

شعبة علم اللغة

النظام النحوي للغة العربية

دراسة لغوية وصفية تحليلية

بحث مقدمة لنيل درجة التخصص العليا (الدكتوراه)

تخصص علم اللغة

إعداد الطالبة :

إيمان عثمان الفكي إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور :

محمد غالب عبدالرحمن

٢٠٠٦م-١٢٧هـ

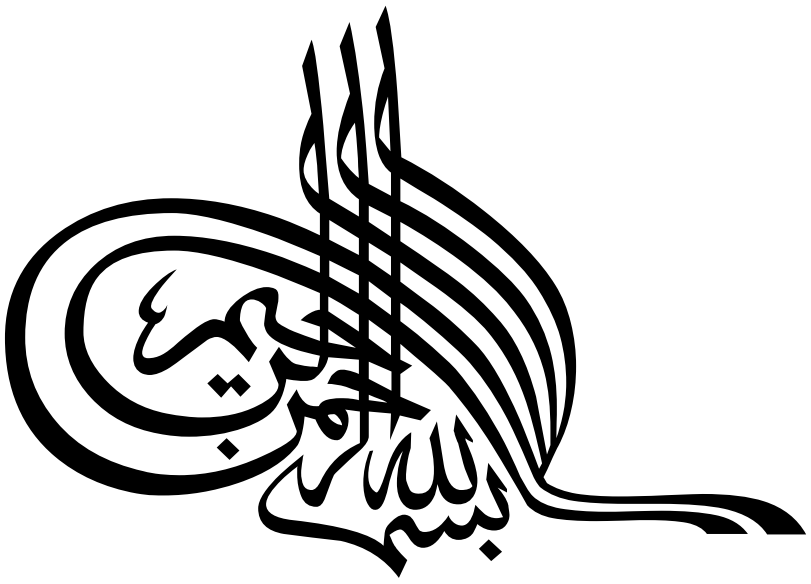
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

(سورة النور : الآية٣٥)

إهــداء

إلى والديّ في الرفيق الأعلى
أمي : التي علمتني الصبر والمثابرة
أبي : الذي هو أول من علمني حرفاً
زوجي : رفيق دربي الذي حمل همي
وصبر معي وتحمل وعانى

كلمة شكر

الحمد لله على نعمائه التي لا تحصى عدداً ، والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد :

أحمد الله أن غيض لي نفراً كريماً ممن كان لهم أثر طيب في إخراج هذا البحث ، وعليه لابد من وقفة وفاء مع أي منهم .

فأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للمربي الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد غالب عبدالرحمن لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي لم يضنَّ عليّ بما فتح الله عليه من علم ؛ أكلله بطوق من الشكر لصبره عليّ وتحمله لي برحابة صدر طيلة فترة البحث ، فله مني حسن الثناء ،وله من الله حسن الجزاء .

كما أخص بالشكر أسرة المكتبات بكل من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية وجامعة أمدرمان الإسلامية ، ومعهد الخرطوم للغة العربية لحسن تعاونهم معي ومدّي بكل ما خدم هذه الدراسة من مصادر ومراجع .

وأخص بالشكر أخي الفاضل البرفسور / بكري بشير الكتيابي ، لتشريفه لي بترجمة ملخص البحث .

والشكر الجزيل موصول للأخت الأستاذة / ستنا الطيب لما بذلته معي من جهد مقدر في مراجعة هذا البحث .

وصوت شكر لابد من تسجيله للأخ الكريم الدكتور عصام باشري لتفضله بطباعة هذا البحث .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر لمن عايش معي البحث وهو فكرة وحمل همّه معي إلى أن رأى النور ؛ رفيق دربي زوجي الأستاذ / عبداللطيف مجتبى ، عمّر الله عمره بالعمل الصالح وزاده علماً ومعرفة .

والشكر لكل من أسهم بوقته أو جهده ممن فاتني ذكره .

والحمد لله من قبل ومن بعد ، اللهم أنت أهل الثناء ؛ أحمدك حمداً عدد خلقك وزنة عرشك ومداد كلماتك ، الحمد لله في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ب

كلمة شكر	ج
المحتويات	د
ملخص البحث	و
مقدمة	ح
أساسيات البحث	ي
الفصل الأول : مفهوم النحو عند علماء العربية	**١-٥٨**
المبحث الأول : نشأة الدراسات النحوية	٢
المبحث الثاني : مفهوم النحو في دراسات المتقدمين من علماء العربية	١٨
المبحث الثالث : مفهوم النحو في دراسات المتأخرين من علماء العربية	٣٣
المبحث الرابع:مفهوم النحو في دراسات المعاصرين من علماء العربية	٤٢
الفصل الثاني : أسس دراسة النحو العربي	**٥٩-١١٢**
المبحث الأول : السماع	٦
المبحث الثاني : القياس	٧٩
المبحث الثالث : الإجماع والاستصحاب	٩٤
المبحث الرابع : علاقة أسس دراسة النحو العربي بالعلوم الأخرى	١٠٣
الفصل الثالث : اتجاهات الدراسة في النحو العربي	**١١٣-١٦١**
المبحث الأول : الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية	١١٤
المبحث الثاني : الدراسة النحوية بين الشكل والوظيفة	١٢٣
المبحث الثالث : الدراسة النحوية بين التوليدية والتحويلية	١٤٦
الفصل الرابع : العلاقات اللغوية في النظام النحوي	**١٦٢-٢١٦**
المبحث الأول : العلاقات الصوتية في النظام النحوي	١٦٣
المبحث الثاني : العلاقات الصرفية في النظام النحوي	١٧٦
المبحث الثالث : العلاقات المعنوية في النظام النحوي	١٩٣
المبحث الرابع : دور النظام اللغوي في تحليل علاقات الجمل العربية	٢٠١

خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته	٢١٣
الفهارس الفنية	**٢١٧-٢٤١**
فهرس الآيات القرآنية	٢١٨
فهرس الأحاديث النبوية	٢٢٤
فهرس الأشعار	٢٢٥
فهرس الأعلام	٢٢٧
فهرس المصادر والمراجع	٢٣١

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة النظام النحوي للغة العربية في ضوء معطيات أنظمة اللغة المختلفة وتوضيح الدور الذي تقوم به في عملية تحليل الجملة العربية وذلك بمناقشة الأسس التي انبنى عليها النظام النحوي ، والاتجاهات التي اتبعت في دراسة القضايا النحوية المختلفة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

وقد اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي في عرض موضوعات الدراسة المختلفة وتم ذلك في أربعة فصول وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات ، جاءت على النحو التالي :

الفصل الأول : تمت فيه مناقشة مفهوم النحو عند علماء العربية ،واشتمل على أربعة مباحث :

تناول المبحث الأول نشأة الدراسات النحوية ، وتناول المبحثان الثاني والثالث مفهوم النحو عند علماء العربية المتقدمين والمتأخرين على التوالي ، بينما تناول المبحث الرابع مفهوم النحو في دراسات المعاصرين من علماء العربية .

الفصل الثاني : وقفت فيه الباحثة على الأسس التي انطلقت منها دراسة النحو العربي وتمت مناقشتها في أربعة مباحث تناولت على الترتيب قضايا السماع ، والقياس ، والاجماع والاستصحاب ، بينما ناقش المبحث الأخير منها علاقة تلك الأسس بالعلوم الأخرى كأصول الفقه ، والفلسفة والمنطق ، وعلم الكلام .

الفصل الثالث : وقد ارتكزت الدراسة فيه على توضيح اتجاهات دراسة النحو العربي من خلال الوقوف على بعض منطلقات الدراسة النحوية ، وتم ذلك في ثلاثة مباحث ؛ تناول الأول منها الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية ، وتناول ثانيها الدراسة النحوية بين الشكل الوظيفة ، بينما تناول المبحث الثالث الدراسة النحوية بين التوليدية والتحويلية .

الفصل الرابع : وهو يمثل الحق الذي تجلت فيه روح البحث يتناول العلاقات اللغوية المختلفة في النظام النحوي وتطبيق الدراسة التكاملية في تحليل الجملة ، وذلك بمناقشة أدوار العلاقات الصوتية والصرفية والمعنوية في المباحث الثلاثة الأولى ، ومناقشة دور النظام اللغوي في تحليل الجملة في المبحث الأخير .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن التحليل الدقيق للجملة يقوم على تكامل جميع الأنظمة اللغوية داخلها ، وأنه باعتماد علاقة الإسناد نواة أساسية في تحليل الجملة أمكن تصنيف الجملة العربية على وجه يعتبر أكثر دقة من اعتماد مبدأ التقديم والتأخير في تصنيف الجمل .

Abstract

This research is intended to study the syntactical structures system in the Arabic language in reference to the different languages systems and to explain the role of the Arabic sentence analysis by discuss the bases on which the syntactical structure was built and the study of the different syntactical topics in modern linguistic studies Analytical descriptive approach is adopted for all the research topics which was classified into

four parts and a conclusion that consisted of the result and recommendations the research was sequenced as follows :

Part one :

The concept of syntax in Arabic was discussed and consisted of four chapters that discussed the beginning of the syntax study, the concept of syntax in the first Arabic scholars and researchers and the late once concluding with the concept of syntax in the recent studies of Arab scholars .

Part tow :

Concentrated on the bases that initiated the Arab syntax studies and this was also tackled in four chapters including reports, auditory speech, measurement, agreement ending with the relations of these basis with others like (figh) basics, philosophy, logic and pragmatics .

Part three :

The study explains Arabic syntax study approaches considering some syntactical study topics and this was carried in three chapters sequenced as the syntactical study descriptive and measurement, form and function transformational generative study .

Part four :

Is a sum up of findings and conclusion considering the linguistic relation in syntax system and applying comprehensive study in sentence analysis discussing phonological, morphological and conceptual role in the first three chapters and the role of the linguistic system in sentences analysis in the last chapter.

The most important findings of the research is that specific analysis of the sentence is based on all linguistic levels inside it when considering the reference relation as a base in sentence analysis to classify Arabic sentence more specifically than classifying the sentence according to the order of the linguistic element.

مقدمة

حظيت اللغة العربية بقدر معتبر من الدراسات بوصفها لغة الوحي إذ نزل بها القرآن الكريم ، يقول تعالى : (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)([1]) .

ففي سبيل الكشف عن مكنوناتها انبرى عدد من العلماء لدراسة جوانبها المختلفة بما فيها الدراسات النحوية التي أصبحت مجالاً خصباً بالنسبة للباحثين إلا أن هذه الدراسات ظلت لزمن طويل أسيرة دراسة الأشكال الإعرابية في طابعها التعليمي مما أدى إلى إهمال قضايا التركيب من جانب ، والمستويات اللغوية الأخرى ودورها في الدراسة النحوية من جانب آخر .

ولما كان النظام النحوي للغة العربية نسيجاً محكماً تتشابك فيه جميع العناصر اللغوية تبيّن للباحثة أهمية دراسة النظام النحوي للغة العربية ، وذلك في إطار محاولة إعادة الدرس النحوي إلى حقل الدراسات اللغوية؛ تعزيزاً لمجهودات السابقين من علماء العربية التي كان من الممكن لها أن تحدث أثراً إيجابياً في مناهج الدراسة النحوية ، ورفداً لمجهودات المعاصرين الذين حاولوا توضيح ما جاءت به تلك الدراسات

ومن أجل التوصل إلى طريقة مثلى في البحث ترى الباحثة أنه من خلال التحليل يمكن الوقوف على جوانب مهمة في موضوع البحث .

ففي إطار العلاقة البحثية بين تناول العلماء القدامى والمحدثين لمفهوم النحو والمناهج التي اتبعوها في دراسته تمت مناقشة مفهوم النحو من خلال أهم المصنفات النحوية لعلماء اللغة القدامى ، وأبرز علماء

([1]) سورة النحل ، الآية ١٠٣

اللغة المعاصرين الذين تناولوا مفهوم النحو بالدراسة والتحليل .

وعلى الرغم من أن اتجاهات الدراسة النحوية تعدّ أكثر ملاءمة لطبيعة البحث من أسس دراسة النحو العربي إلا أنه كان لابد من الوقوف قبلها على تلك الأسس للتعرف على الطريقة التي تم بها تقعيد النحو ؛ ذلك لتأثيره المباشر في اتجاهات الدراسة النحوية الذي كان من نتائجه استعانة الدرس النحوي بأكثر من اتجاه في عرض الموضوعات النحوية خاصة تلك الموضوعات المتعلقة بالحدود والتعريفات .

وقد عمدت الدراسة إلى تطبيق الأدوار التي تقوم بها العلاقات اللغوية المختلفة في النظام النحوي ، إلا أن دور العلاقات اللفظية - على اختلافها - في النظام النحوي تمت مناقشته ضمن الاتجاه الشكلي للدراسة النحوية كما قامت الدراسة بتحليل الجملة في ضوء معطيات الأنظمة اللغوية المختلفة ، وكان لتطبيق تلك الأنظمة المختلفة في تحليل الجملة أثر كبير في توصل الدراسة إلى نتائج تعزز أهمية الدراسة التكاملية في النحو .

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في موضوع الدراسة :

١/ أن معظم علماء اللغة القدامى لم يعنوا بتحديد مفهوم واضح ومحدد لمصطلح النحو وطغت على ذلك عنايتهم بالمادة النحوية المدروسة مما حدا بالباحثة لإمعان النظر في القضايا التي تناولتها مصنفاتهم النحوية لاستخلاص مفهوم محدد للنحو منها .

٢/ تباين اتجاهات الدراسة النحوية في عرض القضايا النحوية المعنية مما يجعل تحديد وتوضيح الاتجاهات المتبعة في دراسة النحو العربي وفق المناهج المعروفة في الدراسات اللغوية على وجه دقيق أمراً صعب المنال

وعلى كل فإن الدراسة بما خرجت به من نتائج تأمل الباحثة أن تكون قد فتحت أفقاً جديداً في الدرس النحوي .

أساسيات البحث

موضوع البحث :

تتناول هذه الدراسة النظام النحوي للغة العربية في ضوء معطيات الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً .

مشكلة البحث :

لاحظت الباحثة أن الفهم الكامل للحدث الكلامي يعتمد على مراعاة الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية بوصفها جزءاً من النظام اللغوي ، وأن جميع هذه المستويات تؤثر وتتأثر ببعضها داخل هذا النظام ، إلا أن الكثير من الدراسات النحوية تهمل هذا الدور الذي يبحث في مجالات مستقلة .

هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى توسيع مفهوم الدرس النحوي بوصفه درساً لغوياً ينبني على جميع المستويات الأخرى ، ومحاولة إعادة الدرس النحوي إلى حقل الدراسات اللغوية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أدخلت مستويات التحليل اللغوي بوصفها عناصر مهمة في تحليل الجمل والتراكيب اللغوية من داخل نظام اللغة العربية مما يسهم في توسيع مفهوم الدرس النحوي ، ويفتح آفاقاً جديدة في دراسة النحو العربي للتوصل إلى نتائج بإمكانها أن تؤثر في مجرى البحث اللغوي بما يواكب طبيعة اللغة .

سبب اختيار البحث :

والباعث على هذه الدراسة يتمثل في ملاحظة الباحثة لأثر الدراسات الصوتية والصرفية والدلالية في دراسة النحو العربي ، فأرادت الكشف عن

دور هذه الدراسات في دراسة النحو بالوقوف على جوانب الظواهر اللغوية المختلفة في تحليل الجمل والتراكيب .

فروض البحث :

- تفترض الباحثة أنه باستخدام مستويات التحليل اللغوي الأخرى يمكن تحليل الجمل والتراكيب من داخل نظام اللغة العربية على نحو أشمل يتوافق وطبيعة اللغة التي تتكامل مستوياتها المختلفة لإحداث غرض تواصلي محدد .
- أن النشأة التعليمية للنحو العربي كان لها أثر كبير في تحديد اتجاه الدراسة النحوية .
- أنَّ الطريقة التي تمَّ بها تقعيد النحو العربي – من انشغال بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه وعلم الكلام - كان لها دور كبير في تحديد طبيعة الدرس النحوي وإيجاد علل نحوية لا تتوافق مع طبيعة اللغة .

حدود البحث :

تقوم هذه الدراسة على أنها دراسة مفاهيمية توضح طبيعة النظام النحوي للغة العربية من خلال الدراسات النحوية التي اهتمت بالدرس اللغوي في مجال تحليل الجملة ، ولا تتناول القضايا النحوية التفصيلية إلاّ بالقدر الذي يخدم أهداف الدراسة .

منهج البحث :

ترى الباحثة أن المنهج الوصفي التحليلي يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة التي تحتاج إلى وصف بعض الظواهر اللغوية واستقرائها وتحليلها ؛ لذا تم اعتماده منهجاً لهذه الدراسة .

هيكل البحث

وقد رأت الباحثة تبويب هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي :

الفصل الأول : مفهوم النحو عند علماء العربية ، ويضم أربعة مباحث :

المبحث الأول : نشأة الدراسات النحوية

المبحث الثاني : مفهوم النحو في دراسات المتقدمين من نحاة العربية

المبحث الثالث : مفهوم النحو في دراسات المتأخرين من علماء العربية

المبحث الرابع : مفهوم النحو في دراسات المعاصرين من علماء العربية

الفصل الثاني : أسس دراسة النحو العربي ،ويضم أربعة مباحث :

المبحث الأول : السماع

المبحث الثاني : القياس

المبحث الثالث : الاجماع والاستصحاب

المبحث الرابع : علاقة أسس دراسة النحو العربي بالعلوم الأخرى

الفصل الثالث:اتجاهات الدراسة في النحو العربي،ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية

المبحث الثاني : الدراسة النحوية بين الشكل والوظيفة

المبحث الثالث : الدراسة النحوية بين التوليدية والتحويلية

الفصل الرابع:العلاقات اللغوية في النظام النحوي، ويضم أربعة مباحث:

المبحث الأول : العلاقات الصوتية في النظام النحوي

المبحث الثاني : العلاقات الصرفية في النظام النحوي

المبحث الثالث : العلاقات المعنوية في النظام النحوي

المبحث الرابع : دور النظام اللغوي في تحليل الجملة العربية

وقد ذيلت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث وتوصياته ، وفهارس فنية

الفصل الأول

مفهوم النحو عند علماء العربية

المبحث الأول : نشأة الدراسات النحوية

المبحث الثاني : مفهوم النحو في دراسات المتقدمين.

المبحث الثالث : مفهوم النحو في دراسات المتأخرين

المبحث الرابع : مفهوم النحو في دراسات المعاصرين

المبحث الأول

نشأة الدراسات النحوية

لا شك أنَّ البحث النحوي قد بدأ متأخراً عن جمع اللغة ، لأنه لا يتأتى وضع القواعد النحوية إلاّ باستقراء تلك المادة اللغوية المجموعة من أفواه العرب الخُلّص وتصنيفها واستنباط القواعد والأحكام منها .

ومما لا شك فيه أيضاً أن اللغة العربية شأنها شأن أي لغة من اللغات نشأت ضعيفة ثم استقرت بعد ذلك في أنفس أبنائها حتى صارت ملكة مستقرة في طبائعهم ، ذات أحكام مطردة في صوغ كلماتها وضبط حروفها وبناء الجمل والأساليب ، يأخذها اللاحق عن السابق ، وذلك كله قبل أن توضع لها القواعد النحوية([1]) .

وعلى هذا يمكن القول بأن النحو العربي قد نشأ فناً قبل أن يكون علماً ولما جاء الإسلام وامتدت رقعة الدولة الإسلامية وخالط العرب الأعاجم تغيرت تلك الملكة ، فأخذ اللحن ينتشر بين الناس خاصة المستعربين منهم ، فخشى أهل العلم على اللغة من الفساد فقاموا بوضع ضوابط مستقراة من كلام العرب الخلص ليعرف بها الصواب من الخطأ في الكلام . وذلك خشية تسرب اللحن وشيوعه في تلاوة آيات القرآن الكريم، ونصوص الحديث الشريف([2]) .

ومما سبق يتضح أن شيوع اللحن في العربية كان دافعاً أساسياً في ذلك العصر للضبط ثم التقعيد ، إلاّ أنه لم يكن السبب الوحيد لنشأة الدراسات النحوية .

([1]) انظر : أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ، ١٩٨٨م ، ص (٨١ ، ٨٢) .

([2]) انظر : ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٥ ، د. ت ، ص (٥٤٦) .

لذلك كان لابد للباحثة من الوقوف على جوانب الموضوع وتحديد أبعاده بغرض التعرف على :

١/ الدوافع التي أحاطت بنشأة الدراسات النحوية .

٢/ تحديد الرواد الأوائل لتلك الدراسات

٣/ صورة النحو الأولى ، ومراحل تقعيده .

أولاً : الدوافع التي أحاطت بنشأة الدراسات النحوية :

يتردد بين كثير من العلماء قدامى ومحدثين أن اللحن انتشر بعد الفتوحات الإسلامية نتيجة لدخول الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب، كما سبق ذكره . إلا أن هذا لا ينفي وجود اللحن في اللغة قبل تلك الحقبة([١]) ، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول : (أنا أعرب العرب ولدتني قريش ونشأت في بني سعد بن بكر فأنّى لي اللحن)([٢]) كما ذكر أن رجلاً أخطأ في حضرته فقال لأصحابه : (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل)([٣]) .

كما ذكر ابن الأنباري([٤]) أن أعرابياً قدم المدينة على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابتغى من يقرئه القرآن ، فأقرأه رجل قول الله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)([٥]) بجرّ (رسول) فقال الأعرابي :

([١])انظر : أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، د . ط ، د. ت ، ص (٢٣) .

([٢]) رواه الطبراني في المعجم الكبير ، الحديث رقم (٥٤٣٧) ، وهو ضعيف ، مكتبة دار العلوم ، ط٢ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م ، مج٦ / ص٣٥ .

([٣]) أخرجه الحاكم في المستدرك ، حديث رقم ٣٦٤٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، مج٢ / ص٤٧٧ .

([٤]) ابن الأنباري : عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، يكنى أبا البركات ، ويلقب بالكمال ، قرأ النحو على ابن الجواليقي من أشهر مؤلفاته ؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أسرار العربية ، لمع الأدلة ، الإعراب في جدل الإعراب ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، توفى سنة ٥٧٧هـ ، الزركلي – الأعلام مج٣ / ص٣٢٧ .

([٥]) سورة التوبة ،الآية ٣

أقد برئ الله من رسوله فأنا أبرأه منه . فبلغ عمر رضي الله عنه ما قال الأعرابي فدعاه فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرؤني ، فأقرأني هكذا ، وذكر الحادثة ، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي ، وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة([1]) .

بيد أن اللحن في العصر الإسلامي الأول لم يبلغ مبلغاً يلفت أنظار العلماء إلى ضرورة ضبط اللغة وتقعيدها ، وذلك لأنه كان يتمثل في حوادث فردية هنا وهناك لم تؤثر في روح العصر ، ولأن اللغة في الغالب كانت مستقرة في طبائع الناس بالسليقة .

أما بعد انتشار الفتح الإسلامي فقد ذاع اللحن على ألسنة الخاصة من الناس بله عامة الناس ، فانتبه العلماء إلى ضرورة وضع ضوابط تعصم الألسن من الخطأ ، فقام أبو الأسود الدؤلي([2]) بوضع أصول لضبط اللغة ومن ثم نشأ البحث النحوي .

وتوجد إلى جانب اللحن دوافع أخرى ساعدت على نشأة الدراسات النحوية أهمها : إحساس المستعربين بالحاجة الشديدة لتعلم اللغة العربية ، وتطور روح البحث العلمي التي أفضت بالعلماء لتدوين قواعد اللغة بعد استنباطها

([1]) انظر : ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ص (١٩ – ٢٠)

([2]) أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن ظالم ، أبو الأسود الدؤلي أول من أسس النحو ،كان من أكمل الرجال عقلاً وأسدهم رأياً ، شيعياً شاعراً ، ثقة في الحديث ، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر ، أول من نقط المصحف ، توفى سنة ٦٦هـ – السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ج٢ ، ص (٢٢) .

من مجاري كلام العرب اقتفاء لأثر العلوم الأخرى التي سبق تدوينها نشأة النحو العربي .

وعليه يمكن القول بأنَّ التحدي اللغوي الذي واجه العرب في تلك الفترة وأدَّى إلى نشأة الدراسات النحوية ، كان ذا شقين :

أولهما : يرتبط بالناحية التعليمية لقواعد اللغة والحاجة التي فرضتها الظروف التاريخية من لحن وغيره من حاجة غير العرب لتعلم اللغة .

ثانيهما: الشق أو الجانب العلمي المرتبط بتأسيس علم له قواعده وقوانينه الخاصة به.

ثانياً : الرواد الأوائل للدراسات النحوية :

اختلفت الروايات حول الواضع الأول للدراسات النحوية ، وقد أشار لهذا الاختلاف السيرافي([1]) بقوله : (اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي ، وقيل هو نصر بن عاصم ، ويقال هو عبدالرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي)([2]) .

وأقدم ما وصل إلينا في رد الخطوات الأولى لأبي الأسود ما قاله ابن سلام الجمحي([3]) من أن : (.. أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلي ، وإنما قال ذلك حينما اضطرب لسان العرب وقلبت السليقة ، وكان سراة الناس يلحنون ، فوضع

([1]) السيرافي : الحسن بن عبدالله بن المرذبان (السيرافي) القاضي أبو سعيد ،سكن بغداد ، قرأ النحو على ابن السراج ، وعلى أبي بكر بن مبرمان ، قرأ اللغة على أبي بكر بن مجاهد وابن دريد ، وكان يدرس في القراءات والنحو واللغة والعروض والشعر،من كتبه شرح كتاب سيبويه،توفى سنة٣٦٨هـ (عبدالباقي اليماني ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٩٣) .

([2]) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الإعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص (٣٣)

([3]) ابن سلام الجمحي : محمد بن سلاّم بن عبيد الله الجمحي بالولاء ، أبو عبدالله : إمام في الأدب . من أهل البصرة مات ببغداد سنة ٢٣٢هـ ، أشهر مؤلفاته (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) ، و(بيوتات العرب) و(غريب القرآن) – (الأعلام مج٦/ص١٤٦

بـاب الفاعـل والمفعـول والمضـاف وحـروف الجـر ، والرفـع والنصـب والجـزم)([1]) .

ويذكر ابن النديم([2]) : (أنه رأى عند بعض الوراقين أربعة أوراق عن أبي الأسود كتبها يحيى بن يعمر([3]) وفيها كلام في الفاعل والمفعول)([4]) .

وبالرغم من اتفاق كثير من الروايات في رد أولية الدراسات النحوية لأبي الأسود إلا أنها ترجع وتختلف حول خلوص هذا العمل له.

فبعض الروايات تجعل أولية النحو من عمل أبي الأسود وحده ، وبعضها يرتفع به إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ؛ إذ يروي أن أبا الأسود دخل عليه فرآه مطرقاً مفكراً ، فقال له أبو الأسود : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إني سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية ، فقال : إن فعلت هذا أحييتنا وأبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتاه بعد أيام فألقى إليه عليّ رضي الله عنه صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال

([1]) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف ، د. ط ، د. ت ، ص (١٢)

([2]) ابن النديم : محمد بن اسحاق بن محمد بن اسحاق ، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم : صاحب كتاب (الفهرست) ، بغدادي ، كان معتزلياً متشيعاً ، له كتاب آخر سماه (التشبيهات) توفى سنة ٤٣٨هـ -(الأعلام مج٦ ٢٩) .

([3]) يحي بن يعمر : وهو يحيى بن يعمر العدواني يكنى أبا سليمان ، تابعي وبصري ، انتقل إلى خراسان ولقي عبدالله بن عباس وروى عن قتادة واسحاق بن سويد وغيرهما . وهو أحد قراء البصرة وعنه أخذ ابن أبي اسحق القراءة ، وكان عالماً بالقرآن والنحو ولغات العرب ، مات بخراسان سنة ١٢٩هـ – الزبيدي ، طبقات اللغويين والنحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، د . ت ، ص (٢٧-٢٨- ٢٩) .

([4]) ابن النديم : الفهرست ، تحقيق رضا تجدد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني ، دار المسرة ، طهران ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م ، ص٤٦

لأبي الأسود تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، وأعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة ، ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر . قال : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، وكان من ذلك حرف النصب فكان منها إنّ وأنّ وليت ولعل وكأن ، ولم أذكر لكن ، فقال لي : لم تركتها ؟ فقلت لم أحسبها منها . فقال : بل هي منها فزدها)([1]) .

بينما يشرك بعض الرواة معه في هذا العمل تلميذيه نصر بن عاصم([2]) وعبدالرحمن بن هرمز([3]) فوضعوا النحو أبواباً وأصلوا له أصولاً ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف([4]) .

وقد اختلفت الروايات حول الحادثة التي جعلت أبا الأسود يضع النحو ؛ أشهرها : الرواية التي ترد هذه الحادثة إلى مناقشة جرت بين أبي الأسود وابنته ، حينما قالت : (ما أحسنُ السماءِ ؟) وهي لا تريد الاستفهام ، وإنما تريد التعجب ، فقال لها أبوها : بل قولي (ما أحسن السماء !) .

وفي رواية أنه شكا فساد لسانها لابن أبي طالب فوضع له بعض أبواب النحو ، وقال له : انح هذا النحو([5]) .

([1])السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، قدمه وعلق عليه فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط١ ١٤١٤هـ – ١٩٨٤م ، ص (٢٧)

([2]) نصر بن عاصم : ابن أبي سعيد الليثي أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود الدؤلي ، وهو أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها توفى سنة ٨٩هـ (إشارات التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص٣٦٣) .

([3]) عبدالرحمن بن هرمز : أبو داود ، من موالي بني هاشم ، عرف بالأعرج حافظ قارئ من أهل المدينة ، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه ،كان خبيراً بأنساب العرب وافر العلم ، مات بالإسكندية سنة ١١٧هـ – (الأعلام مج٣ / ص٣٤٠) .

([4]) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص (١١-١٢)

([5]) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، ص (١٣)

ورواية أخرى ترد الحادثة إلى ما وقع بين أبي الأسود وزياد إذ جاء أبو الأسود إلى زياد بالبصرة ، فقال له : أصلح الله الأمير إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم أفتأذن لي أن أضع لهم علماً يقيمون به كلامهم . قال:لا.ثم جاء زياداً رجل فقال:مات أبانا وخلف بنون ، فقال زياد : مات أبانا وخلف بنون!ردوا عليّ أبا الأسود الدؤلي ؛ فرد إليه، فقال : ضع للناس ما نهيتك عنه .

وفي رواية ثانية للحادثة السابقة أنها وقعت بين أبي الأسود الدؤلي وعبيدالله ابن زياد(١) .

وفي رواية ثالثة أن زياداً هو الذي بعث إلى أبي الأسود يسأله أن يعمل أصولاً تضبط للناس لغتهم ، فرفض أبو الأسود حتى سمع قارئاً يقرأ : (إن الله برئ من المشركين ورسوله) بكسر لام رسول - فراع ذلك أبا الأسود فذهب إلى زياد وطلب منه أن يأتي له بكاتب فلما حضره، قال له أبو الأسود ، إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضممت فمي فانقط نقلة بين يدي الحرف ، وإما كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن اتبعت شيئاً من ذلك تنويناً فاجعل مكان النقطة نقطتين(٢) .

وهكذا نقط أبو الأسود المصحف .

والروايات السابقة بما اشتملت عليه من اضطراب وتضارب في بعض الأحيان إلا أنها تؤكد أن اللحن تسرب إلى وجوه التصرف الإعرابي في الكلام .

---

(١) علي محمد أبو المكارم ، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط١ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، ص (٣٦)

(٢) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ، ص (٣٥)

ثالثاً : صورة النحو الأولى، ومراحل تطوره :

إن العمل الذي قام به أبو الأسود من ضبط للمصحف الشريف يجعله بحق واضع اللبنة الأولى للدراسات النحوية بله اللغوية بأسرها وذلك لأن الروايات تثبت أنه أول من تصدى لعلاج الجانب التعليمي من المشكلة اللغوية التي واجهت المسلمين عقب الفتح الإسلامي كما ذكر .

وضبط المصحف في حقيقته ما هو إلاّ تناول لظاهرة التصرف الإعرابي من خلال هذا النص المقدس ، والغاية في ذلك هي الضبط إلاّ أن هذا التناول سرعان ما تحول إلى تحليل موضوعي للظاهرة، فأصبح النص القرآني نصاً لغوياً يدرس ليستعان به في تحليل الظواهر اللغوية والتقعيد لها والاستشهاد به عليها([1])

والدليل على ذلك أن أبا الأسود خلّف بعد ضبطه للمصحف الشريف وثيقة عرفت بمختصر أبي الأسود أو تعليقته ؛ وهذه الوثيقة كانت نتيجة لما لحظه أبو الأسود من ظواهر لغوية لفتت انتباهه أثناء ضبطه للمصحف ، وعلى رأس تلك الظواهر ؛ تلك الظاهرة التي كان الاضطراب فيها سبباً في ضبط المصحف بأكمله وهي ظاهرة تغير الحركات في أواخر الكلمات باختلاف موقع الكلمة في التركيب وما يترتب على ذلك من تغيير في المعنى([2]) .

ويؤكد ذلك رواية ابن النديم([3]) التي أوضح فيها أن أبا الأسود ذكر في وثيقته بعض التعليقات عن الفاعل والمفعول اللغويين واتصال حركاتهما بالمعنى .

([1]) علي محمد ابو المكارم ، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ص (٦٨)

([2]) المرجع نفسه ، ص (٧٠)

([3]) انظر ص (٦) من هذا البحث

وكل ما ذكر يشير بوضوح إلى شكل النحو في صورته الأولى ، والظواهر التي عالجها والقضايا التي اشتمل عليها وطبيعة القواعد التي وضعت لذلك ، كما يشير إلى عدم صحة الروايات التي نسبت لعصر أبي الأسود وضع الكثير من أبواب النحو وذلك لأن العلوم لا تنشأ فجأة مكتملة الجوانب والتقسيمات والأبواب، وإنما تمر بأطوار متعددة حتى تنموا وترتقى ، ولأن عمل أبي الأسود كان مجموعة من الملاحظات العامة القائمة على النص القرآني لا على تحليل الظواهر التركيبية التي تحتاج إلى منهج واضح ومحدد في التحليل .

أما المرحلة الثانية للدراسات النحوية فهي تبدأ باستكمال تلاميذ أبي الأسود لعمل أستاذهم في ضبط القرآن . وفي مقدمتهم نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر ، فقد ذكر الرواة أن الحجاج بن يوسف الثقفي في ولايته على العراق أمر نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف بعضها عن بعض فقاموا بنقط الحروف المعجمة مثل (الباء والتاء والثاء والنون) ، فاصبح النقط نقطان ، نقط الإعجام الخاص بتنقيط الحروف المتشابهة ، ونقط الإعراب الخاص بحركات أواخر الكلم([1]) .

يعدّ عمل تلاميذ أبي الأسود مرحلة مهمة في التصدي لحل المشكلة اللغوية وما نجم عنها من تناول للظواهر اللغوية بالتقعيد ، فقد استطاعوا ومن خلال دراساتهم للظواهر اللغوية الوصول إلى نتائج محددة في البحث وإضافة المصطلحات الفنية المتعلقة بتلك الظواهر .

ويوضح ذلك المناقشة التي جرت بين يحيى بن يعمر والحجاج بن يوسف الثقفي ؛ فقد سأل الحجاج يحيى : أتجدني ألحن ؟ فقال يحيى : نعم ، فقال

([1]) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص (١٦ ، ١٧)

له : في أي شيء ، فقال : في كتاب الله تعالى ، فقال : وذلك أشنع ففي أي شيء من كتاب الله تعالى ؟ قال : قرأت : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ)([1]) فرفعت (أحبّ) وهو منصوب([2]) .

وهكذا استخدم يحيى بن يعمر اصطلاحي مرفوع ومنصوب – للدلالة على حركتي آخر كلمة (أحبّ) – لأول مرة في تاريخ الدراسات النحوية .

أما المرحلة التي تلت ذلك فهي مرحلة تتسم بالنظر والمناقشة والتأليف وكان رواد هذه الحقبة هم أبو عمرو بن العلاء([3]) ، وعبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي([4]) ، وفيها بدأت الدراسات النحوية تلتمس طريقها في مجالات عدة أهمها : محاولة تقعيد ظواهر اللغة ومحاولة وضع أصول تبنى عليها تلك القواعد، إلى جانب تسجيل ما أدركوه من ظواهر العربية ، وما تم تقريره في النحو وأصوله من بحوث .

واصبح اهتمام أكثر العلماء في هذا العصر يتوجه إلى اللغة لفهم ظواهرها ووضع قواعدها ، وهم في ذلك يهتمون بالقرآن من حيث كونه مادة لغوية ،

([1]) سورة التوبة : الآية ٢٤

([2]) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص (٢٨) ، السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص (٤١)

([3]) أبو عمرو بن العلاء : هو زبّان بن العلاء بن عمار ، أحد القراء السبعة خزاعي من مازن ، ولد بالحجاز ، وسكن البصرة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن جماعة من أهل الحجاز والبصرة ، أخذ النحو عن ابن أبي اسحاق ، توفى بالكوفة سنة ١٥٤هـ .(إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين – ص١٢١) .

([4]) عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي ، يعرف بالزيادي ، ولد سنة ٢٩هـ ، نحوي من الموالي ، من أهل البصرة ، أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش ، فرّع النحو وقاسه ، وكان أعلم البصريين به ، توفى سنة ١١٧هـ – (الأعلام مج٤ /ص٧١) .

إلا أنهم في تناولهم له يحكمون على قراءته بما ثبتت صحته من هذه القواعد بالقياس على كلام العرب([1]) .

وقد كان عبدالله بن أبي اسحاق من بين هؤلاء العلماء أشد تجريداً للقياس من معاصريه فكان (أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل)([2]) . وفي إطار تمسكه بالقياس النحوي ورميه باللائمة على من يخرج عنه يروى نقده للفرزدق في رائيته المشهورة التي يمدح فيها عبدالملك بن مروان والتي قال فيها(مخها ريرِ) بجر (ريرِ) وكان حق القياس النحوي فيها أن تكون مرفوعة ، فردها ابن أبي اسحاق وعاب قائلها ، فغاظ الفرزدق ذلك ونقده ببيت تعمد فيه اللحن([3]) .

ويمثل المرحلة التي تلت ذلك عيسى بن عمر الثقفي([4]) تلميذ عبدالله بن أبي اسحاق وصاحب كتابي الجامع والإكمال حسب ما أوردته كتب التراجم وذكرت،بأن الخليل بن أحمد([5]) تلميذ عيسى بن عمر عرفهما وأعجب بهما حتى قال فيهما :

بطل النحو جميعاً كلُّه غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر([6])

([1]) انظر : علي محمد أبو المكارم ، تاريخ النحو العربي ، ص (٩٠)

([2]) القفطي : إنباه الرواه على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ج٢ ، ص١٠٥

([3]) انظر المناقشة التي جرت بينهما ص (٨١) من هذا البحث

([4]) عيسى بن عمر الثقفي ، مولى خالد بن الوليد يكنى أبا عمر أخذ القراءات والنحو عن عبدالله بن أبي اسحاق ، من كتبه الجامع والإكمال في النحو ، توفى سنة ١٤٩هـ ــ (إشارات التعيين في تراجم النحاة واللغويين – ص ٢٤٩)

([5]) الخليل : هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي ، أبو عبدالرحمن من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وهو أستاذ سيبويه النحوي ، ولد سنة ١٠٠هـ ، من أشهر مؤلفاته كتاب العين في اللغة ومعاني الحروف ، وتفسير حروف اللغة ، توفى سنة ١٧٠هـ – (الأعلام ، مج٢ ص٣١٤)

([6]) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ، ص (٤٩)

والمرحلة التي أعقبت ذلك في بناء النحو العربي تتمثل في عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي ومعاصريه من أمثال ، يونس بن حبيب([1]) وأبي الخطاب الأخفش الكبير([2]) وأبي جعفر الرؤاسي([3]) .

وقد بلغت الدراسات النحوية في هذا العصر الذروة إلاَّ أنه لا توجد مؤلفات لرواد هذا العصر من النحاة فكل الآثار التي خلفوها هي ما نقل عنهم من آراء وأقوال في بعض المسائل النحوية .

ولعل أوضح آثار هذه الحقبة النحوية ما أثر عن الخليل من آراء سجلها تلميذه سيبويه([4]) فيما بعد([5]) .

أما المرحلة التي تلت ذلك فهي المرحلة التي اكتمل فيها بناء النظام النحوي في التأليف الذي نضج على يد سيبويه في الكتاب الذي يعد أول مؤلف جامع للقضايا النحوية .

ومما سبق يمكن القول بأن النحو العربي ظهر بعد أن اجتمعت المقدمات الضرورية لظهوره ؛ فجعلت ضرورة تقعيد العربية مشكلة تستدعي الحل العلمي الناجع لأن اللغة العربية ركن من أركان الهوية الإسلامية

([1]) يونس بن حبيب : هو يونس بن حبيب الضبي ، مولى بني ليث يكنى أبا عبدالرحمن أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، كان إماماً في النحو واللغة ، أخذ عنه الكسائي والفراء ، وروى عنه سيبويه ، توفى سنة ١٨٢هـ – (إشارات التعيين في تراجم النحاة واللغويين – ص٣٩٧) .

([2]) أبو الخطاب الأخفش الكبير : هو عبدالحميد بن عبدالحميد مولى قيس بن ثعلبة وهو من كبار العلماء بالعربية ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت – (الأعلام مج٣ ص٢٨٨) .

([3]) أبو جعفر الرواسي : محمد بن أبي سارة عليّ (أو الحسن) الكوفي الرؤاسي ، أبو جعفر أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة . وهو أستاذ الكسائي والفراء ، له كتب منها : (الفيصل) و (معاني القرآن) و (الوقف والإبتداء) . توفى سنة ١٨٧هـ (الأعلام مج٦ ص٢٧١) .

([4]) سيبويه : هو أبو بشر – عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه – إمام نحاة البصرة ، ولد سنة (١٤٨هـ – ٧٦٥م) تتلمذ على يد الخليل بن أحمد، توفى سنة ١٨٠هـ – ٧٩٨م) ومن مؤلفاته (الكتاب) – (الأعلام مج٥ ص١٤٤)

([5]) انظر مازن المبارك ، العلة النحوية ، المكتبة الحديثة ،القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م ، ص٤٣

فحدد النحاة الأوائل المشكلة واستخدموا العينة الأولى ثم الموسعة وذلك باستقراء النصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد والقوانين .

المبحث الثاني

مفهوم النحو في دراسات المتقدمين من علماء العربية

لم يعن معظم رواد العربية الأوائل بتحديد مفهوم واضح ومحدد لمصطلح النحو ، فقد فاقت عنايتهم بالمادة النحوية المدروسة عنايتهم بتعريفه .

ويرجع ذلك في الغالب الأعم إلى الهدف أو الغرض التعليمي الذي صاحب وضع ضوابط النحو الأولية التي تضمن صحة وسلامة الكلام العربي .

مفهوم النحو عند سيبويه :

موضوع الدرس النحوي كما يراه إمام النحاة سيبويه من خلال كتابه ، وكما يتمثله في وضع الضوابط والقواعد : تقنين الأحكام ، بعد استخلاصها من القوالب اللغوية عن طريق القياس مع مراعاة ما يهم الدارسين للنحو في ذلك العصر .

والتخطيط الذي اتبعه سيبويه في الكتاب لتبصير القارئ بالقاعدة المعينة يظهر في أمرين :

أ/ تصنيف القوالب اللغوية المتشابهة أو التي تجمعها خاصية واحدة ، والكتاب مليء بالشواهد التي توضح ذلك منها حديثه عن إن المكسورة : (تقول : قال عمرو إن زيداً خير منك وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تُعْمِل قال في إنّ كما لا يجوز لك أن تُعْمِلها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد عمرو خير الناس ، فإنّ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أن ، لأن أن تجعل الكلام شأناً وأنت لا تقول قال الشأن متفاقماً ، كما تقول زعم الشأن متفاقماً فهذه الأشياء بعد قال حكاية .

ومثل ذلك في قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً)([1]) وقال أيضاً : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ)([2]) وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن)([3]).

([1]) سورة البقرة ، الآية ٦٧

([2]) سورة المائدة ، الآية ١١٥

([3]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، د. ت ، ج٣ ، ص١٤٢

ب/ عرض عدد من الشواهد اللغوية ذات الصلة بالقضية المعينة ثم استنتاج ما يمكن أن يكون ضابطاً أو قاعدة يمكن تطبيقها على كل ما يندرج تحتها من أمثلة تدخل في إطارها العام([1]) .

ومما سبق يمكن القول بأنَّ النحو عند سيبويه مجموعة من الملاحظات العلمية صيغت في قواعد للدراسة اللغوية من أجل الاهتداء بها إلى طريقة النطق العربي السليم .

أما المصنفات النحوية التي جاءت بعد سيبويه فإنها لم تخرج في تناولها لموضوعات النحو عن تلك القضايا التي قام بدراستها سيبويه في الكتاب ، وإنما يأت الاختلاف في طريقة تصنيف تلك المادة بنسق جديد يخالف ما صنعه سيبويه.

مفهوم النحو عند المبرد([2]) :

لقد كان النحاة بعد سيبويه يوجهون جل همهم إلى صياغة المادة النحوية أولاً صياغة علمية منهجية ، تبدأ بالتعريف ثم تقسيم الأنواع ثم

حصر النماذج المستعملة([3]) .

وعلى الرغم من اتفاقهم في صياغة القواعد النحوية ابتداء إلا أنهم اختلفوا في طريقة عرضهم لتلك القواعد . فالمبرد في كتابه المقتضب كان يسوق التعريف في فاتحة كل باب من أبوابه ، من ذلك حده للاسم بقوله : (

([1]) انظر حسن عون ، تطور الدرس النحوي ، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية ، ط ١٩٧٠م ، ص (٣٨ – ٣٩) .

([2]) المبرد (أبو العباس : هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد : إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة سنة ٢١٠هـ ،ووفاته ببغداد سنة ٢٨٦هـ ، من كتبه الكامل في اللغة والأدب ، والمقتضب ، وشرح لامية العرب ، وإعراب القرآن – (الأعلام ، مج٧ ص١٤٤) .

([3]) حسن عون ، تطور الدرس النحوي ، مرجع سابق ، ص٣٩

الاسم ما كان واقفاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحده ، وكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم)([1]) .

أما مفهوم النحو عنده ، فإنه ومن خلال عرضه للمادة العلمية المكونة لجميع أبواب وفصول الكتاب ، يتضح أنه يدور حول العوامل والمعمولات ، وبيان الوجوه الإعرابية المختلفة للأسماء والأفعال .

مفهوم النحو عند ابن السراج([2]) :

أما ابن السراج في كتابه أصول النحو فقد حدّ النحو بالتعريف ، بقوله : (النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم - إذا تعلمه - كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام العرب : فاعلم أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : قام ، وباع)([3]).

ويتضح من تعريف النحو عند ابن السراج أنه بيان طريقة العرب في كلامها الموصل لحد الإفهام ، ووجوه الاستعمال اللغوي الصحيح المتمثل في السليقة العربية القائمة على تغيير أواخر الكلمات حسب تغيرها ، بين الفاعلية ، والمفعولية إلى جانباً تغير أبنيتها اللغوية حسب صياغتها .

([1]) المقتضب تحقيق حسن حمد ، مراجعة اميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٤١٢هـ – ١٩٩٩م ، ج١/ ص(٥٣) .

([2]) ابن السراج : محمد بن السري بن سهل ، أبوبكر : أحد أئمة الآداب العربية من أهل بغداد ، مات شاباً وكان عارفاً بالموسيقى من كتبه : الأصول في النحو ، وشرح كتاب سيبويه ، الشعر والشعراء ، وغيرها ، توفى سنة ٣٢٦هـ (الأعلام مج٦ – ص١٣٦) .

([3]) أصول النحو،تحقيق عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، ص (٣٥)

ومن هنا يتبين أن النحو وجانب من الصرف عند ابن السراج يمثلان علماً واحداً يتشكل في الإعراب والبنية حسب الاستعمال اللغوي الصحيح . وذلك على غير ما ذهب إليه سابقوه ومعاصروه .

مفهوم النحو عند الزجاجي([1]) :

يقصر الزجاجي علم النحو على الإعراب فقط ، ويتضح ذلك من خلال حديثه عن الفرق بين النحو والإعراب واللغة والغريب ، في كتابه الإيضاح في علل النحو ، فهو يقول في ذلك : (إنهم يطلقون على النحو اسم الإعراب كما يطلقون على الإعراب اسم النحو سماعاً ، لأن المقصود منهما علم واحد)([2]) .

مفهوم النحو عند أبي علي الفارسي([3]) :

أما أبو علي الفارسي فقد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن السراج من أن النحو يضم الإعراب والبنية إلا أنه فصّل في ذلك أكثر من ابن السراج فقال : (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين ، أحدهما تغيير يلحق أواخر العَلم ، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها([4]) .

([1]) الزجاجي : هو عبدالرحمن بن اسحاق النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم : شيخ العربية في عصره ولد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وسكن دمشق ، وتوفى في طبرية سنة ٣٣٧هـ من كتبه الإيضاح في علل النحو ، والأمالي ، واللامات ومجالس العلماء (الأعلام – مج٣ – ص٢٩٩) .

([2]) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك – دار النفائس ، ط٥ ١٩٨٦م ، ص٦٧

([3]) أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبدالغفار فارسي الأصل : أحد الأئمة في علم العربية ولد بفسا بفارس سنة ٢٢٨هـ ، من مؤلفاته التذكرة في علوم العربية عشرون مجلداً ، والمقصور والممدود ، والمسائل الشيرازية ، والمسائل العسكريات . توفى سنة ٣٧٧هـ – (الأعلام مج٢ – ص ١٧٠) .

([4]) أبو علي الفارسي : التكملة ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ١٤٠١هـ – ١٩٨١م ، ص (٣)

ثم شرع بعد ذلك في التغييرات التي تلحق أواخر الكلم وقام بتقسيمها إلى قسمين ، قسم ناتج عن تغيير العوامل اللفظية في الجملة ، وهو الإعراب في حالاته المختلفة فقال : (... أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحرف (يحدث باختلاف العوامل) وهذا الضرب الذي يسمي بالإعراب .

وقسم آخر تتغير بتغير آخره لا لاختلاف العوامل وإنما لعوارض تصريفية، شرع في تفصيلها ليتضح الفرق بين القسمين فقال : (... والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك ، أو إبدال حرف من حرف أو نقصان حرف ... وزيادة الحرف) . فحصر هذه التغييرات في التحريك والإسكان ، والنقص وأبان بأن التحريك على نوعين :

١/ تحريك للإلتقاء الساكنين نحو (كمِ المال) وهو تحريك الميم الساكنة في حالة وصل الجملة السابقة .

٢/ تحريك بإلقاء حركة الهمزة على الصحيح الساكن قبلها نحو : كم بلك، ومن خوك) وأصلها قبل التحريك كم إبلك ، ومن أخوك .

ثم انتقل بعد ذلك إلى أنواع التسكين فأشار بأنها على نوعين أيضاً :

ا/ تسكين لأجل الوقف نحو (هذه يد دّاوود .

٢/ وإبدال الحرف من الحرف :

– كإبدال الألف من التنوين مع المنصوب نحو (رأيت بكرا)–

وإبدال الواو من الهمزة المضمومة في الوقف نحو : (هذا الكلو يا فتى).

ومثل لنقصان الحرف بقوله عزّ وجلّ (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)([1]) إشارة منه لحذف الياء

([1]) سورة الفجر ، الآية (٤)

وذكر زيادة الحرف في نحو : هذا فرجّ بزيادة جيم في الوقف .

وأغلب الظن أن هذه القضايا ليست تصريفية وإنما يمكن ردها إلى اختلاف اللهجات .

وهو يعد كل ما سبق داخلاً تحت القسم الأول للدراسة النحوية وهي تشمل عنده الإعراب وبعض التغييرات الصرفية الحادثة عن عوارض صرفية تتبعها خصائص لهجية .

أما حديثه عن القسم الثاني من النحو ، فهو ما يختص عنده ببنية الكلمة (كالتثنية والجمع والنسب وإضافة المعتل لياء المتكلم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، والتعريف والإدغام)([1]) مما يعد من صميم القضايا الصرفية البحتة ، وهو لم يشر من قريب أو بعيد لعلاقة هذه الأحوال التي تعتري بنية الكلمة بالسياق النحوي ، الذي استصحبه معه في تصنيف الشق الأول من التعريف مما جعله ينتبه لبعض التغييرات الصرفية المتعلقة بوجود الكلمة في السياق اللغوي .

مفهوم النحو عند ابن جني([2]) :

ويعرف ابن جني النحو بأنه : (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة، والنسب

([1]) أبو علي الفارسي : التكملة ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ص٣

([2]) ابن جني : عثمان بن جني الموصلي ، أبو الفتح : من أئمة الأدب والنحو ولد بالموصل وتوفى ببغداد سنة ٣٩٢هـ . من أهم مصنفاته : المحتسب في القراءات وسر صناعة الإعراب ، والخصائص والتعريف الملوكي ، والمنصف في شرح تصريف المازني وغيرها . (الأعلام مج٤ – ص٢٠٤) .

، والتركيب وغيره ، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها)([1]) .

لقد تابع ابن جني في تعريفه للنحو استاذه أبا علي الفارسي في جمعه للنحو والصرف في علم واحد إلا أن تعريف ابن جني للنحو يعتير تعريفاً واضح الحدود والمفاهيم ومكتمل العناصر يقوم في أساسه على بناء قائم هو الجملة .

فقد حصر ابن جني النحو في كلام العرب مما يدل على أن النحو عنده مجاله الجملة ، ويتضح ذلك في زوايا عدة من كتابه الخصائص كقوله : (إن الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول)([2]) .

وأخذ بعد ذلك في تبيين التغييرات التي تحدث في الجملة على اختلافها سواء كانت هذه التغييرات تغييرات إعرابية خاصة بأواخر الكلمات ، أو تغييرات صرفية تعتري بنية الكلمة داخل الجملة لأجل تغيير ما أضيفت ونسبت إليه في التركيب ؛ كتثنية هذه الكلمات أو جمعها أو تصغيرها ، فهو غالباً ما يريد أن يوضح بذلك أن تغيير الإعراب والبنية متلازمان مما يشير إلى أمرين :

أولهما : تركيب الكلمات في الجملة ، أي أن النحو عنده يدرس الطرق التي تتألف بها الجمل من الكلمات ، وهذا أمر كثير ما يبنى عليه إعراب الكلمات في الجمل. يقول ابن جني في ذلك في موضع آخر من كتابه الخصائص : (يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : (ضُرِب زيدٌ) فنرفعه وإن كان

([1]) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار المهدي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ج٢ ، ص (٣٤)

([2]) المرجع نفسه ، ج٢ / ص٢٣١

مفعولاً بـه ، ونقـول : (إن زيـداً قـام) فننصـبه وإن كـان فـاعلاً ،ونقـول : (عجبت من قيام زيد) فنجره وإن كان فاعلاً ، ونقول أيضاً قد قال الله عز وجل (ومن حيثُ خرجت)([1]) . فرفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشفاعة قوله عز وجل (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)([2]) وما يجري هذا المجرى) ويمضي ابن جني في حديثه هذا فيبين : (... أن الفاعل عند أهل العربية ليس من كان فاعلاً في المعنى وأن الفاعل عندهم هو كل اسم ذكرته بعد الفعل ، أسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء)([3]) .

ثانيهما : المطابقة بين الكلمات في الجملة أو عدم المطابقة من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، ومن حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث التنكير والتعريف وغيره ، مما يعد من الملامح الصرفية المهمة التي يجب الأخذ بها عند اختيار البنية الصرفية لبعض الوظائف النحوية ، ويبرز دورها في الوظائف التي يراعى فيها نوع البنية الصرفية لوظائف نحوية أخرى ترتبط بها نحوياً ودلاليا ، كالخبر الذي يعتمد في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه على نوع البنية الصرفية للمبتدأ ، وكالصفة التي تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير.

ولعل ابن جني في تعريفه السابق للنحو أراد أن يبين طبيعة الأنماط التركيبية التي تتبناها اللغة في صياغة مفرداتها داخل الجملة ، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين المفردات وترتيبها ، وما ينجم عنه من إعراب ، مضيفاً إلى ذلك ما يحيط بهذه العلاقات من ظواهر متعلقة بالمعنى

([1]) سورة البقرة ، من الآية (١٤٩)

([2]) سورة الروم ، الآية ٤

([3]) ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ج١ ، ص (٢٥٠)

تدخل الكلام في دائرة الصحيح الفصيح الذي يجعل اللغة وسيلة مفهمه بين مستعمليها وذلك باختيار المفردات المناسبة لما تصح به العبارة من الوجهة النحوية التركيبية .

مفهوم النحو عند أبي عبيدة معمر بن المثنى([1]) وعبدالقاهر الجرجاني([2]):

ربط فريق آخر من علماء اللغة من المهتمين بالبلاغة معنى النحو بعدد من القضايا التي تتصل بالتركيب اللغوي من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف والنفي والتوكيد والاستفهام ، والطلب والخبر ، وعلى رأس هؤلاء العلماء أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه (مجاز القرآن) الذي حاول أن يبين فيه ما في الجملة العربية من وجوه في التعبير . ولم تكن كلمة المجاز في ذلك العهد قد تخصصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة.

ولما كان بحثه يقوم على دراسة الجملة على مستوى العبارة لا المفردة اختار أن يسميه (المجاز) في مقابل (النحو) ، أي سبيل العرب في التعبير .

فبدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها الكثير من أنواع المجاز التي يقصد إلى درسها ، من تقديم وتأخير وحذف وغيرها ، ثم أخذ في تفسير القرآن كله يبيّن ما في آياته من مجاز بالكيفية التي أرادها([3]) .

([1]) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري ، أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم بالأدب واللغة ، ولد بالبصرة سنة ١١٠هـ ، كان إباضياً شعوبياً ، من حفاظ الحديث ، توفى سنة ٢٠٩هـ ، له نحو مائتي مؤلف منها مجاز القرآن (جزآن) ، وما تلحن فيه العامة ، ونقائض جرير والفرزدق . (الأعلام مج ٧ – ص٢٧٢) .

([2]) عبدالقاهر الجرجاني : هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي الإمام اللغوي المعروف من أهل جرجان ، وهو واضع أصول البلاغة توفى عام ٤٧١هـ ، من أشهر مؤلفاته أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المائة . (الأعلام مج٤ ، ص ٤٨-٤٩) .

([3]) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، ص(١٢)

وسار على منوال أبي عبيدة الشيخ عبدالقاهر الجرجاني الذي خط في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث النحوي تجاوز فيه أيضاً أواخر الكلم وعلامات الإعراب وأبان بأن علم النحو يبحث في النظم وأصوله وقواعده حيث قال : (اعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت، فلا تحل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب فروقه ...)([1]) .

فالنظم عنده يتعلق بكل ما له صلة بكيفية ضم الكلمات بعضها إلى بعض في تراكيب صحيحة نحوياً ، فهو يمثل القواعد التي ترتب الكلمات بناء عليها ، كقواعد التقديم والتأخير ، والحذف والتقدير ، ويتضمن الوسائل التي يستعان بها لتأليف الجمل وترتيب الكلمات وفق قواعد اللغة، كوسائل الربط والوصل بين المفردات ، فهو تأليف يراعي فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وما تفرضه طبيعة ذلك المنظوم من أصول يجب أن تتبع([2]) .

ويمضي عبدالقاهر الجرجاني في ربط النظم بمعاني النحو موضحاً بقوله : (.. هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ، وأنّك ترتب المعاني في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، ولو أنا فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم ولا ترتيب في غاية القوة والظهور)([3]) .

([1]) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، حققه وقدم له محمد رضوان الداية ، وفائز الداية ، مكتبة سعد الدين ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ص (١١٧)

([2]) لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، دار البشير عمان ، الأردن ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ، ص (١٨٥)

([3]) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص (٤٠٠)

وما سماه عبدالقاهر بمعاني النحو ليس هو بالمعنى الذي هو قسيم اللفظ ، وكذلك ليس المقصود به المعاني التي تشتمل عليها الألفاظ أي المعاني القاموسية أو الدلالية ، لذا جاءت شروحه له مستفيضة وتحليلاته ومناقشاته له معززة بالأمثلة التوضيحية والأدلة العلمية وعلى سبيل المثال : أتى بسورة الفاتحة كاملة وطبق عليها دراسته للنظم ومن خلال ذلك أبرز مفهومه لمعاني النحو ، ومما قاله في ذلك : (فالنظم هو أن كلمة الحمد وهي اسم وقعت مبتدأ ...) واستمر هكذا إلى آخر السورة ثم عقب في النهاية بقوله : (فانظر هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد ؟ وهل كون رب صفة ومضاف إلى العالمين فيه معنى لفظ الرب؟)([1]) .

فقد قصد الجرجاني بمعاني النحو معاني البنية الشكلية وهي تلك المعاني التي تعتمد على الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني المعجمية ، وهو يوضح ذلك أكثر بقوله : (إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف)([2]) .

ويوضح الإمام الجرجاني بأن الفكر يتعلق فيما بين معاني الكلم من العلاقات التي هي معاني النحو بقوله : (أنه لا محصول في الحديث ولا معنى له إلا أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتوخى كلاماً لاثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ... وعلى هذا القياس)([3]).

([1]) المرجع السابق ، ص (٣٩٩)

([2]) الجرجاني : الدلائل ، ص (٤٦٩)

([3]) المرجع السابق ، ص (٩٨)

ومن كل ما سبق أبان عبدالقاهر بأن اللغة بالنسبة لأبنائها المتعلمين بها عادات نطقية معينة يحددها العرف اللغوي ، كما أن للمتكلم استجابة لقواعد لغته يراعيها في الكلام وإن لم يدركها جملة ولا تفصيلاً .

وبصفة عامة فقد أثبت علماء اللغة بأن المتكلم من حيث لا يشعر ترد في ذهنه عمليتان أساسيتان :

أولاهما : عملية تحليلية فيها يميز العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينهما علاقة معينة .

وثانيهما : عملية تركيبية يركب فيها العقل ويؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين الصورة اللغوية .

وبين هاتين العمليتين تتم جوانب النحو التي تعد غير منفصلة عن بعضها وهي وفقاً للمفهوم الحديث : الاختيار والموقعية والمطابقة والارتباط الداخلي ، ويأتي الإعراب تابعاً لها على رأي عبدالقاهر([1]) .

ومما سبق يتضح أن عبدالقاهر الجرجاني وجه بإشارته إلى النظم إلى التحليل الداخلي للجملة والعبارة بديلاً عن التقسيم الشكلي الخارجي الإعرابي ، ثم أضاف إلى ذلك ربط العمل النحوي بالبحث عن المعاني والسياقات .

مفهوم النحو عند الزمخشري :

النحو عند الزمخشري بصفة عامة يعني كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها .

وقد حصر الزمخشري مادة النحو في كتابه المفصل في علم العربية في أربعة أقسام رئيسة هي : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشترك حيث

([1]) انظر : البدراوي زهران ، عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني ، المفتن في العربية ونحوها ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ١٩٨٧م ، ص (١٨٣ ، ١٨٤)

قام بدراسة كل قسم على حدة واضعاً في اعتباره كل الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بكل هذه الأقسام ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه المفصل بقوله : (فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب صنعة الإعراب مقسوماً على أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، والقسم الثاني في الأفعال ، والقسم الثالث في الحروف ، والقسم الرابع في المشترك من أحوالها ، وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ، حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه...)([1]).

ويبدو من تصنيفه لقضايا وموضوعات الكتاب أنه لم يتناول قضايا النحو على أنها موضوعات مستقلة ، كما أنه لم يعالج الظواهر اللغوية التي تخدم المادة النحوية من قريب أو بعيد كالأصوات وقضايا العامل والمعمول ، ولكنه انصرف إلى موضوع النحو ومادته فرأى أن الإلمام السريع بقضايا النحو يحتاج إلى معرفة قضايا اللفظ المفرد والتركيب فعالج تلك القضايا .

وقد فتح الزمخشري بمنهجه هذا باباً جديداً في طريقة دراسة النحو لم تكن معهودة من قبل ،فالمؤلفات النحوية السابقة له بصورة عامة كانت تنتظم اتجاهين مختلفين:

الاتجاه الأول : يقصد بالنحو دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلم ، وعلى رأس هذا الاتجاه سيبويه في (الكتاب) والمبرد في (المقتضب) والزجاجي في (الإيضاح في علل النحو) .

الاتجاه الثاني : يقصد بالنحو دراسة قواعد ربط الكلام وتأليف الجمل كالتقديم والتأخير والحذف والذكر في الجملة وعلى رأس هذا الاتجاه أبو

([1]) الزمخشري ، المفصل في علوم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د. ت ، ط٢ ، ص (٥)

عبيدة معمر بن المثنى في كتابه (مجاز القرآن) وعبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) .

وثمة اتجاه ثالث كان ينبغي أن يأخذ حظه من التأليف النحوي وهو اتجاه يقصد بالنحو دراسة كل ما يتصل بالتركيب من القضايا الإعرابية والقضايا الصرفية التي تعتري بنية الكلمات أثناء التركيب ، وما يتعلق بالتركيب من قضايا الإسناد ، والارتباط الداخلي وكيفية ضم الكلمات بعضها إلى بعض في الجملة . ومن أئمة القائلين بهذا الرأي في دراسة النحو العربي ، أبو الفتح عثمان بن جني ، إلا أن ابن جني لم يؤسس كتابه الخصائص - وهو كتاب معروف في النحو العربي - على الطريقة التي ارتضاها في تعريفه للنحو ، وعدل عن ذلك إلى دراسة قضية العامل والمعمول وكل ما يتعلق بالإعراب .

ومن كل ما سبق يتضح أنه لم يقم أحد من النحاة الأوائل بدراسة جميع جوانب الدراسة النحوية دراسة مفصلة ، فيما عدا الدراسة العلمية لجميع جوانب النحو التي حاول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني أن يطبقها في دراسته للنظم .

فقد ركز بعضهم على أمور دون أخرى كما مرّ ذكره ، وتناول البعض الآخر ما أغفله غيره .

وبصفة عامة يمكن القول بأن النحاة الأوائل قاموا بدراسة ما يتعلق بصحة القول في قضايا التركيب ، سواء أكانت قضايا إعرابية أم صرفية أم قضايا نحوية عامة ترتبط بعلاقات الجملة .

مفهوم النحو عند أصحاب المعاجم :

أشار أصحاب المعاجم اللغوية في تعريفاتهم للنحو في مادة (ن ح و) إلى تعريفات النحاة الأوائل لمصطلحهم على اختلافها ، فلم يخرج

التعريف المعجمي للنحو عن التعريف الاصطلاحي له ، ويرجع ذلك في الغالب إلى أمرين هما :

أولاً : إن الاستخدام اللغوي لكلمة (نحو) كان سابقاً لتاريخ تأليف المعاجم العربية.

ثانياً : إن كثيراً من أصحاب المعاجم كانوا هم أنفسهم من النحويين من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي ، والزمخشري([1]) .

وقد جاء تعريف الخليل للنحو في معجمه بأنه : (النحو القصد نحو الشيء، نَحَوتُ نَحْوه،أي قَصَدتُ (قَصَدْهُ) وبلغنا أنَّ أبا الأسود وضع وجوه العربية،فقال (للناس) انحوا هذا فسمي نحواً ،ويجمع على أنحاء)([2]) .

ويعرفه ابن دريد([3]) : بأنه القصد أيضاً ويقول : (.. وكل شيء أممته ويممته جمعاً فقد نحوته ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب)([4]) .

ولم يختلف تعريف ابن فارس([1]) للنحو كثيراً عن التعريف السابق فقد قال في مادة (ن ح و) : (النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد

([1]) الزمخشري : هو محمود بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم من أئمة اللغة والأدب ، ولد في زمخشر سنة ٤٦٧هـ ، من أشهر كتبه الكشاف في تفسير القرآن الكريم ، وأساس البلاغة ، والمفصل ، كان معتزلي المذهب ، توفى سنة ٥٣٨هـ – (الأعلام مج٧ ، ص١٧٨) .

([2]) الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د . ط ، د ت ، مج٣ ، ص٣٠٢

([3]) ابن دريد ؛ هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، من أزد عمان من قحطان ، أبو بكر : من أئمة اللغة والأدب ، ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ ، من أشهر مؤلفاته (الاشتقاق في الأنساب ، و (المقصور والممدود) ، و(الجمهرة) في اللغة و (الأمالي) توفى ببغداد سنة ٣٢١هـ . (الزركلي : الأعلام ، مج٦/ص٨٠)

([4]) ابن دريد : جمهرة اللغة ، حققه وقدم له رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ ، نوفمبر ١٩٨٧م ، مادة (ن ح و) ج١ ، ص٥٧٥

،ونحو نحوت ولذلك سمي نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم حسب ما كان العرب تتكلم به)([2])

وقد فصل الزبيدي([3]) في تعريفه للنحو في معجمه فقال : (النحو الطريق وأيضاً (الجهة) يقال نحوت نحو فلان أي جهته (والجمع أنحاء ونحو) .. والنحو (القصد) يكون ظرفاً ويكون اسماً ، قال ابن سيدة : (استعملته العرب ظرفاً وأصله المصدر (ومنه نحو العربية) وهو إعراب كلام العربي ... وأخذ من قولهم انتحاه إذا قصده وإنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها ،وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم .

واستظهر هذا الوجه كثير من النحاة ، قيل هو من الجهة لأنه جهة من العلوم وقيل لقول علي رضي الله عنه بعد ما علّم أبا الأسود الاسم والفعل والحرف وأبواباً في العربية ، الخ هذا النحو ،، وفي المحكم بلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية وقال للناس أنحوا نحوه ، وسمي نحواً..

([1]) ابن فارس ، هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسن : من أئمة اللغة والأدب ، ولد سنة ٣٢٩هـ ، من تصانيفه (مقاييس اللغة) ، و (المجمل) ، و (الصاحبي) ، و (اللامات) ، توفى بالري سنة ٣٩٥هـ . (الأعلام مج١ / ص١٩٣) .

([2]) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، مادة (ن ح و) ،مج٥ ، ص ٤٠٣ .

([3]) الزبيدي ؛ هو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرازق الحسيني الزبيدي ، أبو الفيض الملقب بمرتضى : علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب من كبار المصنفين ، ولد بالهند سنة ١١٤٥هـ ، من كتبه (تاج العروس في شرح القاموس) ، و (أسانيد الكتب الستة) ، و(رفع الشكوى) ، و(وترويح القلوب في ذكر ملوك بني أيوب) ، و (بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب) ، توفى سنة ١٢٠٥هـ . (الأعلام مج٧/ص٧٠) .

ومما يستدرك عليه النحو بمعنى المثل ، وبمعنى المقدار ، وبمعنى القسم ، وقالوا هو على ثلاثة أنحاء ، ونحا الشيء ينحوه وينحاه حرّفه قيل منه النحويّ لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب)([1]) .

وذهب الزمخشري في تعريف النحو إلى ما ذهب إليه سابقوه من أنه - أي النحو - بمعنى القصد ، والجهة ، وأضاف (.. وانتحى بقرنه عرض له ، وانتحى شقه الأيسر اعتمد عليه وانتحى على سيفه)([2]) .

وقد اتجه ابن منظور([3]) في تعريفه للنحو في (لسان العرب) إلى ما اتجه إليه الزبيدي في تاج العروس([4]) .

ومما سبق يمكن القول بأن المعنى العام الذي استقرّ عليه (النحو) عند أصحاب المعاجم ، هو القصد أو الطريق أو السبيل الذي ينتهج ليحذو به المتكلم حذو العرب في كلامها وما يتصرف فيه من وجوه الإعراب والبنية .

([1]) الزبيدي : شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتعريب ، د. ط ، د. ت ، مادة (ن ح و) مج ١ ص٣٦٠

([2]) انظر : الزمخشري : أساس البلاغة ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م ، مادة (ن ح و) ص٦٢٤

([3]) ابن منظور : هو محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الأفريقي ، ولد بمصر سنة ٦٣٠هـ . إمام لغوي حجة من أشهر كتبه (لسان العرب) ، (مختاصر الأغاني) ، (نتاثر الأزهارفي الليل والنهار) ، (أخبار أبي نواس) ، توفى سنة ٧١١هـ . (الزركلي ، الأعلام مج٧/ص١٠٨) .

([4]) انظر ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، د.ط ، د. ت ، مادة (ن ح و) ، مج٦ ، ص ٤٣٧٠-٤٣٧١

المبحث الثالث

مفهوم النحو في دراسات المتأخرين من علماء العربية

اتسم عصر المتأخرين من علماء العربية بكثرة الشروح والحواشي كما اتصف بغلبة الأعاجم في الدولة الإسلامية مما حد من روح التأليف التي سادت عصر من سبقهم من المتقدمين .

وقد تناولت مفهوم النحو في أشهر الدراسات النحوية في هذا العصر .

مفهوم النحو عند ابن الحاجب([1]) :

أشار ابن الحاجب في كافيته في النحو في حديثه عن الكلام وتركيبه إلى أنَّ الإعراب هو محصلة العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة سواء كانت تلك العلاقات علاقات ضمّ أم إسناد ، وأبان بأن الكلام: (ما تضمنن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم)([2]) .

وقد شرح ذلك الاستراباذي([3])فأوضح بأن الكلام يتوقف على الكلمة توقف المركب على جزئه وأنهما يكونان ملفوظين كزيد قائم ، وقام زيد ، ومقدرين كـ نعم ، في جواب من قال : أزيد قائم ؟ أو : أقام زيد ؟ أو أحدهما مقدراً دون الآخر ، وهذا إما الفعل كما في (إن زيد قام) ، أو

([1]) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن بكر بن يونس ، أبو عمر جمال الدين بن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية ، كردي الأصل ، من تصانيفه : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٩م ، الأعلام ، المجلد الرابع ، ص (٢١١) .

([2]) ابن الحاجب : الكافية في النحو ، تحقيق طارق نجم عبدالله ، مكتبة دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، ط١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ، ص٥٩ .

([3]) الاستراذباذي : هو محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، نجم الدين : عالم بالعربية من أهل استراباذ ، اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية ، لابن الحاجب) في النحو ، و (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية في علم الصرف ، توفى سنة ٦٨٦هـ . (الزركلي ، الأعلام ، مج٦/ ص٨٦) .

الفاعل كما في : (زيد قام) أو المبتدأ أو الخبر([1]) كما في قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيل)([2]) .

ومما سبق يتضح أنّ النحو بصفة عامة عند ابن الحاجب يشمل دراسة كل العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة أو أطرافها إلاّ أنه لا يعول على هذه العلاقات كثيراً في دراسته للكلام ويلتفت للإعراب الذي يمثل عنده محصلة هذه العلاقات والغاية من دراسة النحو .

مفهوم النحو عند ابن عصفور الأشبيلي([3]) :

وقد عرف ابن عصفور النحو بقوله : (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة لمعرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها)([4]) .

فالنحو عنده يشمل طرق تأليف العرب للكلام ومعرفة الأحكام المتعلقة بأجزائه التي يتألف منها سواء كانت هذه الأحكام أحكاماً صرفية أم نحوية أم أحكاماً عامة قد تشمل الإسناد ، والتقديم والتأخير ، والفصل والوصل وغيرها ، مما لم يشر إليه ابن عصفور إشارة صريحة في تعريفه ولربما يكون قد أراد التدليل عليها ضمناً .

وابن عصفور في تعريفه السابق للنحو يتفق إلى حد كبير مع ابن الحاجب في أن دراسة النحو تشمل دراسة عناصر الجملة مجتمعة .

([1]) انظر رضي الدين الاستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، تقديم إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، مج١ / ص٣٠ .

([2]) سورة يوسف من الآية (١٨)

([3]) ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، أبو الحسن محمد المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، من كتبه المقرب ، الممتع في التصريف ولد بإشبيلية ، وتوفى بتونس سنة ٦٦٩هـ – ١٢٧١م ، الأعلام المجلد الخامس ، ص (٢٧)

([4]) ابن عصفور : المقرب ، تحقيق عبدالستار الجواري ، عبدالله الجبوري ،د. ط ، د.ت . ج١ ، ص٤٥

مفهوم النحو عند ابن مالك([1]) :

لم يذكر ابن مالك تعريفاً واضحاً صريحاً للنحو ، ففي كتابه (التسهيل) بدأ بالحديث عن شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما من أحكام([2]) .

وفي ألفيته التي هي خلاصة منظومته الكافية الشافية في علمي النحو والصرف أورد حديثاً عاماً عن النحو حيث قال في مطلعها :

واستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

ثم أنشأ يتنقل في أبيات الألفية بين تعريف للكلمة ثم الكلام والقول ، فبيّن أقسام الكلام ، وعرف بها ، ووضح ما يتصل بكل قسم منها ، ثم شرع بعد ذلك في تناول الأبواب النحوية مبيناً ما يتعلق بكل باب من أحكام نحوية وإعرابية وما قد يتعلق بها من ضوابط صرفية ، وعلى سبيل المثال قوله في باب المفعول له :

ينصب مفعولاً له المصدر ،إن أبان تعليلاً كجد شكراً ودن

فشرط المفعول له الصرفي هنا (المصدرية)

ومنه أيضاً قوله في باب الحال :

الحال وصف فضله منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب

وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب ، لكن ليس مستحقا

([1]) ابن مالك ، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الشافعي النحوي . أحد الأئمة في علوم العربية ولد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ ، من أشهر مؤلفاته (الألفية في النحو) ، و(تسهيل) الفوائد) و (تحفة المودود في المقصور والممدود) ، توفى سنة ٦٧٢هـ (الأعلام مج٦ – ص٢٣٣) .

([2]) انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، ص ٣١

فقد أشار ابن مالك في البيت الثاني إلى أن الأصل والغالب في الحال الاشتقاق ، وقد تأتى على غير ذلك .

وعليه يمكن القول بأن مقاصد النحو التي أرادها ابن مالك في ألفيته هي كل ما يتعلق بأبواب النحو من إعراب وأحكام نحوية عامة ، وما يتصل بذلك من الضوابط الصرفية التي قد تصبح شروطاً على تلك الأبواب

مفهوم النحو عند ابن هشام([1]) :

أما ابن هشام فقد وصف النحو بعلم الإعراب في مقدمة كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب والذي يعد من المصنفات النحوية .

ويستشف ذلك من ذكره في مقدمته بأنّ كتابه هذا عبارة عن إفصاح للكثير الذي لم يذكره في كتاب المقدمة الصغري المساة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب)([2]) .

مفهوم النحو عند أبي حيان الأندلسي([3]) :

أشار أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب إلى أن النحو عنده محصور في جمليتن : (الجملة الأولى ؛ أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية أحكامها حالة التركيب ، ربما انجر بعض من أحكام

([1]) ابن هشام الأنصاري : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ، أبو محمد جمال الدين ، ابن هشام : من أئمة العربية ولد بمصر سنة ٧٠٨هـ ، من أشهر مؤلفاته (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) و (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) في النحو ، و (شذور الذهب) و (الإعراب عن قواعد الإعراب) و (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) و (نزهة الطرف في علم الصرف) ، توفى سنة ٧٦١هـ .

([2]) ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، ج١ ، ص١٤

([3]) أبو حيان الأندلسي : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف عرف بأبو حيان الأندلسي الغرناطي ، أثير الدين أبو حيان النفري ، كان إمام العربية في زمانه وأطلق عليه سيبويه المتأخرين ولد سنة ٦٥٤هـ من أشهر مؤلفاته :البحر المحيط وتفسير القرآن الكريم ، والتحرير لأحكام سيبويه ، وكتاب التذكرة في النحو ، وغيرها ، توفى بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ . (إشارة التعيين في طبقات النحاة واللغويين – ص ٢٩٠) .

هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف)([1]) .

فالنحو عنده يضم الأحكام المتعلقة بالكلمة المفردة وهي الأحكام التصريفية المتعلقة بالآتي :

١/ التعييرات التي تطرأ على الكلمات المفردة لتؤدي معاني مختلفة ، كالإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والتصغير والتكسير.

٢/ التغييرات المتعلقة بالبنية نفسها ، كالنقص والإبدال والقلب والنقل والإدغام وغيره .

٣/ التغييرات المتعلقة بالتصريف ، وهو أخذ صيغة من أخرى وهو الخاص بتصريف بعض الأقسام من بعض([2]) .

كما يضم النحو عنده الأحكام المتعلقة بالكلمة في التركيب وهي كثيرة كالإعراب والتقديم والتأخير ،والذكر والحذف،والإسناد، والتعليق وغيرها.

ومن كل ما سبق يتضح أن النحو عند أبي حيان يجمع بين مستوى البنية ومستوى التركيب،وهو بعينه ما ذهب إليه أبوعلي الفارسي في تعريفه للنحو([3])

مفهوم النحو عند ابن خلدون([4]) :

يعد ابن خلدون من المؤرخين ، كما يعد من العلماء الموسوعيين الذين كتبوا حول علوم متعددة ، وقد تناول ابن خلدون النحو في مقدمته في حديثه عن علوم اللسان العربي التي عدها ضرورية لأهل الشريعة ، إذ

([1]) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وتعليق مصطفى النماس ، ط ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ص ٤

([2]) المرجع نفسه ، ص١٣

([3]) انظر ص ٢١–٢٣ من هذا البحث

([4]) ابن خلدون هو عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن محمد ، أبو زيد ، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي ولد سنة ٧٣٢هـ كان فصيحاً عاقلاً صادق اللهجة من أشهر مؤلفاته (المقدمة) و (الحساب) و (رسالة في المنطق) . توفى سنة ٨٠٨هـ (الأعلام مج٣/ ص٣٣٠) .

مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة وهي بلغة العرب ، وذكر النحو في مقدمة هذه العلوم وهي عنده اللغة والنحو والبيان والأدب، فأشار إلى أن النحو تبين به أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر وذلك لأن في جهله الإخلال بالتفاهم جملة ، وأوضح بأن النحو عند العرب صناعة خاصة بهم وهي عندهم عبارة عن قوانين مستنبطة من مجاري كلامهم يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون فيها الأشباه بالأشباه من نحو أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ، والمبتدأ مرفوع ثم إنهم لما رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات اصطلحوا على تسميتها إعراباً ، كما اصطلحوا على تسمية الموجب لهذا التغير عاملاً([1]) .

فابن خلدون يشير إشارة عامة لقوانين الجملة ولم يذكر أيا منها إلا أنه خصص من بين هذه القوانين العامة التي تعرف بالقياس ، قوانين الإعراب والتغيير الذي يحدثه العامل في الكلمات المعربة ، وهذا ليس بغريب فقد كانت روح البحث في الدرس النحوي منصبة على قضية العامل وقوانين الإعراب .

مفهوم النحو عند السيوطي([2]) :

أشار السيوطي في كتابه (الاقتراح في أصول النحو) إلى أن للنحو تعريفات مختلفة وأن أحسنها وأليقها في نظره تعريف ابن جني للنحو([3])

([1]) انظر ابن خلدون : المقدمة ، ص (٢٤٥ – ٢٤٦)

([2]) السيوطي : عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد سابق الدين الحضيري السيوطي ، جلال الدين : إمام حافظ ،مؤرخ وأديب له نحو ستمائة مصنف ، نشأ بالقاهرة من مؤلفاته :الإتقان في علوم القرآن ، والاشباه والنظائر في النحو ، والاقتراح في أصول النحو ،وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جمع الجوامع ويعرف بالجامع الكبير (ستة أجزاء) وتاريخ أسيوط – (الأعلام مج٣ / ص٣٠١)

([3]) انظر السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، تقديم وضبط وتصحيح وشرح وتعليق أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط١ ، ١٩٨٨م ، ص٢٢ .

وقد حصر السيوطي مسائل النحو كما ورد في كتابه (همع الهوامع) في مقدمات وسبعة كتب ، فالمقدمات عنده ، تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم ، والجملة والقول ، والإعراب والبناء ، والمتصرف وغير المتصرف ، والمعرفة والنكرة .

والكتب عنده على النحو التالي :

الأول : في المرفوعات ومنصوبات النواسخ

الثاني : في الفضلات وهي المنصوبات

الثالث : في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات

الرابع : في العوامل وما ألحق بها .

الخامس : في التوابع لهذه الأنواع وعوارض التركيب الإعرابي كالإخبار والحكاية والتسمية .

وقد أشار بعد ذكره للكتاب الخامس إلى أن هذه الكتب السابقة في النحو وذلك بقوله (وهذه الكتب الخمسة في النحو) ثم استأنف حديثه وذكر بأن الكتاب السادس في الأبنية ، والسابع في تغيرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام([1]) .

ومما سبق يتضح أن محور النحو عند السيوطي يدور حول نظرية العامل في النحو فجاء تقسيمه لمسائل الكتاب وفقاً للأحوال الإعرابية التي تعتري الكلمات وما يلحق بها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فصل المسائل المتعلقة بالقضايا الصرفية عن القضايا النحوية وأقصاها منها ، وينبني على هذا أن استحسانه لتعريف ابن جني للنحو فيه شيء من الاضطراب وعدم الدقة وذلك لأن ابن جني لم يفرق بين النحو والصرف في التعريف .

([1]) انظر السيوطي:همع الهوامع بشرح جمع الجوامع،دارالمعرفة للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،د. ط،د.ت،ج١ ، ص٣

مفهوم النحو عند الأشموني([1]) والصبان([2]) :

عرف الأشموني النحو بأنه (العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها . قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو ، كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم)([3]).

فالأشموني لم يذكر شيئاً جديداً في تعريفه للنحو وإنما اكتفى بما أورده ابن عصفور عن النحو وأكد عليه . وأشار بعد ذلك لتعريف النحو في اللغة وسبب تسميته بذلك .

أما الصبان فقد قام بشرح التعريف الذي أورده الأشموني ، فأبان أن المقصود من قوله (أحكام أجزائه) ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية التي يأتلف منها الكلام ، وأن قوله (ما يرادف علم العربية) أن المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط من بين العلوم الكثيرة التي يطلق عليها مصطلح علم العربية وذلك لغلبة استعماله ليدل على علمي النحو والصرف .

كما لفت الصبان انتباه القارئ إلى أن قول الأشموني في التعريف (لا قسيم الصرف) إشارة لعدّ القدماء النحو عاماً ، وأردف بأن تخصيصه بفن

([1]) الأشموني : علي بن محمد بن عيسى ، أبوالحسن ،نور الدين الأشموني : نحو من فقهاء الشافعية ، أصله من أشمون (بمصر) ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨هـ ، شرح ألفية ابن مالك في النحو ، ونظم المنهاج في الفقه ، توفى سنة ٩٠٠هـ . (الأعلام مج٥ – ص ١٠) .

([2]) الصبان : محمد بن علي الصبان ، أبو العرفان ، عالم بالعربية والأدب ، مصري مولده ووفاته بالقاهرة ، له الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، توفى سنة ١٢٠٦هـ – الأعلام ، المجلد السادس ص ٢٩٧ .

([3]) الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، د. ت ، ج١ ، ص١٣

الإعراب والبناء فقط وجعله قسيم الصرف جاء عند المتأخرين من العلماء ، فخصص النحو عندهم بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء([1]) .

وأغلب الظن بأن قصر مصطلح النحو عند المتأخرين على قضايا الإعراب والبناء إنما جاء كذلك لأمرين :

الأمر الأول : انفراد القضايا الصرفية عن القضايا النحوية بمؤلفات مستقلة .

الأمر الثاني : هو العناية الفائقة التي نالتها نظرية العامل ، وقضية أثره النحوي وقيام معظم المؤلفات النحوية على ذلك .

وتركيز القدماء على قضية العامل وأثره النحوي في تناولهم لقضايا النحو كان من جهة مختلفة ، إذ إن المقصود بها هو الوقوف على صحة التركيب النحوي إلاّ أنَّ المتأخرين كان هدفهم تأكيد نظرية العامل وما ينبني عليها من العلل والتأويل ، وذلك نتيجة تأثرهم بقضايا المنطق والفلسفة كما سيأتي ذكره .

([1]) انظر : الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ضبطه وصحح شواهده إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، ج١ ، ص (٢٣، ٢٤)

المبحث الرابع

مفهوم النحو في دراسات المعاصرين من علماء العربية

تعددت اتجاهات علماء اللغة المعاصرين في تناولهم لمفهوم الدرس النحوي ومن أبرز هذه الاتجاهات :

أولاً : اتجاه يقصد بمفهوم الدرس النحوي ما قصده بعض علماء العربية القدامى ، فقد ذكر عباس حسن في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث أن النحاة قاموا باستقراء المادة اللغوية المدونة من أفواه أهلها من مفردات وتراكيب حيث أخذوا يراقبونها مراقبة دقيقة توضح ما يعتريها من تغيير في المواقف المختلفة ، والحالات المتابينة ، كما ذكر بأن كل ذلك كان مضبوطاً ضبطاً تاماً مما أفضى بهم إلى استنباط قواعد مختلفة ، لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وبلاغية لكل منها مزاياه في صحة القول ، وسلامة الكلام ، وأبان أن مزايا النحو الإرشاد إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطاً سليماً مع ما يليه من ضبط حروف أخرى ، أو وضع الكلمات وضعها السليم من جملتها وما يتصل بذلك من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وغيره ، مما يوضحه النحو ويفصله([1]) .

فعباس حسن يوضح بإشاراته السابقة عن مفهوم النحو إلى جملة القضايا التي تناولها علماء العربية القدامى فيما يتعلق بجوانب الدرس النحوي على اختلاف اتجاهاتهم في دراسته .

وقد ذهب إلى هذا الاتجاه نفسه الدكتور علي أبو المكارم في كتابه الظواهر اللغوية في التراث النحوي إذ بيّن أن موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه ، وأن الظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو ، ودعم

([1]) انظر : عباس حسن : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، د. ت ، ص (٢١ ، ٢٢)

حديثه ذلك بطائفة من تعريفات القدماء للنحو مشيراً إلى أن القدماء حددوا بوضوح موضوع الدرس النحوي الذي هو الجملة وما يعرض لها ويطرأ عليها ، وما يحدث لأجزائها في التركيب وبالتركيب من تغيير نتيجة لتعدد علاقاتها وتنوعها .

كما أشار إلى عدم صحة التهم الموجهة – في نظره – للنحو العربي بأنه لا يهتم بدراسة التركيب اللغوي واهتمامه بتحليل أواخر الكلمات .

ورد ذلك بأن قصر ميدان البحث النحوي على ذلك إنما اعتمد على تعريفات بعض المتأخرين ، وأنه يوجد في الدراسات النحوية القديمة دراسات لكل الظواهر اللغوية التركيبية من تطابق وترتيب وأنها تقف جنباً إلى جنب مع دراسة أحوال أواخر الكلمات ، كما أكد أن النحاة العرب لم ينعزل درسهم للتركيب عن تناولهم لغيره من مستويات التحليل لأن الفواصل بين مستويات التحليل اللغوي لم تكن قائمة بشكل حاسم في تصورهم فقد تناولوا بالبحث الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنب مع دراسة التركيب([1]) .

وترى الباحثة أن التبريرات التي أوردها أبو المكارم في دفع التهم عن النحو العربي مقبولة إلى حد كبير إذا كان الحديث عن النحو في عمومه ، أما إذا نظرنا إلى خصوصية تعريفات القدماء للنحو فإننا كما مر ذكره – نجد أنّ مَنْ تناول جانباً من جوانب الدراسة النحوية أغفل الآخر حتى إنه من نادى بدراسة النحو من الوجهة التركيبية لم يفرد لتلك الظواهر حيزاً في مؤلفاته أمثال ابن جني، وابن عصفور .

([1]) انظر : د. علي أبو المكارم : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٨م ، ص (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤)

وأمّا الذين أفردوا لدراسة الظواهر التركيبية حيزاً في مؤلفاتهم أمثال عبدالقاهر الجرجاني فإنهم لم يضعوها في أسس وقواعد واضحة تؤسس عليها نظرية للدراسة التركيبية في النحو العربي ، فعمل عبدالقاهر الجرجاني الجليل أعطى دراسة مركزة للعمل الأسلوبي في جانبين أساسيين من مكونات الأسلوب هما : الصورة الفنية وجمالياتها ، والتركيب اللغوي وجمالياته ، وقد تحول القسم الأول إلى علمي البيان والبديع بمفهومهما المتأخر ، والثاني إلى علم المعاني ، إلا أن تركيز القدماء على دراسة أواخر الكلم تأسس في المفهوم اللغوي ووصل إلى حد النظرية التي انبت على أساسها معظم مؤلفات النحو العربي .

ثانياً : اتجاه يتناول تعريفات حديثة للنحو ويعمل على شرحها وتبيين جوانبها المختلفة ومن أبرز من انتهج هذا الاتجاه الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق محمود السعران في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي .

فقد ذكر مهدي المخزومي بأن موضوع الدرس النحوي هو التأليف ، وذلك لأنه يعني بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة فأوضح بأن الكلمات المؤلفة في العبارات والجمل ما هي إلا صورة لفظية لما يتم في الذهن من تأليف يعبر عنه بمركبات لفظية يدور حولها البحث النحوي فيبحث :

أ/ عن أجزائها الأساسية وما لهذه الأجزاء من وظائف لغوية تؤديها أثناء التأليف وما يطرأ عليها من تقديم أو تأخير أو ذكر أوحذف وغيره .

ب/ عن أجزائها التي يقوم عليها تمام المعنى من متعلقات الأفعال والأسماء ، كالمفعولات والتوابع وغيرها .

ج/ عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل في دورانها في الاستعمال كالاستفهام والشرط والتوكيد وغيره مما تقوم الأدوات بأداء وظيفته([1]) .

ويمضي المخزومي في حديثه عن المركبات النحوية فيبيّن أنها على نوعين :

أ/ نوع يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة ، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه .

ب/ ونوع آخر لا يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة ولا يدل على معنى تام وكل ما يدل عليه هو ارتباط بعض الأجزاء ببعض على نحو يوثق الصلة بينها ويجعل منها مركباً موصول الأجزاء بينما يسمى النوع الأول إسناداً أو جملة ، يسمى النوع الثاني إضافة([2]) .

وقد جعل المخزومي المركبات النحوية السابقة منطلقاً لدراسته للنحو العربي متخذاً في ذلك الجملة بأنواعها أساساً لدراسة المسائل والقضايا النحوية معتمداً في ذلك الربط بين أجزاء الجمل لا على أساس العامل وإنما على أساس العلاقات بين الألفاظ ممهداً بذلك طريقاً جديداً في دراسة النحو العربي في العصر الحديث كان قد خطّ معالمه من قبل الإمام عبدالقاهر الجرجاني .

وذهب قريباً من ذلك الدكتور محمود السعران في كتابه علم اللغة مقدمة للقارئ العربي حيث أشار إلى أن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي أو صوري ، ينظر في الصور اللفظية فيصف العلاقات الناشئة

([1]) انظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ص ٨٢

([2]) المرجع السابق ، ص ٨٣

بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً ، كما ينعته بأنه وظيفي يبحث في الدور الذي تؤديه الكلمات داخل الجملة([1]) .

وأبان بأن النحو يهتم بدراسة العلاقات المطردة والتي تتخذ شكل نماذج بين عناصر في الكلمة هي المورفيمات ، وبين الكلمات في الجمل([2]) .

وعلى هذا يمكن القول بأن الدكتور محمود السعران يعتمد في دراسته للنحو المورفيمات كأساس ينبني عليه تحليل الجملة .

ومن بين القائلين أيضاً بأن علم النحو يبحث في علاقات المفردات بعضها ببعض في الجمل المختلفة الدكتور نايف خرما في كتابه أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة إلا أنه نبه في حديثه عن موضوعات البحث النحوي إلى أن النظام اللغوي كله وحده مترابطة متصلة ، فبين أن علم الصرف يتصل اتصالاً وثيقاً بعلم النحو معللاً بأن البنية الداخلية للكلمة تؤثر على علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة([3]) ..

ويذهب هذا الرأي أيضاً الدكتور محمد علي الخولي في كتابه مدخل إلى علم اللغة فهو يرى أن النحو والصرف يشكلان علماً واحداً هو علم القواعد ، ويشير إلى أن علم النحو يسمى أيضاً (بنظم الجملة) أو (علم النظم) لاختصاصه بانتظام الكلمات في الجملة([4]).

ثالثاً : اتجاه يتناول نظرية النحو العربي بالنقد والتحليل مشيراً إلى بعض القضايا التي تتعلق بها الدراسات الحديثة في النحو .

([1]) انظر : محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د. ط ، د. ت ، ص٢٢٥

([2]) المرجع نفسه ، ط دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، ص ١٧٦

([3]) انظر نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. ط ، الكويت ١٣٩٨هـ ، ص٢٧٢

([4]) انظر : محمد علي الخولي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، صويلح ، الأردن ، ط ٢٠٠٠م ، ص٩٦

فقد ذكر الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) أن النحاة العرب في دراستهم للنحو حاولوا تقسيم الكلام وبيان علامات كل قسم ، وبينوا المعرب والمبني من هذه الأقسام ، وتناولوا بعد ذلك الأبواب النحوية في الجملة وما يتميز به كل باب من علامات يعرف بها، وبينوا بعض المعاني الوظيفية التي تؤديها بعض العناصر اللغوية ، كالتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتكلم والحضور والغيبة والخطاب وكالصرف وعدمه، والعلامة الإعرابية .

وأشار إلى أن كل هذه القضايا النحوية تعد جانباً تحليلياً من جوانب دراسة النحو ، لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتوكيد والاستفهام والتمني ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط سواء كانت تلك الروابط معنوية أو مبنوية إلا أنهم تناولوها مفرقة ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل.

ونفذ من حديثه السابق إلى أن دراسة النحو العربي كانت تحليلية لا تركيبية وهي تعني بالأجزاء التحليلية أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه .

فهي لا تركز على الجوانب المشتملة على المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها كالإسناد وعلاقاته([1]).

ويشير الدكتور تمام حسان إلى العلاقة بين مستويات اللغة ويوضح بأن النحو يعتمد في دراسته على الصرف من جهة وعلى الأصوات من جهة أخرى ، وأنه لا يمكن الفصل بين هذه المستويات إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط .

([1]) انظر:تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ص١٦

وأطر حديثه السابق عن مفهومه العام لقضايا الدرس النحوي بتبيينه لمكونات النظام النحوي التي تشمل عنده :

١/ طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر ، والإنشاء ، والإثبات والنفي ، والتوكيد ، والطلب بأشكاله المختلفة ، والشرط ، والقسم ، والتعجب ، والمدح والذم .

٢/ مجموعة من المعاني النحوية الخاصة ، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية ، والحالية .

٣/ مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعاني الخاصة والتي تعد قرائن معنوية عليها في التركيب لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية .

٤/ المباني التي يقدمها علما الصرف والأصوات لعلم النحو للتعبير عن العلاقات

٥/ القيم الخلاقية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر من العناصر السابقة وبين بقية أفراده وذلك كالخبر في مقابل الإنشاء ، الشرط الإمكاني في مقابل الامتناعي ، والمتقدم رتبة في مقابل المتأخر ، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب وما أشبه ذلك([1]).

ومما تقدم يمكن القول بأن الدكتور تمام حسان قام بوضع أطر نظرية للدراسة التركيبية للنحو ، كما أنه عمل على تطبيقها في كتابه موضوع الدراسة .

ومن العلماء الذين أكدوا على تلاحم النحو والصرف الدكتور كمال بشر في كتابه دراسات في علم اللغة حيث أشار إلى أن الرأي المعتمد عليه يعدّ الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له ، والصرف في نظر

([1]) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص (٣٦ –٣٧)

أصحاب هذا الرأي إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب . والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو .

كما أشار إلى أنّ نتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب ، وعلى أن العرف اللغوي الغالب جرى على مناقشة هذين العلمين معاً([1]).

أما مفهوم النحو عنده فيتلخص في أن النحو يبحث في أربعة جوانب متصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ، وهذه الجوانب هي :

الاختيار والموقعية والمطابقة والإعراب .

فالاختبار أو الانتقاء يقصد به أن يعمد المتكلم أو الكاتب إلى اختيار صيغ معينة تصلح للتعبير عن معانيه ، ويجوز ارتباطها – بحسب العرف والتقليد اللغويين – بعضها ببعض ، أو بغيرها في التركيب المعين ، أي أنّ الاختيار يرمي إلى اختيار ما تصلح به العبارة من الوجهة النحوية التركيبية ، فالفعل يلزمه فاعل مناسب ، والمبتدأ يلزمه وصف مناسب أيضاً يخبر عنه وتتم به الفائدة .

على أن الاختيار لا يمكن فهمه على حقيقته بمعزل عن دراسة الموقعية إذ إنهما مرتبطان أشد الارتباط ببعضهما ويصعب فصل أحدهما عن الآخر . فالموقعية هي البحث في قوانين تأليف الكلام وقواعد ترتيب الكلمات والعبارات .

وأما المطابقة فتعني البحث في قوانين التطابق أو عدم التطابق بين الصيغ المختلفة من حيث النوع والعدد ومن حيث التعريف والتنكير([2]).

([1]) انظر : كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، دارالمعارف ، مصر ، ١٩٦٩م ، ج٢/ ص ٨٤

([2]) المرجع نفسه ، ج٢ (١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١)

والإعراب هو تغير في أحوال أواخر الكلم لا لاختلاف العوامل الداخلة عليها وإنما هو محصلة العلاقات في الجملة .

ويشير بشر إلى أن حصره للنحو في الجوانب الأربعة السابقة ذو صلة وثيقة بما عرف عند عبدالقاهر بالنظم([1]) .

ويؤكد الدكتور حلمي خليل في حديثه عن النظام النحوي في كتابه مقدمة لدراسة علم اللغة على الصلة العضوية بين النحو والصرف وأن علماء العربية القدامى قد أدركوا طبيعة العلاقة بينهما فدرسوها معاً ولم يفصلوا الدراسة بينهما وإنما جاء الفصل على أيدي المتأخرين .

ويستطرد في حديثه عن طبيعة العلاقة بين العلمين مبيناً أن هناك من أنواع المورفيمات (الوحدات الصرفية) ما يقع في دائرة الفونيمات وهي تؤدي في الوقت نفسه وظيفة نحوية وذلك مثل الحركات الإعرابية .

كما أوضح بأن بعض الفونيمات فوق التركيبة مثل النبر والتنغيم والفواصل تقوم بوظيفة التفريق بين المعاني على مستوى الجملة .

ويشير إلى أن كل ذلك يؤكد أن هناك شبكة من العلاقات العضوية بين أنظمة اللغة المختلفة ، الصوتية والفنولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية واتفق مع الدكتور تمام حسان والدكتور بشر في أن الفصل بين أنظمة اللغة المختلفة أمر غير طبيعي وإنما يحدث بقصد تسهيل الدراسة وعمليات التحليل اللغوي ، وأنه لشدة هذا الترابط بين أنظمة اللغة المختلفة يستخدم كثير من علماء اللغة في العصر الحالي مصطلح قواعد اللغة Grammar للإشارة إلى هذه النظم جميعاً ، وقد يستخدم بعضهم هذا المصطلح في الدلالة على النحو والصرف فقط .

أما مصطلح النظم Syntak فهو يدل على دراسة نظام الجملة وطرق

([1]) كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، ج٢ / ص١٤١ .

صياغتها([1]).

وبعد تبيينه للاستخدام الحديث للمصطلحات السابقة أشار إلى أنه يستعمل مصطلح النحو للدلالة على النظم وطرق صياغة الجملة وتجريد قواعدها، وأن النحو بهذا يعني عنده النظم وهو بهذا المفهوم يعد لبّ الدراسات اللغوية ، لأنه قلب الأنظمة اللغوية ومحصلتها النهائية فهو الذي يصل ما بين الأصوات والدلالات .

ويستطرد مبيناً ذلك أكثر بقوله (وأن كل لغة تعرض المعاني والدلالات بطرق خاصة تظهر بالترتيب الذي يقدمه الكلام ، أي في الصور والأشكال التي يظهر فيها الكلام ، هذه الصور والأشكال أو قل هذا التركيب والتأليف هو الذي يمثل النظام النحوي للغة ما ، والاهتمام بهذا النظام ودراسته وتحليله ووصفه هو ما يقوم عليه علم التراكيب أو النظم، أي أن هذا العلم يبحث في نظم التراكيب وما يرتبط بها من خواص)([2]).

رابعاً : اتجاه قام يوجه النقد الحاد لنظرية النحو العربي ، ويقوم جل تركيزه على نقد نظرية العامل ، ومن بين أصحاب هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، حيث قام بنقد النحاة في تحديد علم النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابياً .

وأشار إلى أن قصر النحاة النحو على البحث في أواخر الكلمة وجعلهم الإعراب غاية له إلى درجة أن بعضهم أطلق عليه علم الإعراب فيه تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله([3]) ثم أورد بعد ذلك تعريفا للنحو يقول فيه : (فإن النحو – كما

([1]) انظر :حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، دار المعرفة الجامعية ، ط ٢٠٠٣م ، ص (١٠٧)

([2]) انظر : المرجع السابق ص (١٠٨)

([3]) فقد أطلق كل من الزمخشري في المفصل وابن هشام في مغنى اللبيب اسم علم الإعراب على النحو

نرى – وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجملة حتى تنسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها)([1]) .

ويستطرد موضحاً بأن لكل كلمة وهي مفردة معنى خاصاً تتكفل اللغة ببيانه وللكلمات مركبة معنى ، يعد صورة لما في النفس ولم يقصد التعبير عنه ، وأشار إلى أن تأليف الكلام في كل لغة يجري على نظام خاص بها لا تكون العبارات مفهومة ولا صورة لما يراد ، حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه ، وأن القوانين التي تحدد هذا النظام تستقر في نفوس المتكلمين وعنها يصدر الكلام ، فإذا كشفت ودونت فهي علم النحو .

وساق شاهداً يوضح كلامه يتلخص في أن المعرفة بالمعاني القاموسية لمفردات جملة من لغة ما ليس وحده كافياً في فهم معنى الجملة ، وأنه لابد من معرفة نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها([2]).

ويستشف مما تقدم أنَّ وضوح دلالات العبارات لا يتأتى إلاّ بتوفر الصحة النحوية لتلك العبارات .

وقد نوه بأن كثيراً من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لأواخر كلماتها ، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم . كما أوضح بأن قصر النحاة النحو على أواخر الكلمات وعلى التعرف على أحكامها ضيع كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار التأليف .

وأن النحاة لم يتعرضوا لدراسة طرق الإثبات والنفي والتأكيد والتقديم والتأخير إلا بالقدر الذي يخدم نظرية العامل ويتصل بأحكام الإعراب ، فالنفي مثلاً مختلف الأساليب في العربية متعدد الأدوات ، وأنه ينفي

([1]) انظر إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص (١)

([2]) المرجع نفسه ، ص (٢)

بالحرف كما ينفي بالفعل والاسم إلاّ أنه لم يدرس منفرداً لتعرف خصائصه ، أو تميز أنواعه وأساليبه ولكنه درس مفرقاً على أبواب الإعراب (فليس) درست في باب (كان) لا لشيء إلاَّ أنها تعمل عملها مضيفاً إلى أن (كان) للإثبات وليس للنفي هذا من جانب ومن جانب آخر فإن (كان) للمضي (وليس) للحال ، وأنَّ العمل هو الحكم اللفظي الوحيد الذي جمع بينهما .

ومثل النفي التوكيد يدرس في باب (إن) ويقرن بإن المؤكدة (أن) الواصلة ، (وليت) التي للتمني لا لشيء سوى أنها تتماثل في العمل وإن تباعدت معانيها وأغراضها .

وفي باب الفعل يذكرون نون التوكيد وأحكامها لأثرها في إعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون التوكيد باباً خاصاً يذكرون فيه عدداً من الكلمات حكمها في الإعراب هو حكم ما قبلها .

وأنه لو جمعت أساليب التوكيد في العربية وبيّن منها ما يكون تنبيهاً للسامع ، وما يكون تأكيداً للخبر ، وما يكون تقوية للرغبة ، وبيّن لكل نوع موضعه لكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير .

وترى الباحثة أن لفت انتباه المهتمين بالدرس النحوي إلى أهمية جمع هذه الأساليب النحوية في أبواب خاصة بها في النحو يعتبر خطوة مهمة في إعادة ترتيب الدرس النحوي وتيسير قضاياه على الدارسين له

ومن وجهة أخرى يرى إبراهيم مصطفى أن القدماء رسموا للنحو طريقاً لفظياً ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى([1]) .

([1]) انظر إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص (٤-٦)

وبعد كل هذا النقد للنحو العربي ، رجع وأشار إلى أن هنالك من النحاة من كانت له اشراقات في دراسة النحو العربي وسلك مسلكاً آخر في درس العربية تجاوز فيه حد الإعراب إلى تبيين ما في الجملة من تقديم أو تأخير ، أو حذف أو غيرهما ، ممثلاً لذلك بمجاز أبي عبيدة ، إلا أنه رجع وأشار إلى أن النحاة لم تتجه عنايتهم إليه لأنهم كانوا قد فتنوا بنحو سيبويه – على حد قوله – فأهمل مجاز أبي عبيدة ونسي .

وفي الاتجاه نفسه أشاد بنظم عبدالقاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز واعتبر أنه قد فتح طريقاً جديداً في البحث النحوي([1]) .

أما الدكتور حسن عون فقد بدأ حديثه عن النحو في كتابه (دراسات في اللغة والنحو العربي) بأن مفهوم النحو لم يكن مستقراً عند علماء العربية القدامى فبعضهم يرمي به إلى دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية كما كان عليه الحال عند سيبويه ومن تبعه ، بينما يقصد منه بعض آخر قواعد ربط الكلام وتأليف الجمل كما كان عليه الحال عن أبي عبيدة والجرجاني . وبعد ذلك خلص إلى تعريف للنحو يمكن أن يقال عنه أنه جمع لمقالات النحويين القدماء حول مفهوم النحو ، فأشار إلى أن النحو ينبغي أن يحدد كما يأتي : (يقصد من النحو مجموعة القواعد والأنظمة التي تتحكم في وضع الكلمات وترتيبها ، وصورة النطق عن طريق ما يطرأ على أواخرها من أشكال إعرابية مختلفة وفقاً لما يراد منها من شرح المعاني والأفكار الدائرة في ذهن المتكلم شريطة أن يكون هذا المتكلم واعياً ومدركاً للقوالب اللغوية المتعارف عليها ، وعلى مدلولاتها بين الناطقين بها)([2]).

([1]) انظر إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص (٧-١١)

([2]) حسن عون ، دراسات في اللغة والنحو العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ط ١٩٦٩م ، ص(٤٥)

ومن ثم قام بتفنيد تعريفه السابق فأشار إلى أنه لابد من التفريق بين النحو بمعناه العملي ويعني الأنظمة الخاصة المستعملة فعلاً في التراكيب اللغوية ، والنحو بمعناه العلمي أي مجموعة الضوابط والقواعد التي استنبطها علماء العربية من التراكيب اللغوية على ضوء ما أدركوه فيها من ترتيب اللفظ والاختلاف في الشكل الإعرابي لمفردات هذه التراكيب اللغوية

فالنحو العملي عنده سابق للنحو العلمي ، وهو استجابة للفطرة اللغوية بمالها من منطق خاص وللضرورة الاجتماعية بما تفرضه من ألوان التطور في الأمور المادية والمعنوية ممثلاً في النصوص اللغوية الشعرية التي هي على درجة من الدقة والضبط الإعرابي والتي أعقبها القرآن العظيم الذي هو على قمة الدرس اللغوي إلى يومنا هذا وذلك بنظمه المعجز وكان كل هذا قبل أن توجد أي طبقة من طبقات النحاة واللغويين الذين فكروا في الأشكال الإعرابية وقاموا باستنباط القواعد النحوية المختلفة حذراً من وقوع اللسان في الخطأ واللحن([1]) .

والنحو العلمي عنده ما هو إلا وصف وتقييم لما هو موجود في اللغة بالفعل من أنظمة إعرابية تم حصرها وصياغتها في قوالب مختلفة تم تصنيفها في أبواب متعددة يقوم كل واحد منها بمعالجة ظاهرة من الظواهر اللغوية ، مثل ظاهرة العدد ، أو الممنوع من الصرف ، أو الإضافة ، أو غيرها من أبواب النحو المعروفة .

ومن ثمّ تحوّل عون معقباً على ما أورده في بداية حديثه عن مفهوم النحو عند القدماء موضحاً بأن النحو العربي على الرغم من تناوله لقضايا نحوية تجاوزت حدود الإعراب إلاّ أن المحور الرئيس الذي كانت تدور حوله قضايا النحو ، كان هو الشكل الإعرابي أو الحركات الإعرابية مما

([1]) انظر حسن عون : دراسات في اللغة والنحو ، ص (٤٦-٤٧)

أفضى بالنحاة بعد سيبويه إلى الاتجاه بالنحو طريقاً ضيقاً في حدود الأشكال الإعرابية وما يتصل بها من تعليلات امعاناً في الوصول إلى معرفة المؤثرات اللفظية أو المعنوية في الجملة ، فتحول النحو عن دراسة النص اللغوي ونظامه وترتيبه ووظيفته إلى نوع من الدراسة الفلسفية القائمة على العلل والمؤثرات .

ملاحظات بعض المستشرقين حول مفهوم الدراسة النحوية :

قدم بعض المستشرقين ملاحظات حول مفهوم النحو العربي .

فقد ذكر يوهان فك في كتابه (العربية دراسات في اللهجات والأساليب) في حديثه عن أسباب نشأة النحو العربي : أن الدافع الأول للملاحظات النحوية هو توجيه قواعد النحو نحو ظاهرة التصريف الإعرابي وأبان بأن الإعراب هو التعريب او الاستعراب اللغوي ، بمعنى النطق على طريقة العرب الخلص ، يتجلى في الدقة التامة في مراعاة دقائق التصرف الإعرابي .

وأشار معلقاً بأن ترتيب الظواهر اللغوية ترتيباً سطحياً بالنظر إلى أواخر حركات الكلمات بقطع النظر عن اختلاف وظيفتها النحوية يعد تضييقاً لدائرة مفهوم الدراسة النحوية([1]) .

أما براحشتراسر في كتابه (التطور النحوي) فقد قام بدراسة بعض مستويات الدراسة اللغوية دراسة تحليلية ، فقد أشار في مقدمة كتابه إلى أن (الغرض من القاء محاضراته هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية أي جهة نشأته وتكونه ، وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجملة فيه ، والتغييرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان واستنتاج العوامل

([1]) انظر يوهان فك : العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة وتقديم وتعليق د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، ط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ص (٢١ ، ٢٢)

التي سببت خصائص اللسان العربي الذي تميز بها)([1]).

وقد تناول في القسم الخاص بتركيب الكلمات داخل الجملة العناصر التي تتكون منها الجملة وهي عنده :

١/ الأسماء وتوابعها مثل : أداة التعريف ، والبدل وما يقاربه ، والصفة والمضاف إليه .

٢/ الأفعال وتوابعها كالمفعول والحال .

٣/ توابع الأسماء المشتقة من الفعل كالمصدر وفاعل ومفعل .

كما أشار إلى أنّ عناصر الجملة يؤثر بعضها في بعض لذلك اختار تسميته بالإتباع([2])

ومما سبق يمكن القول بأن الطريقة التي قسّم بها براجشتراسر عناصر التركيب أو الجملة تنم عن وعي عميق بمبادئ نظرية العامل ، فقد رمى بتصنيفه هذا التركيز على دراسة الجملة من الوجهة التحليلية ولم يشر إلى الجوانب التي تتخطى مفهوم نظرية العامل في الدراسة النحوية

ومن أهم دراسات المستشرقين التي تناولت البناء اللغوي للغة العربية الدراسة التي قام بها هنري فليش للعربية الفصحى ، وقد لخص النظم النحوية في العربية فيما يأتي :

١/ نظام الكلمات

٢/ التركيب

٣/ الالصاق وهو استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة .

٤/ التعديل الداخلي لأصل الاشتقاقي أو العنصر النحوي ، سواء كان ذلك في المصوتات أو الصوامت .

([1]) براجشتراسر ، التطور النحوي ، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ط ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ص (٧)

([2]) المرجع نفسه ، ص (١٤٢)

٥/ التضعيف([1]) كما تناول التركيب النحوي وذكر بأنّ الجمل إما اسمية أو فعلية وأن استعمال الجملة الاسمية غالب على الفعلية ، وأوضح أن اللغة العربية تمتاز بالسعة في استخدام المسند الاسمى ، و تناول المطابقة بين المسند والمسند إليه مشيراً إلى أنّ تنوع العلاقات التركيبية يؤدي إلى تنوع الوظائف النحوية منبهاً على الدقة الكبيرة في تحديد تلك الوظائف بناءاً على الأداة التي يقدمها الإعراب .

وأن ظاهرة الإعراب ظاهرة مؤثرة تحدث عن وضع الوحدات اللغوية ومكانها في الجملة البسيطة،كما بيّن أن العلاقة بين أجزاء الجملة يمكن أن تتجاوز الإعراب([2])

ومن كل ما سبق توصلت الباحثة إلى :

١/ أنّ الدراسات اللغوية المعاصرة على اختلاف مناهجها تعد تركيز النحويين القدامى في الدراسة النحوية على أواخر الكلمات تضييقاً لدائرة النحو وحصره في ميدان محدد .

٢/ أن جمع دراسة بعض الأساليب النحوية كالنفي والتوكيد والاسفتهام والقسم في أبواب خاصة يوفر على دارسي النحو الطاقة والجهد في دراستهما متفرقة في أبواب عدّة ويعد إسهاماً كبيراً في تيسير قواعد اللغة .

٣/ أنّ الدراسات النحوية المعاصرة بصفة عامة تحصر موضوع الدرس النحوي في قضايا التركيب على اختلاف أنواعها ؛ كالإسناد وعلاماته وكقضايا التقديم والتأخير ، والذكر والحذف والمطابقة وعدمها والاختيار لمواضع الكلمات في الجملة.

([1]) انظر : هنري فليش ، العربية الفصحى (دراسة في البناء اللغوي) تعريب وتحقيق وتقديم د. عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب بالمنيرة ، د. ط ، د.ت ، ص (٣٩)

([2]) المرجع السابق ، ص (٢٣٩)

الفصل الثاني

أسس دراسة النحو العربي

المبحث الأول : السماع

المبحث الثاني : القياس

المبحث الثالث : الإجماع والاستصحاب

المبحث الرابع : علاقة أسس دراسة النحو العربي بالعلوم الأخرى

المبحث الأول

السمـاع

انطلقت الأسس التي بنيت عليها الدراسات النحوية بأسرها من المادة اللغوية المستقراة من كلام العرب الفصيح ، وذلك لأن أي دراسة لابد من أن تقوم على مادة تصبح موضوع الملاحظة والتصنيف ثم التجريد والتعميم .

وقد اعتمد علماء اللغة في جمعهم للمادة اللغوية على ما يسمع من أبناء اللغة الفصحاء شعراً كان أو نثراً ، والأصل في ذلك عندهم الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها(١) . وهو ما اصطلح على تسميته بالسماع .

تعريف السماع :

السماع في اللغة ما سمعت به فشاع وتكلم به ، ويكون السمع للواحد والجمع كقوله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ)(٢) ... (سمعك إلى): أي اسمع مني .

قال سيبويه : وقالوا أخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً .. . واستمع اصغى(٣)

قال تعالى : (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)(٤) .

أما السماع في اصطلاح النحويين فقد ترددت حوله عدة ألفاظ أخرى تدور حول مفهومه .

---

(١) حلمي خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ص (١١٢ ، ١١٣)

(٢) سورة البقرة ، الآية (٧)

(٣) الزبيدي : معجم تاج العروس مادة (س م ع) ، مج٥ ص (٣٨٦ ، ٣٨٧)

(٤) سورة الجن ، الآية (١)

فقد أطلق عليه السيوطي السماع بلفظه وذكر بأنه : (ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصحاته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر)([1]) .

أما ابن الأنباري فقد أطلق عليه النقل وبيّن أن : (النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم)([2]) .
فالسماع عند السيوطي هو النقل عند ابن الأنباري فاللفظان مترادفان عندهما ، وعليه يمكن أن يطلق على المسموع (منقولاً) كما يطلق على السماع (نقلاً).
والسماع في واقع الأمر أشمل من النقل لأنه ربما يشمل الرواية وهي (النقل) والمشافهة (أي السماع مشافهة من الأعراب) ويكون السماع هنا بمعنى (الاستماع) .

أما سعيد الأفغاني في كتابه أصول النحو العربي فإنه يورد مصطلح الاحتجاج ويعتبره مرادفاً للسماع ويقصد به : (إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة)([3]) .
ولما كان الكلام الذي يحتج به يستند إلى دليل نقلي (أي المادة المسموعة أو المنقولة) فإنّ الاحتجاج يعدّ مرحلة متأخرة من مراحل السماع .

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٣٦

([2]) المرجع نفسه ، ص٦٤

([3]) سعيد الأفغاني : في أصول النحو العربي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ط ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م ، ص٦

ولتوخي الدقة في توضيح المصطلحات السابقة يمكن القول بأن السماع بصفة عامة يقوم على الاستماع ثم النقل فالاحتجاج .

نشأة السماع :

يعتبر اللحن هو الباعث الأول على جمع اللغة وتدوينها والغاية من ذلك صيانة النص القرآني من الفساد وتسرب اللحن إليه .

وقد بدأ السماع مع بداية القرن الثاني للهجرة فقد أخذ قوم من العلماء لغويين، ونحويين ، ورواة أمثال أبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب وخلف الأحمر(١) ، وأبو زيد الأنصاري(٢) والأصمعي(٣) وغيرهم يرحلون إلى البادية ليجمعوا اللغة والشعر والأنساب والأخبار من أفواه أهلها ، وحفظ ما جمع منها ثم تدوينه(٤) .

وقد اعتمد العرب على النصوص الأدبية في السماع لأنها أيسر تسجيلاً ولأن ظواهر اللغة فيها أقرب للاطراد ، ولأن الغاية من ذلك كانت إيضاح لغة القرآن وفهم تراكيبه وصولاً إلى دقيق أسراره ، ولا يعين على فهم نص أدبي إلا نص أدبي مثله(٥) .

---

(١) خلف الأحمر : هو خلف بن حيان بن محرز الأحمر ، مولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، توفى سنة ٢٠٠هـ . (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، ص١١٣) .

(٢) أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري : أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ولد سنة ١١٩هـ ، وهو من ثقات اللغويين ، توفى سنة ٢١٥هـ ، من تصانيفه (النوادر) و (الهمز) و (خلق الإنسان) و (غريب الأسماء) . (الأعلام مج٣ /ص٩٢) .

(٣) الأصمعي : عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي : راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان ولد في البصرة سنة ١٢٢هـ ، وتوفى سنة ٢١٦هـ ، من تصانيفه (خلق الإنسان) و (الأضداد) و (النبات والشجر) ، جمعت القصائد التي تفرد بروايتها في كتاب سمي (اختيار الأصمعي) بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون – الأعلام مج٤ ، ص١٦٢ .

(٤) انظر عباس حسن : اللغة بين القديم والحديث ، ص١٩

(٥) تمام حسان : الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م ، ص (٨٢ ، ٨٣)

شروط السماع :

ويقصد بها الضوابط التي وضعت لكل ما يتعلق بجمع المادة اللغوية وهي كما أوردها ابن الأنباري في تعريفه :

١/ فصاحة المنقول

٢/ النقل الصحيح البالغ حدّ الكثرة

أولاً : فصاحة المنقول : ويقصد بها أن يكون الكلام المنقول عربياً فصيحاً ، والكلام العربي الفصيح ما ثبت عن فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم([1]) .

ويقصد النحاة بالفصيح تلك النصوص المأثورة التي تتسم بالنقاء اللغوي ، وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة ويترتب على ذلك أن يكون قائلها من العرب الفصحاء.

وتنحصر المادة المسموعة المأثورة في ثلاثة أنواع وهي : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب الفصحاء شعراً كان أو نثراً .

ثانياً : النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة : ويشمل كل ما يتعلق بالرواية من حيث عدد الرواة وعدل الراوي ، واطراد المادة المروية أو شذوذها .

والكلام العربي المنقول بالرواية ينقسم إلى تواتر وآحاد ، فالمتواتر شرطه أن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز مع مثله الاتفاق على كذب كنقلة القرآن وما تواتر من السنة ، وكلام العرب .

أما الآحاد : فالمقصود به نقل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره بشرط أن يكون عدلاً ، رجلاً كان أم امرأة ، حراً كان أم عبداً([1]) .

([1]) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص٤٤

أما المادة المروية (أي المسموعة) فقد اشترط فيها علماء البصرة حدّ الكثرة الذي يستحق الوصف بالاطراد في الاستعمال ، أما القليل فلم يُقم البصريون عليه قاعدة ، أما الكوفيون فهم على عكس ذلك([2]) .

وبصفة عامة فإن الكلام المسموع في اللغة من حيث الاطراد والشذوذ ينقسم إلى أربعة أقسام ذكرها ابن جني في كتابه الخصائص وهي :

١/ مطرد في القياس والاستعمال وهو الغاية المطلوبة وذلك نحو (رفع الفاعل ونصب المفعول ، وجرّ المضاف) في : قام زيدٌ وضربت عمراً ومررت بسعيدٍ .

٢/ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي (من يزر ويدع) وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس ، والأكثر في السماع (باقل) .

ومنه أيضاً مجيء مفعول عسى اسماً صريحاً نحو : (عسى زيد قائماً أو قياماً إلا أنه لم يسمع مجيئه صريحاً، وقد سمع قولهم (عسى زيد أن يقوم) وقوله تعالى (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)([3]) .

ومما جاء شاذاً قول الشاعر :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تعذلن إني عسيت صائماً([4])

٣/ مطرد في الاستعمال شاذ في القياس : وذلك نحو قولهم :

(استصوبت الأمر) ، والقياس (استصبت) .

([1]) السيوطي : الاقتراح ، ص (٦٤-٦٥)

([2]) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ج١ /ص٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨

([3]) سورة المائدة ، الآية ٥٢

([4]) البيت لرؤبة بن العجاج ،وهو الشاهد رقم ٣٤٣ في حاشية الصبان .

الصبان : حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ، مج١/ص٣٨١ ، وانظر همع الهوامع ج١/ص١٣٠ ، وانظر شرح ابن عقيل ج١/ص١٦٤ .

٤/ شاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، كتتميم (مفعول) مما عينه واو نحو : (ثوب مصوون) ، و (مسك مدووف) ، وهذا النوع لا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية([1])

مصادر السماع :

اتفق ابن الأنباري والسيوطي كلاهما على أن النقل أو السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو ، وهي : القرآن الكريم وما تواتر من السنة ، وكلام العرب شعراً أو نثراً .

أولاً : القرآن الكريم : حجيته وموقف النحاة من الاستشهاد به : لا خلاف بين النحاة في حجية القرآن الكريم فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب وأصح منه نقلاً وأبعد عن التحريف .

وهو عندهم كما قرر سيبويه (كلام الله أجرى على كلام العباد فكلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وما يعنون)([2]) .

ومن هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في الدراسات النحوية منذ سيبويه مقرونة في الغالب الأعم بما ورد عن العرب من شعر أو نثر ، إلا أن سيبويه والنحاة من بعده لم يقتصروا في شواهدهم على النص القرآني الموحد ، بل ضموا إليه القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أوتركيب نحوي لآية من آيات القرآن الكريم([3]) .

وجميع قراءات القرآن الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة في اللغة والنحو سواء كانت متواترة أم آحاداً أم شاذة ، وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً([1]) .

([1]) ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ج٢ ص (٩٨ – ٩٩)

([2]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج١ ص٣٣١

([3]) انظر : محمود أحمد نحله : أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ص ٣٣ ، تمام حسان : الأصول ، ص ٩٢

وقد تحرى القراء الدقة في صحة إثبات القراءة وتقويتها فوضعوا شروطاً للقول بصحتها وهي :

١/ صحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢/ موافقتها المصحف العثماني ولو احتمالاً .

٣/ موافقتها العربية ولو بوجه .

على أنّ القراء صرفوا جل انتباههم عند قبول القراءة إلى صحة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعلوا جملة الشروط مناط (القوة) فالقراءة الصحيحة النسبة مقبولة حتى إذا لم يتحقق لها عنصر التواتر ، بل حتى إذا لم يتحقق لها الشرط الثاني ، وهو موافقة العربية ، والشرط الثالث وهو موافقة المصحف العثماني ، فحسب القراءة قبولاً عند القراء أن يصح سندها ولو كان بطريق الآحاد، ثم لا عبرة عندهم بعد ذلك بقواعد النحو ، يقول ابن الجزري رواية عن الداني : (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)([٢]) .

وإذا كانت صحة السند هي شرط القبول عند القراء ، فإن الشروط الأخرى مناط (القوة) ، وهكذا قبل القراء ما صح من رواية الآحاد وما خالف العربية . وهذا هو موطن الخلاف بين القراء والنحاة . فالنحاة تمسكوا في قبول القراءة بشرط موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه([٣]) .

([١]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٣٦

([٢]) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، تصحيح علي محمد الصباغ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د. ط . د.ت ، ج١ / ص١٠

([٣]) تمام حسان : الأصول ، ص ٩٣

ومن النحاة من تشدد في هذا الشرط في أخذه لقراءات القرآن ومنهم من لم يتشدد فسيبويه أثر عنه استشهاده بالقراءات القرآنية وكان يعتد بها كما أثر عنه استشهاده بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، فإذا خالفت قياساً معروفاً أعرض عن ذكرها وتجنب الإشارة إليها أو ذكرها وذكر رأي بعض أساتذته فيها دون تعقيب منه فلم يذكر قراءة ابن عامر (كُنْ فَيَكُونُ)([1]) بالنصب وكذلك فعل في قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)([2]) بجر الأرحام([3]) ، وأورد قراءة (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)([4]) بنصب (أطهر)([5]) فذكر رأي أبي عمرو والخليل فيها دون تعقيب منه فقال : (زعم يونس أنه أبا عمرو راه لحناً ، وقال احتبى ابن مروان في هذا اللحن ... وذكر أنه قرأ (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم) فنصب وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً ، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما)([6]) .

أما المبرد فكان من المتشددين وكان يتجرأ على تخطئة القراءات إذا اصطدمت بالقواعد النحوية ، فوصف قراءة نافع (معائش) بالهمزبأنها غلط)([7]) ، كما وصف قراءة أهل المدينة (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)

([1]) سورة آل عمران ، الآية ٥٩

([2]) سورة النساء ، الآية ١

([3]) انظر ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، ج٢ /ص٢٤٧

([4]) سورة هود ، الآية ٧٨

([5]) سيبويه : الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ج٢ /ص٣٩٧ . انظر عبداللطيف الخطيب ، معجم القراءات ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٢م ، مج٤/ ص١١١ ، ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج١/ص١٣٥

([6]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج٢/ ص ٣٩٦- ٣٩٧ .

([7])المبرد : المقتضب ، تحقيق عبدالخالق محمد عضيمة ، ج٢ / ١٣٤

بالنصب بأنها لحن فاحش ، وقال إنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية)([1]) كما ردّ قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام .

وقد علق على ذلك ابن يعيش في شرح المفصل وأشار إلى أن ذلك غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ الثقة ، كما أنه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النخعي([2]) .

أما الكوفيون وابن مالك والسيوطي فاختلفوا عن موقف نحاة البصرة فقد أخذوا بالقراءات جميعاً واحتجوا بها فيما له نظير في العربية.

فالفراء([3]) كان يقبل غير القياس سواء كان في القراءات أم في غيرها إذا وجد له شاهداً يؤيده من كلام العرب ، ومن أمثلة ذلك تفضيله قراءة (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْر)([4]) بحذف الياء على القراءة بإثباتها وعلل لذلك بمشاركتها لرؤوس الآيات ، ولأن العرب قد تحذف الياء . وتكتفي بكسر ما قبلها([5]) ، وأورد بيتاً من أشعار العرب شاهداً على كلامه :

كفاك كف لا تليق درهماً جوداً ، وأخرى تعط بالسيف الدما([6])

([1]) المرجع نفسه ج٤ / ص٤٢٦

([2]) ابن يعيش : شرح المفصل ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د.ت ، د.ط ، ج٣ /ص٧٨ .

([3]) الفراء : هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي ، أبو زكريا الفراء : أخذ عن الكسائي وهو من أصحابه ، له مصنفات في اللغة والنحو ، ومعاني القرآن ، توفى سنة ٢٠٧ ، (إشارة التعيين في طبقات النحاة واللغويين ص٣٧٩) .

([4]) سورة الفجر ، الآية ٤

([5]) الفراء:معاني القرآن،تحقيق عبدالفتاح إسماعيل ، مراجعة على الجندي ناصف ، د. ط ، د. ت ، ج٣ / ص٢٦٠

([6]) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م ، وقد ذكر البيت ابن منظور في لسان العرب في مادة (ل ي ق) ولم يعزه ، وتقول فلان ما يليق بكفه درهم أي ما يحبس وما يبق درهماً .

وقد قبل ابن مالك قراءة حمزة (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)([1]) بجرّ الأرحام .

وقد قبل الكوفيون قراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)([2]) فقد فصل بين (قتل) وهي مضاف عن (شركائهم) وهي مضاف إليه بالمفعول وجوزوا على أساس ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض([3]) .

وقد عاب جماعة من المتأخرين على النحاة رفضهم بعض القراءات صحيحة السند ، ومن الذين سلكوا هذا المسلك ابن حزم الأندلسي الذي كان يرى أن النحاة فضلوا كلام الأعراب على كلام الله تعالى وأنهم كانوا يأخذون الأحكام النحوية من كلام العرب ويتخذونها مذهباً ، فإذا عرضت لهم آية على خلاف ذلك الحكم صرفوا الآية عن وجهها .

فتحكم القواعد النحوية الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء يعد قلباً للأوضاع وعكس للمنطق كما روى سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو)([4]) ، فالمنهج اللغوي السليم هو الأخذ بما صح سنده من القراءات ، وأن ما خالف منها قواعد النحو تصحح به تلك القواعد .

ثانياً : الحديث الشريف :

أجمع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وأن الحديث الشريف لا مجال لدفعه في الاشتهاد إذا ثبت أنه قاله بلفظه ، فإن ما تواتر من السنة يعدّ من أدلة النحو القطعية إلاّ أن النحاة لم يعترفوا

([1]) سورة النساء ، الآية ١ .

([2]) سورة الأنعام ، الآية ١٣٧

([3]) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ج٢ /ص٢٦٣ ،وابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/٤٣٥

([4]) سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص٣٢

بهذا الشرط إلاّ لعدد قليل من الأحاديث القصار([1]) .وانقسم النحاة من حيث استشهادهم بالحديث إلى ثلاثة فرق وهي كما يلي :

١/ فريق أجاز الاستشهاد بالحديث وعلى رأس هؤلاء النحويين - وهم قلة - ابن مالك وابن هشام ، وكانت حجتهم في ذلك على أن الإجماع انعقد على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح الناس لساناً وأن حديثه أصح سنداً من كثير من أشعار العرب التي يحتج بها في اللغة والنحو .

وأنه يكفي عندهم لصحة الاستشهاد بالحديث كونه مناط الحكم الشرعي ، وأن الذين أخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم عرب فصحاء فإن كان هناك إبدال للفظ بمرادفه فإن ذلك يصدر عنهم على وعي تام بما يحدثه تغير اللفظ ، وهذا يصدق على كل الأحاديث التي دونت في عهد الطبقة الأولى من رواة الحديث([2]) .

أما رواة الأحاديث من التابعين ومن الأعاجم فقد عرفوا بشدة حرصهم في الحفاظ على ألفاظه صلى الله عليه وسلم ، فضلاً عن ذلك غلبة التدوين في ذلك العصر([3]) مما قلل الاعتماد على الذاكرة في حفظ الأحاديث .

٢/ فريق منع الاستشهاد بالحديث وعلى رأس هؤلاء أبو حيان الأندلسي وابن الضائع([4])،وهذا هو مذهب معظم النحويين،ومرد ذلك عندهم أمران:

أولهما : أنّ أغلب الأحاديث كان مروياً بالمعنى ، فقد أجاز الرواة ذلك فالحديث الواحد كان يروى بأكثر من لفظ من ذلك ما روى من قوله صلى

([1]) السيوطي : الاقتراح ، ص٤٠

([2]) سعيد الأفغاني في أصول النحو ، ص٥١

([3]) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

([4]) ابن الضائع ، علي بن محمد المعروف بابن الضائع ، لازم الشلوبين ، له تعليق على الكتاب وشرح الجمل للزجاجي توفى سنة ٦٨٠هـ .

الله عليه وسلم (زوجتكها بما معك من القرآن)([1]) (واذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن)([2]) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذا الحديث ، ومن المؤكد أن النبي صلى الله عليه وسلم نطق بلفظ واحد فقط وأن الباقي يعد من المرادف الذي أتت به الرواية.

ثانيهما : وقوع اللحن في الحديث وذلك لأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو([3]) .

ومن النحاة من تشدد في منعه الاستشهاد بالحديث فقد هاجم أبو حيان الأندلسي ابن مالك لاكثاره من الاستشهاد بالحديث ومخالفته عرف الأئمة من النحاة فقال في شرحه لكتاب التسهيل لابن مالك : (والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولاحتجب من له تمييز)([4]) .

وقد أحدث تشدد النحاة في منعهم الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو صدى كبيراً في نفوس كثير من العلماء المعاصرين ، فقد رد تمام حسان على مانعي الاستشهاد حجتهم القائلة (بأن الرواية كانت من الأعاجم) بأن هؤلاء الأعاجم كان يروون الأحاديث في عالم النحاة وفي وسط فصيح ، وأنه مع ذلك ، لم يسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت قواعد النحو أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص ، كما أنه تعجب من النحاة الذين يقيمون نحوهم على الشعر وهو

([1]) البخاري : صحيح البخاري ، ج٩ ،كتاب النكاح ص٩٤ حديث رقم ٥١٣١ ، المكتبة السلفية ، طبعة دار الريان ، د. ط ، د.ت .

([2]) مسلم : صحيح مسلم ، مج٢ ،كتاب النكاح ، باب الصداق ص١٠٤٠ ، حديث ٧٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت، ط ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

([3]) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص(٤٠ ، ٤١)

([4]) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق د. عبدالسلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، ج١ ص١١

لغة خاصة غير النثر ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر ، فالرواية بالمعنى كانت شائعة في كثير من الشواهد الشعرية التي اعتز بها النحاة ، وأن خير دليل على ذلك تعدد رواية الشاهد الواحد([1]) .

وهذا رأي معقول ومذهب متقبل ، فالاستدلال بالأحاديث المتواترة وما روي عن الثقاة الذي لا يقدح في أمرهم ، ولا شك أنه مفيد للبحث النحوي سواء كانت تلك الأحاديث مروية بالألفاظ أم بالمعاني .

٣/ فريق توسط بين الأمرين ، فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي تثبت نسبة ألفاظها للرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى رأسهم الإمام الشاطبي .

وتبعه السيوطي في الاقتراح فهو يقول في ذلك : (وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما ثبت أنه كان على اللفظ المروي وذلك نادر جداً)([2]).

وقد انتهى البحث ببعض علماء اللغة حول موضوع الاستشهاد بالحديث بتحديد الأحاديث التي لا ينبغي ردّ الاحتجاج بها في اللغة وهي:

١/ ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله (هذا حين حمي الوطيس)([3]) وقوله (من مات حتف أنفه)([4]) .

وقوله (الظلم ظلمات يوم القيامة)([5]) .

٢/ ما روى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات والأذكار المخصوصة .

([1]) تمام حسان : الأصول ، ص٩٤

([2]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ص ٤٠

([3]) موسوعة السنة الكتب الستة وشروحها ، صحيح مسلم ، دار الدعوة – دار سحنون ، د. ط ، د. ت ، مج٢ ، باب الجهاد ص١٣٩٩– حديث ٧٦ .

([4]) ابن الجوزي : غريب الحديث ،تعليق أحمد عبدالمعطي أمين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ج١ /ص١٩١ .

([5]) البخاري : صحيح البخاري ، ج٥ ،كتاب المظالم ، باب الظلم ، ص١٢٠ ، حديث ٢٤٤٧ .

٣/ ما يروى من أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٤/ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها .

٥/ الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والإمام الشافعي .

٦/ ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى([1]) .

مما سبق فإن الباحثة ترى أن أي حديث ثبتت صحة سنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان متواتراً أو عن طريق الآحاد وجاء به الثقات من رواة الحديث فإنه يعتبر حجة في اللغة والنحو وإن خالف القياس اللغوي شأنه في ذلك شأن القراءات كما سبق ذكره .

ثالثاً : كلام العرب : لقد كان كلام العرب - في نظر النحاة - يشمل الشعر والنثر على حد سواء يقول السيوطي (وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)([2]) .

وقد وضع العلماء بعض المعايير لاختيار المادة اللغوية الفصيحة التي تستخرج منها القواعد الكلية والأحكام النحوية ، وذلك بتحديد المجتمع اللغوي الذي تستخدم فيه المادة المسموعة والمكان الذي يتم استخدامها فيه ، وزمان استخدامها.

أ/ المجتمع اللغوي : ويقصد به المستوى اللغوي الذي يختار منه المسموع ، وقد اعتمد النحاة في مادتهم المسموعة على اللغة الأدبية دون لغة الكلام - كما مر ذكره - وذلك لعدة أسباب منها : أن اللغة الأدبية تعتبر موحدة على ألسنة العرب ، وأنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وهي لغة

([1]) انظر : سعيد الأفغاني : في أصول النحو ، ص (٥٥ ، ٥٦)

([2]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو (مرجع سابق) ص٤٤

الحديث الشريف ، والشعر ، والمتوارث من الأمثال ، والأسجاع والحكم([1]) .

ب/ المكان : وقد حدد النحاة عدداً من القبائل من وسط الجزيرة دون غيرها لتكون لغتها معياراً للنحاة ولطرد أحكامهم والقياس عليها .

وقد أورد السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو القبائل التي تؤخذ عنها اللغة وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، وذكر بأنه لم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل العربية ، وأنه لم يؤخذ من سكان الحضر ولا من سكان أطراف الجزيرة الذين يجاورون الأمم الأخرى كالفرس والروم والهند والأحباش وغيرهم([2]) .وأنَّ قريشاً كانت أجود العرب انتقاء للأفصح .

وقد عقد ابن جني باباً في كتابه الخصائص في ترك الأخذ عن أهل المدر([3]) .

وقد قصر البصريون أخذهم اللغة على هذه القبائل الست بينما توسع الكوفيون في أخذهم عن القبائل ، فأخذوا عمن أخذ عنهم البصريون وزادوا عليه لغات أخرى رفضها البصريون ، هي لغة أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وسواد بغداد من الحطمية ، وخلطوا بين المستوى الفصيح واللهجات([4]) .

([1]) تمام حسان : الأصول ، ص٨٨

([2]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٤٤

([3]) انظر : ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ج٢ ص٧ وما بعدها)

([4]) علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، د. ط ، د.ت ، ص(١٥٦) .

ومن جهة أخرى لم يفرق النحاة في أخذهم عن القبائل بين من يؤخذ عنهم ومن لا يؤخذ عنهم ، فأخذوا اللغة عن الصبيان والمجانين وأهل الأهواء([1]) .

وقد اعتمد النحاة مبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية المسموعة([2]) .

وقد تناول كثير من الباحثين المعاصرين المعيار المكاني في اختيار المادة اللغوية بالنقد من زوايا مختلفة ، وعلى سبيل المثال فإن الدكتور حسن عون يرى أن النحاة أضاعوا الكثير من اللغات العربية الفصيحة باعتمادهم على لغات القبائل الست كمعيار للسان الفصيح،وذلك لأن القبائل الست لا تمثل كل لغات العرب الفصيحة

ومن جهة أخرى فهو يرى أن العرب على الرغم من أن اعتبار فصاحة القبيلة عندهم يقاس بمدى إيغالها في البداوة وبعدها عن الحواضر والأعاجم ، إلا أنهم كانوا يعدون قريشاً من أفصح القبائل برغم تحضرها واتصالها بغيرها من الأمم ، فهم يرحلون مرتين في العام فيما عرف برحلتي الشتاء والصيف ، كما أن القبائل التي كانت ضاربة في أطراف الجزيرة كانوا يترحلون وراء العيش وغيره ويصلون إلى أفراد القبائل الست ويخالطونهم أياماً تكفي للتأثير والتأثر ، وكذلك فإنهم كانوا يختلطون بهم في الأسواق الأدبية العامة التي تجمع وفود القبائل فكيف تسلم لغة هذه القبائل الست المذكورة من الشوائب بسبب عدم الاختلاط بما سواها([3]).

([1]) السيوطي : المزهر في علوم اللغة ، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت ، د. ت ، د. ط ، ج١ ، ص١٤٠

([2]) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ، بيروت ١٩٧٣م ، ص٦٧

([3]) حسن عون : دراسات في اللغة والنحو ، ص (٨٠، ٨١)

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن النحاة قد اعتبروا كل النشاط اللغوي الصادر عن أفراد القبائل الست يعد فصيحاً ولم يفرقوا في ذلك بين المستوى الفصيح واللهجات ، فاقترن مفهوم السليقة عندهم بالجنس والدم ، ولم يعتدوا بالدربة والمران([1]) مما يجافي طبيعة اللغة .

وترى الباحثة أن النقد الذي وجهه الباحثون المحدثون لما ذهب إليه النحاة حول المعيار المكاني يعدّ نقداً منهجياً ، وأن ما أبانه كل من الدكتور عون والدكتور أبوالمكارم يوضح اضطراب المعايير التي كان من المفترض أن تكون ذات منهجية واضحة في الأخذ عن القبائل العربية ، إلاّ أنّ الخلط في المعايير الذي تفضلا بإبانته نتجت عنه قواعد متباينة تجافي الاطراد - في كثير من الأحيان- وذلك لتباين المعايير التي أخذ بها في ضبط القواعد ، وأنه كان من الأنفع لتقعيد الدرس النحوي الأخذ باللغة الأدبية التي استقر عليها الأمر في جزيرة العرب ونزل بها القرآن الكريم واعتبار دراسة ما عدا ذلك من مستويات لهجية في التقعيد لغير الفصحى .

ج/ الزمان : أما الزمان الذي حددوه لأخذ اللغة من المرويات النثرية أو الشعرية اشتهر عندهم بعصور الاستشهاد أو عصور الاحتجاج اللغوي ، وقد حدده النحاة بفترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي ، وتنتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة ونهاية القرن الرابع الهجري في البادية([2]) .

وهم لا يفرقون في ذلك بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة ، ولا يعتدون بالتطور اللغوي الذي حدث في هذه الفترة([3]) .

([1]) علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ، ص (١٥٩ ، ١٦٠)

([2]) عباس حسن : اللغة والنحويين القديم والحديث ، ص٢٤

([3]) تمام حسان : الأصول ، ص٨٩

ولما كان اعتماد النحاة في تعقيدهم للقواعد يقع أكثره على الشواهد الشعرية ، فقد اهتموا بالشعر كثيراً وقاموا بتقسيم الشعراء إلى أربعة طبقات:

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم الذين أدركوا الجاهلية فقط كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد ابن أبي ربيعة وحسان بن ثابت .

والطبقة الثالثة : المتقدِّمون ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعد الإسلاميين إلى زمان بشار بن برد وأبي نواس .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، أما الطبقة الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بعشرها .

وقد تشدد بعض علماء اللغة في الأخذ عن بعض الشعراء ، فكان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي اسحاق والحسن البصري يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة([1]).

وقد أدى قصر النحاة في الاستشهاد باللغة على هذا العصر إلى ضياع جانب كبير من الثروة اللفظية ، كما أغفل الظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي ، مما أدى إلى إحجام علماء اللغة والنحو بعد ذلك عن درس العربية اعتماداً على أن ما جدّ من الاستعمالات لا يحتج به أو هو من كلام المولدين([2]) .

([1]) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج١ ص(٥-٦)

([2]) حلمي خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص١١٥

ومن كل ما سبق يتضح أن العرب في استشهادهم على القواعد النحوية كانوا يولون الشعر الأولوية في الاحتجاج عن سائر المصادر اللغوية الأخرى وذلك لأنهم كانوا ينظرون للشعر على أساس أنه ديوان العرب وأن حياتهم ارتبطت به منذ الجاهلية .

وهذا التعصب للغة الشعر قلل من اعتمادهم على المصادر اللغوية الأخرى مما جعل استقراءهم للمادة اللغوية - التي تعتبر عندهم مستنداً للقياس - محدوداً مما ضيع الكثير من الشواهد الفصيحة التي كان من المحتمل أن تؤثر على مجرى البحث اللغوي .

المبحث الثاني

القيـاس

القياس أصل هام من أصول النحو ، فقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطاً وثيقاً منذ نشأته ، فقد ذكر النحاة في تعريف النحو بأنه (علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب)([1]) وهو من الأسس التي وصفها علماء العربية لتحفظ اللسان من الزلل فقد انبثق من الظواهر اللغوية المطردة التي رصدها النحاة الأوائل فأصبحت أصلاً يقاس عليه .

والقياس في اللغة مأخوذ من مادة (ق ي س) جاء في الصحاح : (قستُ الشيءَ بغيره وعلى غيره أقيسه قيساً وقياساً فانقاس ، إذا قدرته على مثاله ... والمقدار مقياس)([2]) .

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٧٠

([2]) الجوهري : الصحاح ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ج٣ /ص٩٦٧ مادة (ق ي س) .

أما في الاصطلاح فقد عرفه ابن الأنباري بأنه : (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)([1]) فالمنقول – كما هو معروف– المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة، وغير المنقول إما أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه كبناء الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت عن العرب ، والكلمات المرتجلة أو المشتقة أو المعربة أو المنحوتة أو الملحقة المشبهة لما سمع عن العرب ، وإما أن يكون نسبة حكم نحوي حكم به النحاة من قبل على أصل مستنبط من المسموع ولوحظ ذلك الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل فحمل الحكم لغير الأصل عن طريق القياس ، كما في حمل إعراب المضارع على إعراب الاسم([2]) .

والقياس من أدلة النحو المعتبرة باتفاق النحويين ، فقد عدّ ابن الأنباري إنكاره خرقاً للإجماع،وإنكاراً للنحو،لأن النحو عنده كله قياس،يقول الكسائي([3]):

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع([4])

وأن النحاة قد أجمعوا أنه إذا قال العربي (كتب زيد) ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم يصح منه الكتابة ، نحو : عمرو ، وبشر ، وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر([5]) .

([1]) السيوطي : الاقتراح ، مرجع سابق ، ص٧٠

([2]) تمام حسان : الأصول ، ٦٣

([3]) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي بالولاء الكوفي ، أبو الحسن الكسائي إمام في اللغة والنحو والقراءة . من أهل الكوفة ، ولد في غحدى قراها ، وتوفى بالري عن سبعين عاماً سنة ١٨٩هـ من تصانيفه (المصادر) و (الحروف) و (معاني القرآن) و (القراءات) و (النوادر) . (الأعلام مج٤ /ص٢٨٣) .

([4]) البيت في بغية الوعاة (ج٢ /١٦٤) كما أورده القفطي في إنباه الرواة (ج٢/٢٦٧) .

([5]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ص٧٣

وقد اشتهر عبدالله بن أبي اسحاق من بين النحاة بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل([1]) . وقال عنه ابن الأنباري : (كان قيماً بالعربية والقراءة إماماً فيها ، وكان شديد التجريد للقياس)([2]) .

ولما كان منهجه تحديد الظواهر اللغوية المطردة وجعلها مقاييس لا يصح الخروج عليها ، كان يقف بالمرصاد لكل من يخرج عن هذه الظواهر ، يروى من ذلك تعرضه للفرزدق في قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو محلف([3])

وسؤاله له عن السبب الذي رفع به (مجلف) مع أن حقها في قياس النحو النصب([4]) .

وذكر أن الفرزدق حين قال يمدح يزيد بن عبدالملك :

مستقبلين شمال الشأم تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف تزجي مخهارير([5])

قال له ابن أبي اسحاق : (أسأت إنما هي ريرُ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ، فما زال يتتبع الفرزدق حتى أعضبه فقال يهجوه:

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا([6])

فقال ابن أبي اسحاق : أخطأت بل موالٍ

([1]) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، شرح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د. ت ، د.ط ، ج١ /ص١٤

([2]) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص٢٦

([3]) البيت ورد في خزانة الأدب للبغدادي ، ج١/ص٤٤٩

([4]) ابن الأنباري : نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، ص٢٨

([5]) البيت رواه ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ، ج١/١٧ ، وهو من الطويل ، اللغة : الحاصب ما تناثر من دقاق البرد والثلج ، العرب تسمي الريح العاصف التي فيها الحصى الصغار أو الثلج أو الجليد حاصباً ، مخهارير : أي جهدها السير وأضناها الهزال فرق عظمها فذاب مخ عظامها ، الزواحف : الإبل التي أضناها السفر ، أزجى الدابة: ساقها سوقاً .

([6]) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، ج١/ص١٨

ومن أقيسته أيضا ما رواه ابن سلام في طبقاته قال : قلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً قال : قلت له : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السويق ، قال : نعم عمرو بن تميم تقولها ، ثم قال له : وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب في النحو يطرد وينقاس([1]) .

وقد التزم تلميذه عيسى بن عمر طريقه في ذلك وكان لا يبالي في تخطئة كل من يخرج عن القياس وإن كان من فصحاء العرب، فقد خطأ النابغة الذبياني في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع([2])

وكان يرى وجه الصواب أن يقول السمّ ناقعاً([3]) .

ويضاف إلى ما سبق من تشدد علماء النحو البصريين في القياس أن الكلام الفصيح الذي لا يشك في فصاحته إذا خالف قواعدهم ولم يجر على الكثير لا يقيسون عليه ويعتبرونه شاذاً إذا لم يجدوا له تخريجاً وتأويلاً ، ويرون وجوب الانصراف عنه وإهماله فقد اعتدوا بقواعدهم هذه المستقراة من كلام العرب وتطاولوا على القرآن الكريم فوصفوا جمع (أحمال) في قوله تعالى (وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)([4]) بأنه شاذ ولا يقاس عليه([5]) .

أما نحاة الكوفة فقد كان لهم أيضاً اهتمام بالقياس لكنهم توسعوا في المسموع ، وقاسوا عليه وتوسعوا في القياس .

([1]) المرجع نفسه ، ج١ص١٥

([2]) البيت رواه ابن سلام الجمحي في الطبقات ج١/ص١٦ ، وأورده ابن الأنباري في نزهة الألباء ص٢٨ ، والبغدادي في خزانة الأدب ج١ /ص٥ . اللغة : ساورته واثبته ، الضئيلة الحية التي كبرت فوقيت واشتد سمها . والرقشاء : ذات النقط .الأسود .

([3]) ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ، ج١/ص١٦ ، ونزهة الألباء ، ص٢٨ ، وخزانة الأدب ، ج١ /ص٥ ، والكتاب لسيبويه ج١ ، ص٢٦٠ .

([4]) سورة الطلاق ، الآية ٤

([5]) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ط٢ ، ١٩٥٨م ، ص٩

فأباحوا النسج على القليل النادر ، فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذاً بل طرقاً متباينة في أداء اللغة .

وروى أن أبا عمرو بن العلاء سأله سائل قائلاً : خبرني عما وضعت مما تسميه عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقيل له : ماذا تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات([1]) .

أقسام القياس :

وهو على ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس طرد وقياس شبه .

أ/ قياس العلة : وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد .

ب/ قياس الشبه : وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه كإعراب المضارع لشبهه الاسم من أوجه .

ج/ قياس الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفتقر المناسبة في العلة كقول النحاة : أن ليس مبنية لا طرد البناء في كل فعل غير متصرف([2]).

فالقياس كالمجاز اللغوي يحتاج إلى علاقة تربط بين طرفيه إما أن تكون عقلية أو تخيلية فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون (مناسبة) العلة أو اطراد الحكم والعلاقة التخيلية إنما تكون في الشبه بين المقيس والمقيس عليه([3]) .

أركان القياس :

([1]) عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د. ط ، د.ت ، ص٥٦

([2]) تمام حسان : الأصول ، ص١٥٤

([3]) المرجع نفسه ، ص ١٥٥

يقول السيوطي للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة([1]) .

ومثاله أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد([2]) .

أ/ **المقيس عليه** : شرطه أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، والأصل في القياس أن يجري على الأكثر ، ولكن العرب أحياناً تجريه على القليل وتمنعه من الكثير ، وذلك لموافقة القليل للقياس ومخالفة الكثير له([3]) . فمثلاً النسب إلى (شنوءة : شنئي) ولم يرد في العربية على هذا القياس مثال غيره ، ولكن مع ذلك يصح القياس فتقول في (ركوبة : ركبىّ) ، وفي (حلوبة : حلبىّ) وذلك لأنهم أجروا (فعولة) على (فعيلة) لمشابهتها إياها ، فكلاهما ثالثه حرف لين ، وآخره تاء التأنيث ، وأن (فعولاً وفعيلاً) يتواردان نحو : (أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم)([4]) .

وقد رفض العرب القياس على مثل (قريش : قرشي ، وثقيف . ثقفي وسليم: سلمى) وهو وإن كان أكثر من (شنوءة : شنئي) إلا أنه عند سيبويه ضعيف في القياس ، فلا يقال في سعيد سعدى ولا في كريم : كرمي)([5]) .

ومما سبق يتضح أن موافقة المقيس عليه لقواعد القياس عند النحاة هو الفيصل في الحكم على العمل به فالنحو عندهم هو القياس .

([1]) السيوطي : الاقتراح ص٧١

([2]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

([3]) السيوطي : الاقتراح ، ص (٧٢ ، ٧٣)

([4]) ابن جني : الخصائص ج١ ص١١٦ / السيوطي : الاقتراح ص (٧٣ ، ٧٤)

([5]) ابن جني : الخصائص ، (مرجع سابق) ، ج١ ص١١٦

ب/ المقيس :

ذكر السيوطي أنّ النحاة قد توسعوا في القياس توسعاً أباح لهم أن يعتبروا أن ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم ، فقد قرر ذلك المازني([1]) حيث قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ولا مفعول ، وإنما لمّا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر وكرم خالد([2]) .

ووافقه معظم النحاة كابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني ، والذي دعا النحاة للقول بذلك أنهم وجدوا العرب الأقحاح يتوسعون في القياس فيأتون بألفاظ لم يسبقوا إليها فقد قيل عن رؤبة وأبيه العجاج : أنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها ، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما([3]) .

فالمقيس نوعان عبّر عنهما ابن السراج في كتابه (الأصول) تحت عنوان مسائل التصريف بقول : (هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحد على ضربين أحدهما : ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج أن يبحث عن أصوله وتقديراته.

والضرب الثاني ما قيس على كلامهم)([4]) .

فمثال الأول حاجيت ، وهاهيت ، وعاعيت ، ويشير إلى إجماع النحاة إلى أن الألف منقلبة عن ياء .

وأن النوع الثاني : ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم ، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين : القسم الأول : ما بني من حروف الصحة وألحق

([1]) المازني : هو بكر بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان المازني (النحوي) من مازن بن شيبان : أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، توفى بها سنة ٢٤٩هـ ، من أشهر مؤلفاته (ما تلحن فيه العامة) و (الألف واللام) و (التصريف) . (الأعلام مج٢ /ص٦٩ .

([2]) السيوطي : الاقتراح ص٧٩

([3]) السيوطي : الاقتراح ، ص٨٠

([4]) ابن السراج : الأصول في النحو ج٣ / ص٣١٦

بما هو غير مضاعف ، والقسم الثاني ما بني من المعتل بناء الصحيح ، ولم يجئ في كلامهم مثاله إلا من الفصيح .

فالأول كبنائك من ضرب على وزن جعفر ونحوه([1]) .

وقد ذهب كل من أبي علي الفارسي وابن جني للقياس على الصور المفترضة فقد ذكر ابن جني أنه يجوز أن تبنى بإلإلحاق ما شئت كقولك: خرجج ، ودخلل ، وضربب ، من خرج ودخل وضرب([2]) .

والثاني : ينقسم بحسب الحروف المعتلة إلى ثلاثة أقسام وهي الياء والواو والهمزة([3]) .

وقد جعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل إلا أن ذلك يعد إمعاناً في فكرة القياس وتمحلاً من النحاة لا يفيد درس العربية بشيء .

أمور متعلقة بالمقيس عليه والمقيس :

١/ تعدد المقيس عليه والمقيس : قد يتعدد الأصل المقيس عليه مع وحدة الحكم ، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم ، فتعدده مع اتفاق الحكم كقياس إعراب (أيّ) في الاستفهام والشرط على (بعض) وهي نظير لها وعلى (كل) وهي نقيضها([4]) .

أما تعدد المقيس مع اختلاف الحكم فهو يرى من اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة لتعدد الأصول التي يقيسون عليها ، والأمر في النهاية أمر اختيار لأحد الأصول وكلها صالح من الوجهة النظرية([5])

([1]) المرجع نفسه الصفحة نفسها

([2]) ابن جني : الخصائص ، ج١ / ص٣٦٠

([3]) ابن السراج ، الأصول في النحو ج٣/ص٣١٧

([4]) المرجع نفسه ص٧٩

([5]) تمام حسان : الأصول ص (١٥٨)

٢/ تعدية الأحكام من المقيس عليه للمقيس :

وفي تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس قام السيوطي بتقسيم المقيس إلى أربعة أقسام :

أ/ حمل فرع على أصل ، وذلك كإعلال الجمع لإعلال المفرد أو تصحيحه لصحة المفرد وذلك مثل قولهم في جمع كل من (قيمة ، وديمه، وشيمة : قيم ، وديم، وشيم)، وأصل أفرادها (قِوْمة ، ودِوْمة ، وشِوْمة) أعلت فيها الواو فقلبت ياء .

ومثال تصحيح الجمع لصحة المفرد قولهم في جمع (ثور – ثورة) .

ب/ حمل أصل على فرع : كإعلال المصدر وهو أصل لإعلال فعله وهو فرع وتصحيحه لصحة الفعل ، وذلك مثل (قمت قياماً) و (قاومت قواماً) ، وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات وهي زوائد .

ج/ حمل نظير على نظير : والمناظرة إما أن تكون في اللفظ ، وإما أن تكون في المعنى أو فيهما معاً .

فالأول : مثل زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية و(ما) الموصولة حملاً على زيادتها بعد (ما) النافية .

والثاني : مثل ؛ حمل (غير قائم الزيدان) على (ما قائم الزيدان) .

والثالث : مثل ؛ حمل منع (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبه ب (أفعل التعجب) وزناً وأصلاً وإفادة المبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل التعجب لشبهة بأفعل التفضيل في ذلك .

د/ حمل ضد على ضد : من أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (أن) فإن الأول لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل([1]) .

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٧٨

ج/ الحكم :

إن الأصل في القياس أن يقاس على حكم ثابت بالسماع ، ولما استنبط العرب من مجاري كلامهم أصولاً يقاس عليها صح أن يقاس على حكم ثبت بالقياس والاستنباط .

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه وقد نقل السيوطي عن ابن الأنباري أنه أجازه قوم ، ومنعه قوم ومثل له بحمل (إلاّ) في الاستثناء على (يا) النداء فإنها حرف قام مقام فعل فوجب أن تعمل النصب كما عملت (يا) النداء النصب وهذا القياس هو حمل على أصل مختلف فيه لأن أعمال ياء النداء مختلف فيه([1]) .

د/ العلة :

وهي ركن هام من أركان القياس إذ لا بد من إلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما ، وعلى أساس منها يجب للمقيس حكم المقيس عليه .

وقد استقر عند النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وإن لم ينطقوا بها ، وأنهم كانوا يقومون أحياناً بتعليل كلامهم فقد نقلت عنهم تعليلات دقيقة ألقوها على فطرتهم وسجيتهم من ذلك ما روى عن أبي عمرو بن العلاء قوله : (سمعت أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال أليست بصحيفة ؟ فحمله على المعنى وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم)([2]).

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ص٨١

([2]) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٣٥ – السيوطي : الأشباه والنظائر ج١ ، ص١٩٠

وتحرى النحاة أن تكون تعليلاتهم موافقة لما قام في أذهان العرب من تعليلات ، فقاموا بالكشف عن تلك العلل بما عندهم من وسائل النظر والقياس فعند ما سئل الخليل عن علل النحو أبان بأن العرب قد أجرت ذلك على طبيعتها وأنه اعتل هو بما يراه علة لما نطقت به العرب وأن علله هذه يجوز أن تكون موافقة لما قام في أذهان العرب من تعليلات أو لا ، كما فتح الباب في التعليل لكل من يرى عللاً مناسبة لما قالته العرب غير تلك العلل التي ذكرها([1]) .

شروط العلة :

وضع النحاة شروطاً معينة لاعتبار العلل وهي :

١/ التاثير : ومعناه أن تكون العلة هي التي تربط بالحكم وألا تكون أمراً عارضاً، أو يرتبط الحكم بغيره .

٢/ الطرد : وهو أن يوجد الحكم متى وجدت العلة والعكس ، أي الحكم والعلة يدوران معاً وجوداً وعدماً .

٣/ أن تتسم بالدور فيكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علة لها([2]) .

أقسام العلة : من النحاة من قام بتقسيم العلة إلى قسمين :

أ/ علة طرد (أو سماع) وهي العلة التي تطرد على كلام العرب وتتساق على قانون لغتهم ، وهي أكثر استعمالاً وأشد تداولاً .

ب/ علة تظهر حكمتهم وتكشف أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم([3]) ، ويطلق عليها بعض النحاة علة العلة .

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص (٩٤ ، ٩٥) . – مازن المبارك : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ص (٨٨ ، ٨٩)

([2]) تمام حسان : الأصول ، ص ١٧٧

([3]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، (مرجع سابق) ص ٩٤

يقول ابن السراج في تقسيم العلة (اعتلالات النحويين ضربان ضرب منها مؤدي إلى كلام العرب كقولنا : أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ؟ وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها([1]) .

ومن جهة أخرى قسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام :

أ/ العلل التعليمية وهي العلل التي يتوصل بها إلى تكلم كلام العرب ومثل لها بأن تقول : العلة في نصب (زيد) من قولك : (إن زيداً قائم) هي مجئ (إن) قبله([2])

والعلل التعليمية عند الزجاجي هي المحققة لغاية النحو ، وقد أطلق عليها النحاة العلل الأول ولقيت القبول حتى لدى منكري العلل كابن مضاء القرطبي([3]) الذي نص على أن العلل الأول بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منها بالنظر([4]) .

ب/ العلل القياسية : ومثّل لها بالسؤال عن علة نصب (إن) لزيد في جملة (إن زيداً قائم) فيقال ولِمَ وجب أن تنصب (إن) الاسم ، فيكون الجواب بالعلة القياسية القائلة (إن) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه ، وأعملت إعماله ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول به لفظاً ،

([1]) ابن السراج : الأصول ، ج١ / ص٣

([2]) مازن المبارك : الزجاجي ، حياته وآثاره ومذهبه النحوي في كتابه الإيضاح في علل النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ص٦١

([3]) ابن مضاء القرطبي : هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء بن عمير اللخمي القرطبي ، أبو العباس ، عالم بالعربية ، ولد بقرطبة سنة ٥١١هـ ، من اشهر مؤلفاته : (تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان) و (الرد على النحاة) و (المشرق في إصلاح المنطق) ، توفى باشبيلية سنة ٥٩٢هـ . (الأعلام ، مج١ /ص١٤٦) .

([4]) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الإعتصام ، القاهرة ، ط١ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ص ١٥٢

والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً وهي تضارع الفعل الذي قدِّم مفعوله على فاعله([1]) .

وهذا النوع من العلل اسماه ابن السراج علة العلة ، بينما أطلق عليه ابن مضاء العلل الثواني إلا أنه أنكرها ونادى بإلغائها لأنها لا تفيد الدرس اللغوي وإنما تبين حكمة العرب([2]) .

وقد أطلق تمام حسان في كتابه الأصول على العلتين السابقتين العلة الصورية ، والعلة الغائية ، والعلة الصورية عنده هي شرح للكيفيات ، والعلة الغائية هي بيان للأغراض والمرامي . وأما العلة الصورية فهي المأخوذ بها في العلوم الطبيعية ، وذلك لأنّ العلوم الطبيعية تسعى للكشف عن العلاقات بين العناصر والعلاقات بين الظواهر وذلك لمعرفة كيفيات التركيب والتحليل وأداء الوظيفة([3]) .

أما العلة الغائية عنده فهي التي تشرح الغرض والمرمي والحكمة التي من أجلها كانت الظاهرة ، أي أنها تتمثل في ذكر الأسباب أيا كان نوعها سواء كانت في الدين أو في الفلسفة أو النظريات العلمية الشاملة التي تعتبر من فلسفة العلم ، وهي التي دار الخلاف بين العلماء حول استعمالها فرفضها الوصفيون في البحث اللغوي وأقرها التحويليون إلا أنهم يرونها ضرورة لتعميق الفهم ويستعملونها بجانب العلة الأولى([4]) .

ج/ العلل الجدلية النظرية : وهي كل ما يعتل به بعد علل التعليم والقياس ومثالها : أن يسأل في باب (إن) من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهت ؟ ولم لم تشبه على الأصل في تقديم الفاعل

([1]) مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي في كتابه الإيضاح في علل النحو ، (مرجع سابق) ص٦٢

([2]) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، مرجع سابق ص١٥١

([3]) انظر تمام حسان : الأصول ، ص١٦٦، ١٦٧

([4]) المرجع نفسه ص١٦٧

على المفعول ؟ فكل ما يعتل به في الإجابة على مثل هذه الأسئلة يدخل في علة الجدل والنظر([1]) .

وهذا النوع من العلل هو الذي أطلق عليه ابن مضاء القرطبي العلل الثوالثْ ونادى بإلغائها أيضاً من دراسة النحو لأنها لا فائدة منها في ضبط الألسن الذي هو الغاية في صناعة النحو([2]) .

ولما كانت العلل الأول هي أشهر أنواع العلل فقد قام النحاة بتقسيمها إلى أربعة وعشرين نوعاً وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى([3]) .

والأمثلة على العلل السابقة كثيرة منها :

١/ علة السماع : مثل قولهم (امرأة ثدياء) ، ولا يقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى السماع .

٢/ علة النظير : مثالها أن الدليل على فعلية (ليس) اسنادها للضمائر فيقال (لست كضربت ، لستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولستن كضربتن)([4]) .

٣/ علة معادلة مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتحة حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

([1]) مازن المبارك : الزجاجي حياته وآثاره ، ص٦٢

([2]) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، ص ١٥١

([3]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٨٣

([4]) ابن السراج : الأصول ، ج١ / ص٩٣

٤/ علة الاشعار : مثل جعلهم الفتحة في (يسعون ، ويرضون) مشعرة بالألف المحذوفة وقالوا فيها الفتحة دليل عليها .

٥/ علة الاستثقال : كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة .

٦/ علة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم : (جحر ضبٍّ خربٍ) .

٧/ علة أولى : مثل أن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول([1]) .

والعلل النحوية بدأت بسيطة ملازمة للنحو في نشأته ، مرتبطة بالظواهر اللغوية ، لا تحتاج إلى التكلف في استنباط الأحكام ، إلا أنها سرعان ما اتسعت دائرتها وتفاعلت مباحثها مع سائر العلوم من فقه ومنطق وكلام وفلسفة فسبر الباحثون أغوارها وتنوعت أسئلتهم وأخذوا يتطلعون إلى ما وراء الظواهر .

([1]) انظر السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٨٤

المبحث الثالث

الإجماع والاستصحاب

يعد الإجماع والاستصحاب من أدلة النحو التي بني عليها معظم النحاة أسس دراسة النحو العربي .

وإنّ علماء اللغة القدامى بعد فراغهم من استقراء المادة اللغوية بعد جمعها وتجريد القياس على المطرد من المسموع كانوا يجمعون على صحته أو عدمها ، ويقارعون بإجماعهم هذا المخالفين لهذه الأحكام ، كما أنهم كانوا يستصحبون هذه الأحكام المجمع عليها عند عدم وجود دليل نقلي

وسأتناول فيما يأتي أهم معالم الإجماع والاستصحاب في الدرس النحوي.

أولاً الإجماع : هو دليل من أدلة النحو في الاحتجاج لما يقرر العلماء من أحكام نحوية ومستند يستندون إليه في رد آراء المخالفين . وقد قسمه السيوطي إلى :

١/ إجماع النحاة : وأراد به إجماع نحاة أهل البلدين البصرة والكوفة ، وهو حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص وهو عمل منتزع من استقراء هذه اللغة ، وإجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر وخرقه ممنوع([1]) .

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٦٦

فالنحاة يرون الخروج على الإجماع غير جائز وردوا عدداً من أحكام النحاة لمخالفتها للإجماع من ذلك ردهم (بناء المثنى والجمع) الذي قال به أبو اسحاق الزجاج([1]) وذلك لأنه مخالف عندهم للقياس([2]) .

وقد أباح ابن جني الخروج على الإجماع بشرط عدم مخالفته للمنصوص والمقيس على المنصوص من ذلك قولهم (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بجر (خرب) وإن كان في الحقيقة هو وصف للجحر وليس للضب،وأصله:هذا جحر ضبٍّ خرب جحره،ونظير ذلك قولهم مررت برجلٍ قائمٍ أبوه،وإن كان القيام للأب لا للرجل([3])

٢/ إجماع العرب : وهو حجة إذا أمكن الوقوف على ذلك يقول السيوطي : ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه) ومن ذلك استدلالهم على جواز توسط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذا هم قريش وإذا ما مثلهم بشرُ([4])

فذهبوا إلى أنّ الفرزدق تميمي تكلم معتقداً جوازه عند الحجازيين ومع ذلك لم يخطئوه فلزم تصويب قوله([5]) .

٣/ تلفيق المذاهب : وهو أن يضم النحوي المذاهب وينتحل من بينها مذهباً ثالثاً ويشبه ذلك في أصول الفقه التلفيق بين المذاهب . من ذلك ، ما ذهب إليه المازني في تصغير رجل سميته (يرى) رأيت يريئياً فرد الهمزة من

([1]) أبو اسحاق الزجاج :هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو اسحاق الزجاج : عالم باللغة والنحو ولدببغداد سنة ٢٤١هـ ، وتوفى بها سنة ٣١١هـ ، من أشهر مؤلفاته (معاني القرآن) و (الاشتقاق) و (الأمالي في الأدب واللغة) و (إعراب القرآن) . (الأعلام مج١/ص٤٠) .

([2]) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ص٣٣

([3]) ابن جني : الخصائص ج١ ، ص١٩٠

([4]) البيت من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبدالعزيز . وهذا البيت من شواهد سيبويه : الكتاب ج١ ، ص٦٠ وهو الشاهد رقم (١٦) من شواهد المغني ، وهو الشاهد رقم (١٠٤) أوضح المسالك ــ وهو من (البسيط) .

([5]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٦٧

(يرى) إذ أصله (يرأى) على قول يونس . والصرف على قول سيبويه ، فيونس يرد الهمزة إلى أصلها ولكنه لا يصرف الاسم فيقول : (رأيت بريئي) وأما سيبويه فيصرف ولكنه لا يرد الهمزة إلى أصلها فيقول : (رأيت يرياً) بإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف . فقد ركب المازني مذهبه من مذهبين([1]) .

ثانياً : الاستصحاب : مصطلح فقهي استعمله الحنفية يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها ، وقد استعار النحاة هذا المصطلح وتداولوه في كتبهم النحوية ، فقد نقل السيوطي في الاقتراح عن ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال([2]) .

وقد عرف ابن الأنباري الاستصحاب بأنه إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل([3]) .

والأصل عند النحاة فكرة مجردة تعتبر أساساً من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة([4]) عند أداء وظائفها المختلفة داخل النظام النحوي .

وقد قسم النحاة هذا الأصل إلى : أصل الوضع ، وأصل القاعدة .

أولاً : أصل الوضع : وهو أصل جردوه للكلمات بعد استقراء وضعها العام في اللغة وبناء على هذا التجريد حددوا العناصر التالية :

١/ أصل الحرف : (والمقصود به هنا الفونيم) فأصول الحروف عندهم تحدد بواسطة ذوقها وهو تسكينها بعد إدخال همزة الوصل المكسورة عليها

([1]) المرجع نفسه ص٦٨

([2]) السيوطي : الاقتراح ، ص٢١

([3]) المرجع نفسه ص١١٣

([4]) تمام حسان : الأصول ، ص١١٩

لمعرفة مخرجه الأساس وصفاتها الأساسية ، وهذه الطريقة من ابتكار الخليل .

٢/ أصل الكلمة : وأصول الكلمات عندهم تحدد بواسطة :

أ/ المادة الاشتقاقية التي يدور حولها عدد من الكلمات المشتقة وذلك مثل مادة (ع ل م) فيدور حولها كل من : (علم ، وعالم ، ومعلوم ، وأعلم ، وعلام ، وعليم ، واستعلام) ، وكل ما أشبه ذلك ، كما جردوا من هذه الكلمات المشتقة ، أصولاً تصلح لأن تكون ثوابت لكل المواد المعجمية عرفت عندهم بأصل الصيغة .

ب/ هيئة المفرد في الأسماء الجامدة والأعلام .

ج/ الصور المجردة لكل من الضمائر وأسماء الإشارة والموصول والظروف الجامدة والحروف والأدوات([1]) .

٣/ أصل الجملة : يحدد أصل الجملة عند النحاة بأنها ركنان : المسند والمسند إليه، ففي الجملة الاسمية المبتدأ مسند إليه والخبر مسند ، أما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به . وما يتعلق بهذين الركنين أن الأصل فيهما الذكر والإظهار والوصل([2]) .

ثانياً : أصل القاعدة :

والمراد منه تلك القواعد الأساسية كرفع الفاعل ونائبه والمبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل والصلة على الموصول ، ونصب المفعول ، وافتقار

([1]) انظر : تمام حسان ، الأصول ، ص١١٥-١١٦

([2]) انظر المرجع نفسه ، ص ١٣٢

الحرف ، وأن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ، ولا يعدل عن تلك الأصول إلا بوجود دليل([1]) .

ومن أمثلة الاستصحاب : استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل على بنائها ، وحال الأصل في الأفعال البناء حتى يوجد دليل على إعرابها .

وقد استدل به النحاة على مسائل كثيرة منها :

التمسك باستصحاب الإعراب في الاسم المتمكن أي تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما ينبنى ما أشبه الحرف منها ، وما تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ، ولم يتضمن معناه فكان باقياً على أصله في الإعراب .

ومثال التمسك به في الفعل أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما يشبه الاسم وهذا الفعل لم يشبه الاسم ، فكان باقياً على أصله في البناء([2]) .

فإذا وجد دليل على بناء الاسم أو إعراب الفعل لا يجوز التمسك عندئذ باستصحاب حال الأصل ، يقول ابن الانباري : (استصحاب حال الأصل من أضعف الأدلة لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل)([3]) .

وقد احتج البصريون باستصحاب حال الأصل في مسائل كثيرة منها استدلالهم به في مسألة عامل النصب في المفعول به بأن قالوا : إنما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم ،

([1]) انظر : السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص١١٤

([2]) ابن جني : اللمع في العربية. تحقيق حامد الموفق ، مكتبة النهضة العربية بيروت –ط٢ ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م- ص ١٨٣

([3]) انظر : السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص١١٤

والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل([1]).

كما احتجوا أيضاً على عدم جواز إضمار حرف الخفض في القسم من غير عوض بأن قالوا : أجمعنا أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فابقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة([2]) .

كما استدل به الكوفيون أيضاً في قضايا نحوية كثيرة منها :

استدلالهم به على أن الضمير في (لولاك) ونحوه مرفوع بأن قالوا : أجمعنا على أن الظاهر الذي اقيم هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب أن يكون كذلك هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب([3]) .

واستدلوا به أيضاً على أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضاً عن (الياء) التي للتنبيه في النداء وقالوا : الذي يدل على أن الميم ليست عوضاً من (الياء) أنهم يجمعون بينهما .

قال الشاعر :

إني إذا ما حدث ألمّا أقول يا اللهم يا اللهما([4]) .

فجمع بين الميم و (يا) ، ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما لأن العوض والمعوض لا يجتمعان([5]) .

([1]) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ / ص ٨٠

([2]) ابن الأنباري : الإنصاف ج١ / ص ٣٩٦

([3])انظر : السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص١١٤

([4]) البيتان من الرجز المشطور ، أنشدهما ابن منظور في اللسان مادة (ا ل هـ) ، وفي الأشموني شاهد رقم ٨٨٠ ، وفي ابن عقيل شاهد رقم ٣١٠ –البغدادي خزانة الأدب ج١ / ص ٣٥٨

([5])ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ / ص ٣٤٣

والفائدة من تحديد الأصول عند العرب تكمن في الوقوف على ثوابت تتبني عليها معرفة متغيرات النظام النحوي وما يجري فيه من علاقات مختلفة مبنية على أوضاع الكلمات وانتظامها داخل الجملة ، وأن هذه الأصول عند النحاة لا يعدل عنها إلا عند أمن اللبس .

العدول عن الأصل : لا يعدل عن أصل نحوي سواء كان قياساً أو سماعاً

إلا مع وجود دليل يوضح ويفسر ذلك العدول([1]) .

فالعدول عن أصل الحرف يرتبط بتغيير في المخرج أو الصفة وذلك في حالات التغييرات التي تطرأ على الأصوات نتيجة تتابعها في السياق الصوتي كالإدغام والاقلاب والإخفاء والإجهار والإهماس ونحوها .

والعدول عن أصل وضع الكلمة إما أن يكون مطرداً ، أو غير مطرد ، والعدول المطرد هو الذي أجازه النحاة وهو يخضع لقواعد تصريفية في غالب الأمر يوضح بها الإعلال أو الإبدال ، أو النقل أو القلب أو الحذف([2]) ، ومن أمثلة ذلك :

١ / أنه إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كما في (صام ومال)

٢ / نقل حركة المعتل إلى الحرف الساكن الصحيح قبله وذلك مثل (يصوم ويقوم) أصلها (يَصْوم ، ويَقْوم) .

٣ / ادغام لام التعريف في كل حرف شمسي كما في (النَّهار) .

وقد يتبين وجه العدول عن الأصل المطرد في العلل ، كلعلة الاستثقال كما في المثالين الأولين وما أشبه ذلك .

([1]) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢ / ص ٧٥٧

([2]) انظر تمام حسان : الأصول ، ص ١٢٩

أما إذا كان العدول عن أصل الكلمة عندهم غير مطرد فإنهم يعدلونه شاذاً لا يقيسون عليه ، فإذا كان فصيحاً فإنهم يحفظونه سماعاً ، وذلك مثل قول الراجز:

الحمد لله العلي الأجلل([1]) أي الأجل .

ومن ذلك قوله تعالى (سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ)([2]) أي الياس

ويتلخص العدول عن أصل الجملة في العدول عن أحد أصول الوضع المتعلقة بالجملة كالذكر والإظهار والوصل والتضام والربط والرتبة والعامل ، وذلك عن طريق الحذف أو الإضمار أو الفصل ، أو التقديم والتأخير ، وهذا العدول إما ان يكون مطرداً أو غير مطرد .

فإذا كان العدول مطرداً فإنه يخضع لقاعدة أمن اللبس ، فيكون الابتداء بالنكرة لفائدتها وذلك نحو : (في الدار رجل) ، والحذف في الجملة لوجود دليل ، وأن يكون الفصل بين المتلازمين بغير الأجنبي ، أو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وقواعده([3]) ، وما إلى ذلك من القواعد التي أصبحت واضحة لدى دارسي النحو العربي .

أما العدول عن أصل القاعدة فهو كالعدول عن أصل الوضع إما مطرداً أو شاذاً يسمع ولا يقاس عليه ، أما إذا كان مطرداً فإنه يصلح أن يقاس عليه غيره لأن الاطراد مناط القياس .

([1]) البيت للفضل بن قدامة أبي النجم العجلي ، وعجزه * الواسع الفضل الوهوب المجزل * هو من شواهد أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ورقمه ٥٨٣ .

([2]) سورة الصافات الآية

([3]) انظر : تمام حسان : الأصول ، ص ١٣٠ ، وانظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١/ص١٨٨ ، وما بعدها .

وهناك من الأسباب ما جعل النحاة يعدلون عن الأصل ، وقد لخصها تمام حسان في كتابه الأصول في الآتي :

١ / إرادة أمن اللبس الذي يقع مع الاستصحاب .

مثال ذلك أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدماً على الخبر ، إلا أنه قد يشتمل على ضمير يعود على الخبر ، فلو جاء المبتدأ على أصله في بداية الجملة لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو من المحظورات في النحو العربي .

٢ / مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب معين ، فإذا كان الخبر اسم استفهام فإنه يتقدم لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة ولأن مجيئه على أصله يتعارض مع قاعدة أخرى ثابتة .

٣ / الحس في الأداء([1]) اللغوي وما يرتبط به من الظواهر السياقية فقد تنافي قاعدة صوتية أو صرفية الحس اللغوي عند العرب فيعدل عن أصلها مراعاة لذوق اللغة فمثلاً في النسب إلى طويل نقول (طويلي) مع أن القياس في ذلك (طولى) إلا أنه إذا اتبعنا القياس في مثل هذا المثال فإنه يدخلنا في قاعدة عدم أمن اللبس ، وهو أمر مرفوض في النحو العربي لذا عدل عن هذا الأصل([2]) ، فإذا اتبعنا القياس ستصبح (طَوَلِى) (طالي) وبهذا يلتبس معنى الكلمة لذلك عدل عنه إلى طويلي.

ومما سبق يتضح أن أهم ما يعول عليه في قضية العدول عن الأصل هو أمن اللبس وحصول الفائدة .

أما مفهوم الرد إلى الأصل فقد ارتبط بالتأويل وذلك لأن الرد والتأويل مترادفان يقول تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ

([1]) وقد أطلق عليه تمام حسان الذوق ، اللغة معناها ومبناها ص٩٣ .

([2]) انظر تمام حسان : الأصول (مرجع سابق) ص١٣٦

وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)([1])

وأن ظاهرة الرد إلى الأصول سواء كان في الحروف أو الكلمات أو الجمل فإنها ترتبط بذكر الكيفية التي تم بها ذلك العدول وإن اختلف النحاة في طرق التأويل أو التخريج أو اختيار توجيه نحوي معين دون آخر([2]) .

المبحث الرابع

علاقة أسس دراسة النحو العربي بالعلوم الأخرى

من المعلوم أن نشأة الدراسات اللغوية كانت متأخرة عن نشأة العلوم الإسلامية الأخرى ، لذا فإن المنهج اللغوي في تقعيده وطرد أحكامه استفاد من معطيات العلوم الأخرى كأصول الفقه ومصطلح الحديث وعلم الكلام .

ومن جهة أخرى فإن كل هذه العلوم تأثرت بالمنطق والفلسفة اليونانيين في القرن الثالث الهجري ، وذلك لأن الثقافة التي كانت سائدة آنذاك هي الثقافة اليونانية بما فيها من منطق وفلسفة وجدل ونظر ، وقد ساعد على كل هذا تلك الحياة العلمية في العصر العباسي التي صاحبت انتعاش عصر الترجمة وانتشارها من اليونانية وغيرها إلى العربية .

والأمر الذي دفع العلماء للإفادة من هذه المعارف المختلفة اعتقاد العلماء بمرونة العلاقة بين العلوم دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة وعلاقتها بالتركيب .

وسأتناول في هذا المبحث بصفة عامة مظاهر تأثير هذه العلوم على أسس دراسة النحو العربي ومدى ملاءمة هذا التأثير لطبيعة الدراسة اللغوية:

([1]) سورة النساء الآية ٥٩

([2]) انظر تمام حسان : الأصول ، مرجع سابق ص ١٤١-١٤٧

أولاً : مظاهر تأثر أسس دراسة النحو العربي بعلم أصول الفقه :

يعتبر علم أصول الفقه أوسع العلوم تأثيراً على النحو العربي منذ نشأته وحتى اختلاطه بالفكر اليوناني بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي([1]) ، ولعل ثمرة هذا التأثير على النحو العربي كانت نشأة علم أصول النحو على شاكلة علم أصول الفقه([2]) .

وتتجلى أهم مظاهر تأثر النحو العربي بأصول الفقه في الآتي :

١/ الاهتمام المباشر بالمادة اللغوية جمعاً واستقصاء ، والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوا لها من حدود زمانية ومكانية ، وضوابط لنقد النص بالشروط التي وضعوها للمادة المسموعة مما ربطهم بواقع المادة اللغوية بعيداً عن المنهج العقلي في تبرير الأحكام (وذلك قبل التأثر بالمنطق اليوناني) .

وقد اعتد النحاة بقواعدهم التي وضعوها فلجأوا بعد ذلك إلى تأويل النصوص اللغوية حتى تتسق مع قواعدهم([3]) .

٢/ إن قضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى في تقعيد النحو وافدة عليهم من أصول الفقه ، فقد سبق إليها الإمام الشافعي في (الرسالة)([4]) التي وضع فيها أسس أصول الفقه كما اقتفى النحاة أثر أبي حنيفة وأصحابه ، وكان النحاة يقفون على وجهودهم في الدرس الفقهي ، فالمعروف أن الخليل بن أحمد عاصر أبا حنيفة ، وكان يستدل بآرائه

([1]) انظر : علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص ٢٤٨

([2]) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ج١/ ص٥٦

([3]) انظر : علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص٢٥٠ .

([4]) الشافعي:الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الفكر ، ط١٣٠٩هـ ، ص٤٧٦ ، المسألة ١٣٢١ وما بعدها

الفقهية التي تؤيد ما يذهب إليه من مسائل في النحو ، وأن سيبويه عاصر أبا يوسف ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة([1]).

٣/ جعل النحاة للقياس النحوي أركاناً يقوم عليها تماثل أركان القياس الأصولي ، وهي المقيس ، والمقيس عليه ، والعلة ، والحكم ، وجعلهم من بين أقسام القياس قياس الطرد ، وقياس الشبه ، واتخاذهم العلة النحوية وسيلة لتبرير الحكم النحوي وقبوله وكذلك تحديد شروطها ومسالكها والقوادح فيها([2]) .

٤/ اعتبار استصحاب الحال والاستحسان وعدم النظير والعكس أدلة في التقعيد النحوي، أخذ بها بعض النحاة ووضعوها بين أصولهم النحوية([3]).

٥/ يعتبر تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع ، وحسن وقبيح ، وخلاف الأولى وجائز على السواء كل ذلك من آثار تقسيم الحكم الفقهي كما تحدد في أصول الفقه.

فالواجب في النحو كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز ، وغير ذلك ، والممنوع كأضداد ذلك ، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ، والقبيح كرفعه بعد شرط مضارع وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو (ضرب غلامه زيداً) ،

([1]) محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، ص ١٦ ، وانظر عبدالكريم محمد الأسعد ، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ص٩٠

([2]) انظر : السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص٨١ ، وما بعدها . وانظر : الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ج٤ /ص٢ وما بعدها ، وانظر البغدادي الوصول إلى الأصول ، تحقيق عبدالحميد علي ابو زيد ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ج٢/ص٢١٦ وما بعدها .

([3]) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص٢١ ، وانظر محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، ص١٧

والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له([1]).

٦/ القول بأن الفائدة في أصول النحو تتحقق بقاعدة أمن اللبس يقابلها في أصول الفقه المصلحة التي تلخصها عبارة (لا ضرر ولا ضرار)([2]) .

٧/ الحمل على أحسن الأقبحين عند النحويين يقابل في أصول الفقه القاعدة الفقهية القائلة بارتكاب أخف الضررين ، وقد تطرق لذلك ابن جني في خصائصه بقوله (اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميّلة . وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها وأقلهما فحشاً .

وذلك مثل قولك : فيها قائماً رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف – وهذا لا يكون – وبين أن تنصب الحال من النكرة – وهذا على قلته جائز – حملت المسألة على الحال فنصبت)([3]) .

ثانياً : مظاهر تأثر أسس دراسة النحو العربي بالفلسفة والمنطق :

بدأ تأثر النحو واللغة بالفلسفة والمنطق واضحاً منذ القرن الثالث الهجري ، وإن أبرز مجالات تأثير المنطق في الدرس النحوي تمثل في تأثيره في القياس ، والتعليل ،والأحكام النحوية .

١/ القياس : شهد أواخر القرن الثالث الهجري وبدايات القرن الرابع تحولاً في مفهوم القياس فلم يعد يعني باطراد الظواهر واستقراء مادتها والقياس على ما شاع منها واطرد ، بل بدأ يأخذ طابعاً شكلياً يعتمد على الفكرة الذهنية للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية

([1]) السيوطي : الاقتراح في أصول النحو ، ص٢٩

([2]) محمود أحمد نحلة ، أصول النحو العربي ، ص١٧

([3]) ابن جني ، الخصائص ، ج١/ص٢٣٤

للقياس المنطقي ، ومحور هذه الصورة تجريد الأحكام النحوية من مقوماتها المادية التي تتبني عليها وجعلها مرتبطة ارتباطاً ذهنياً صرفاً عن طريق التلازم العقلي بالقضايا والأشكال ، فأفرغ القياس من محتواه وأصبحت شكلية القياس واضحة حيث يلحق النحاة ما يشاءون من الأحكام بما يشاءون منها ويعتبرون ما يلحقونه بها أصلاً وما يلحقونه فرعاً([1]).

وفي سبيل تحقيقهم للقياس الشكلي فإنهم كانوا يؤولون كلما يخرج عن هذه القواعد ، فقد أولوا قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)([2]) . إذ إن كلمة (الصابئون) في الآية الكريمة معطوفة على (الذين) التي هي اسم (إنّ) في محل نصب ، وكان حق القياس فيها أن تكون (الصابئين) فتأولوا رفعها بأنها معطوفة على مكان اسم (إن) قبل أن تباشره (إن) أي على المبتدأ الذي حقه الرفع . وكان يكفيهم التفسير اللغوي في إعراب (الصابئون) بأنها لغة من لغات العرب تبقى جمع المذكر السالم (بالواو والنون) في جميع حالاته الإعرابية([3]).

٢/ التعليل : لم تتجاوز العلة النحوية في بدايات الدرس النحوي الموجود في الظواهر والقواعد ، فكانت العلل تسويغاً للموجود بالفعل من الظواهر والمقنن من القواعد النحوية من ذلك العلل التعليمية التي توضح الظواهر المطردة في اللغة .

ولكن ما لبث أن تغير هذا الحال تحت تأثير الأفكار المنطقية فصار التعليل محور البحث النحوي فتجاوزت العلل الموجود إلى ما وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية فظهرت العلل الغائية التي تشف عن حكمة العرب

([1]) انظر : علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص١٣٢ ، وما بعدها

([2]) سورة المائدة ، الآية ٦٩

([3]) انظر : إبراهيم السامرائي ، في النحو العربي ، نقد وبناء ، دار عمار للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ، ص٢٤

في اللغة ، بجعلهم هذه الحكمة سبباً لما تناولوه من ظواهر وما وصفوه من قواعد ، مما أفضى إلى تناقض العلل والأحكام مع الواقع اللغوي ، وذلك لأن هذا كله لم يتم على أساس محدد ، وإنما كان متروكاً للاجتهاد الفردي ، وقد مهد هذا الطريق للنحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي بفتحه باب التعليل لمن أراد حيث قال : (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل عنها ذلك ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، وبسبب كذا وكذا ... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما يذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإذا سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)([1]) . كما عرف النحاة علاً أخرى كعلة العلة فيما عرف عند بعض النحاة بالعلل الثواني والثوالث أو العلل الغائية وعلل الجدل والنظر([2]) ، وكل هذه العلل مغرقة في الفكر خاضعة لإعمال الذهن ، فتجردت بذلك من ملاءمتها للطبيعة اللغوية .

ومن أمثلة العلل المنطقية الذهنية في النحو تعليل النحاة لتحريك (نون جماعة الإناث) بأنها حركت لأن ما قبلها ساكن نحو (ضربْنَ ، ويضربْنَ)

([1]) مازن المبارك : الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي في كتابه الإيضاح في علل النحو ، ص٦٥ –٦٦ .

([2]) انظر ص من هذا البحث

وسكن ما قبلها لئلا يجتمع أربعة متحركات ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل النون ، وجعلوا حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعلوا العلة معلولة لما هي علة له([1]) .

٣/ الأحكام النحوية : تأثرت الأحكام النحوية التقعيدية والتعليمية معاً بخصائص الحكم الفلسفي فيما يختص ما يميز هذا الحكم من طرد الأحكام الممتدة عن بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى اكتفاء بنوع من الاتساق النظري بينهما لا يعتمد على ركائز يقينية ،وإنما تشيده التصورات الذهنية وحدها ، بصرف النظر عن الوجود الواقعي لها . ومن ثم صح عند ابن جني أن يجعل من بين أقسام الكلام من حيث الاطراد والشذوذ ، ما كان مطرداً في السماع شاذاً في القياس ، وما كان مطرداً في القياس شاذاً في السماع دون أن ينتبه إلى تناقض هذا التفاوت في الحكم بين القياس والسماع إذا لم يعد المسموع والمروي ذا قيمة مؤثرة في الفكر النحوي بعد أن أغنى عنهما الإدراك العقلي للنصوص اللغوية([2]) .

ومن أمثلة هذه الأحكام الذهنية ، القول بالإعراب المحلي للأسماء المبنية وتقدير حركات الإعراب على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم والاسم المقصور قاعدة من القواعد الملتزمة في النحو دون إحساس بوجود تناقض بين طبيعة حركة البناء وما تعنيه من ثبوت وتستلزمه من لزوم ، وبين مبدأ التقدير وما يعنيه من عدم الوجود بله اللزوم والثبات ، ومن غير التفات إلى التفاوت بين مدلول حركة الإعراب وما تحتاجه من تغيير ،وبين حركة ما قبل ياء المتكلم وما تتسم به من لزوم .

([1]) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ص ١٣٣

([2]) انظر ، علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص١٥٢

ثالثاً : مظاهر تأثر أسس دراسة النحو العربي بعلم مصطلح الحديث وعلم الكلام:

إن تـأثير علـم مصـطلح الحـديث فـي دراسـة الأصـول النحويـة لـم يتجاوز ما يتعلق بالمادة اللغوية المسموعة والشروط التي وضعت لها من حيث التدقيق في المرويات واطراد المادة المروية أو شذوذها وما يتعلق بالرواة من نقل الجماعة ونقل الواحد وعدل الرواة([1]) .

أما تأثير علم الكلام في الأصول النحوية فيتجلى في أبرز صوره في اختلاف النحاة حول موجد الحركة الإعرابية وتفرقهم في ذلك إلى ثلاثة اتجاهات تماثل الاتجاهات الفكرية نجمت عن الصراع بين علماء الكلام ، وهذه الاتجاهات هي :

الاتجاه الأول : وهو اتجاه جمهور النحاة في تفسيرهم للحركة الإعرابية بأنها نتيجة عامل ملفوظ أو مقدر ، لفظي أو معنوي .

الاتجاه الثاني : ذهب إليه ابن جني وهو أن إيجاد الحركة الإعرابية ليس من طبيعة اللفظ أو المعنى وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد ، فالموجد الفعلي عنده هو المتكلم بمضامة اللفظ ومصاحبته ، وأورد ذلك في كتابه الخصائص حيث قال : (... أما الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره)([2]) .

الاتجاه الثالث : يمثله ابن مضاء القرطبي بإنكاره للاتجاهين السابقين وذلك لأنه يرى أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ،

([1]) انظر ص (٦٣) من هذا البحث

([2]) ابن جني ، الخصائص ، (ج١/ص١٠٩-١١٠)

وأنه لا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وأن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب للإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية([1]) .

فالاتجاهات السابقة حول قضية موجد الحركة الإعرابية ما هي إلا اختلافات قضية خلق وإيجاد وهي ذات منشأ كلامي ، فالجهمية عندهم أن الفاعل هو الله ، أما القدرية والمعتزلة فعندهم أن الإنسان يفعل ما يريد بقدرته ولا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته ، والأشاعرة والماتريدية يرون أن العمل الإنساني التقاء قدرات وإرادات بين الله والإنسان .

ففي الخلاف النحوي السابق فإن رأي الجمهور مثل اتجاه القدرية والمعتزلة ، ومثل رأي ابن جني مذهب الأشاعرة والماتريدية ، بينما مثل رأي ابن مضاء القرطبي رأي الجهمية([2]) .

ومن جهة أخرى فإن مرجع هذه الاختلافات النحوية قد يكون إلى علم المنطق وعلم الكلام معاً ؛ فالجانب المنطقي منه هو تبرير التعليل والحركة الإعرابية – وهي في الأصل ظاهرة شكلية مستقراة من كلام العرب ، والجانب الكلامي يرجع إلى ردّ تلك الاتجاهات إلى مذاهب كلامية واضحة .

ومن كل ما سبق في هذا المبحث يمكن القول بأن التأثيرات المنطقية على النحو العربي كانت من جهتين اثنتين : أولاهما : تتمثل في تأثر النحو العربي المباشر بعلم المنطق ، وثانيتهما تتمثل في تأثره به عن طريق تأثيره في العلوم الأخرى المؤثرة في النحو العربي .

وهنالك عدة أسباب للقول بتأثير علم المنطق في النحو العربي أهمهما :

([1]) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ص

([2]) علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص٢٦٣

١/ أن معظم رواد ا لنحو العربي كانوا من غير العرب كالفرس وغيرهم ممن اعتنقوا الدين الإسلامي ، والذين صرفوا جهدهم في تقنين اللغة العربية والكشف عن خصائصها بكل ما هو ممكن من معطيات العلوم الأخرى ، وأغلب الظن أن دافعهم لذلك كان الحرص على لغة الدين الجديد وإتقانها بغية احتلال المراكز العلمية الأولى في المجتمع بعد أن أصبحت هذه المراكز في الولاية والحكم والنفوذ تابعة للعرب الفاتحين .

٢/ اختلاف الأقيسة لتعدد المصادر التي أخذت عنها المادة اللغوية ، جعل النحاة يتقننون في إثبات صحة مذاهبهم بالحجج العقلية المحضة .

وبصفة عامة فإن تثقف معظم علماء النحو المتأخرين بالفلسفة والمنطق والأصول وعلم الكلام حملهم في نهاية المطاف إلى الإفراط في التقنين والحماس في التقعيد فانصرفوا بهما عن البحث في المادة اللغوية نفسها ، وانتهى بهم الأمر إلى إخضاع هذه المادة لقواعدهم وقوانينهم النحوية التي وضعوها على أسس وطيدة من تلك العلوم ، فأصبح النحو ميداناً للمناهج الكلامية والاتجاهات المنطقية والمصطلحات الفلسفية من الاسباب والمسببات والنتائج والعلل والحدّ والشرط والقيد ، وفاتهم أن الظواهر النحوية ليست في حقيقتها إلا مجموعة من العادات الكلامية يتلزمها أبناء اللغة الواحدة في كلامهم يورثها السابق للاحق دون تبديل أو تغيير إلا بالقدر الذي تسمح به عوامل التطور اللغوي .

الفصل الثالث

اتجاهات الدراسة في النحو العربي

المبحث الأول: الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية

المبحث الثاني : الدراسة النحوية بين الشكل والوظيفة

المبحث الثالث : الدراسة النحوية بين التوليدية والتحويلية

الفصل الثالث

اتجاهات الدراسة في النحو العربي

المبحث الأول: الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية

المبحث الثاني : الدراسة النحوية بين الشكل والوظيفة

المبحث الثالث : الدراسة النحوية بين التوليدية والتحويلية

المبحث الأول

الدراسة النحوية بين الوصفية والمعيارية

إن الدراسات النحوية عند العرب تراوحت بين الوصفية والمعيارية وذلك بناء على ما استدل عليه النحاة في دراساتهم من أسس وأطر عامة طبقوها على دراسة النحو العربي .

والاختلاف بين النهجين في الدراسة يكمن في أن الاتجاه الوصفي يقيم دراسته على مادة تجمع دون اختيار معين ، وإنما تتحرى أولاً وقبل كل شيء الاستعمال اللغوي على أي مستوى من المستويات بغض النظر عن القيمة التي يربطه به الناس .

أما الاتجاه المعياري في الدراسة فيقيم دراسته على الوقائع الكثيرة ويتحرى في المادة المدروسة أن تكون محافظة على مستوى معين يحظى برضى الطبقة المثقفة ، ويرتبط بمسألة الصواب والخطأ في الاستعمال([1]) .

أولاً : مظاهر الدراسة الوصفية في النحو :

كانت الدراسات النحوية في بدايتها ذات طابع وصفي في تناول كثير من الظواهر اللغوية .

وتتجلى المظاهر الوصفية في دراسة النحو العربي في أمور كثيرة منها:

١ / اعتماد النحاة الأوائل في الدراسات النحوية على النصوص اللغوية ، وذلك ابتداء من أبي الأسود الذي بنى عمله على الملاحظة المباشرة للنص القرآني ، واعتماد النحاة من بعده منهجاً خاصاً في جمع اللغة على الرغم من تقييده بحدود معينة إلا أنه كان ذا اتصال مباشر بالاستخدام اللغوي ،وخير شاهد على ذلك رحلة النحاة واللغويين إلى البادية لمشافهة الأعراب

([1]) عبد الرحمن أيوب ، اللغة والتطور ، مطبعة الكيلاني ط ١٩٦٩م ص ٧٠

وحرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام ، من ذلك رحلة أبي عمرو بن العلاء إلى الصحراء وخروج الكسائي إليها لمشافهة العرب وانفاذه خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عنهم إلى جانب ما حفظه([1]) .

كما أن سيبويه كان يقرر معظم أحكامه النحوية على الاستعمال اللغوي ، إذ كان يقرر مباشرة أن الأحكام تجرى على كلام العرب ، ففي كتابه تتكرر عبارات نحو : فأجره كما أجروه ، وضع كل شيء موضعه أو فأجره كما أجرته العرب واستحسنته وما أشبه ذلك من الألفاظ([2]) .

وامتد اعتماد النحاة في تقرير الأحكام على الاستعمال اللغوي حتى القرن الرابع الهجري ، فابن فارس اشتهر بعبارة (ومن سنن العرب) التي صدر بها عنوان كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، كما امتد أيضاً تحريهم الدقة في النصوص إلى القرن الرابع ، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاهاً واضحاً ، إذ يتبين من كتبه ظاهرة الاتصال المباشر بالمادة اللغوية من ذلك ما يرويه عن لقائه مع ابن الشجري([3]) وسؤاله إياه عن جمع (دكان وسرحان وقرطان ثم عثمان) وجميعها بوزن فعلان ، فيجيبه بأن جمعها على النحو التالي (دكاكين وسراحين وقراطين) إلا أنه لم يجمع (عثمان على عثامين) بل جمعه على (عثمانون) لأن الجمع على (عثامين) يخالف الطبيعة اللغوية([4]) .

([1]) ابن الانباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٩٩

([2]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج١ / ص٢١٨ ، ٢٤٨

([3]) ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد الحسني أبو السعادات الشريف المعروف بابن الشجري : من أئمة الغةوالأدب وأحوال العرب ، ولد ببغداد سنة ٤٥٠هـ من كتبه :الأمالي ،والحماسة ، ديوان مختارات الشعر ، شرح اللمع لابن جني ، وشرح التصريف الملوكي ، توفى سنة ٥٤٢هـ. (الزركلي – الأعلام مج٨ /ص٧٤) .

([4]) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق علي النجار ، ج١ ص ٢٤٢

وخير دليل على أن الاتجاه السائد في دراسة النحو كان يتحرى الرجوع إلى الاستعمال اللغوي .

١/ المسألة الزنبورية المشهورة في كتب النحو والتي جرت بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيي البرمكي ، فقد طرح البرمكي سؤالاً فحواه قول العرب (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؟) أجاب سيبويه (فإذا هو هي) فخطأه الكسائي فقال يحيي البرمكي : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما،فقال الكسائي:هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فأحضروا فوافقوا الكسائي فخضع سيبويه لذلك الحكم([1])

٢ / احتجاج النحاة بالقراءات القرآنية التي تقوم على النقل المحض

٣ / أن مدرسة الكوفة النحوية عرفت بأنها مدرسة وصفية في دراستها للقضايا النحوية وهي أقرب إلى فهم الطبيعة اللغوية من البصريين ، فقد كانت جل أحكام الكوفيين النحوية مناطها السماع ، لا الإمعان المنطقي في القياس ، فالكوفي يخضع أحكامه لذوقه الطبيعي بعيداً عن كل ما يعوق روح النص من قيود الاطراد والشذوذ([2]) ، ومن ذلك قول الكسائي حين سئل في مجلس يونس عن قولهم (لأضربن أيُّهم يقوم ، لم لا يقال لاضربن أيَّهم ؟ فقال الكسائي : أي كهذا خلقت)([3]).

والفراء من بعده كان يحتج بالقراءات الشاذة إذا وجد لها سنداً في العربية

([1]) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢ / ص٧٠٣

([2]) مهدي المخزومي :مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو –دار الرائد العربي –بيروت –لبنان –ط٣ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ص ٣٧٨

([3]) ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ج٢ ص ٢٩٢

٤ / إن تحديد بيئة زمانية ومكانية للمستوى اللغوي الذي قعّد له النحاة رغم اتساع هذه البيئة واحتوائها على مستويات مختلفة إلا أن هذا التحديد في ذاته يعد مبدأ وصفيا .

لقد كانت مهمة النحاة في الدراسة اللغوية هي النظر في الاستعمالات والأساليب والصيغ الفصيحة ومحاولة رصد الظواهر اللغوية ثم وضع القوانين والضوابط لهذه الظواهر بعد تثبتهم من صحة المرويات اللغوية ، ثم تتبع ذلك بالنظر في المرويات المختلفة لمحاولة استنباط القوانين التي تحكم الظواهر([1]) .

فالاستقراء والتقعيد يربط بينهما قسم ثالث هو التقسيم ، فتجريد الأقسام وتسميتها بعد تجميعها من المتشابه من الظواهر اللغوية يعد من صميم الدراسة الوصفية([2]).

وعلى سبيل المثال يمكن رصد ظاهرة الإعراب على النحو التالي : حين يقع الاسم مسنداً إليه كون مرفوعاً ولا يتحول عن هذا الرفع إلا في حالات خاصة ، فهذه النتيجة التي توصل إليها الباحث في الحكم النحوي - برفع المسند إليه - ليست ملزمة بالفهم الوصفي ، ومن الممكن لصاحب السليقة أن ينحرف عما راه الباحث قاعدة ، فينصب ما قرر الباحث أنه مرفوع ، ويرفع ما قرر أنه منصوب (كما عرف ذلك كثيرا عن شعراء العرب) .

فالوصفية في هذه الحالة تقتضي تسجيل هذه المخالفة على أنها ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة ، إلا أن هذه المخالفة لا تكون سبباً في اتهام

([1]) ممدوح عبد الرحمن –لسان عربي ونظام نحوي ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١٩٩١م ، ص ١٦٨

([2]) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ١٩٩٠م ، ص ٢٠٢

أصالة النص ، أما إذا قام الباحث في مثل هذه الحالة بتخطئة النص فإن عمله سيتسم بالمعيارية في تقرير الأحكام([1]) .

وهذا هو الفرق بين التناول الوصفي للظواهر اللغوية والتناول المعياري لها .

وقد وضع الدكتور تمام حسان عدداً من الضوابط التي يجب على الباحث في المجال الوصفي مراعاتها ، من أهمها :

١ / أن القاعدة وصف لسلوك عمل معين في تركيب اللغة ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطرداً حتى يعبر عنه بالقاعدة .

٢ / أن القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة

٣ /أنها لابد أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضروري أن تتسم بالشمول .

٤ / أن تكون القاعدة مختصرة حتى لا تفقد عنصراً من عناصر كفايتها وفائدتها العلمية([2]) .

ومن كل ما سبق يتضح أن كثيراً من عناصر المنهج الوصفي وأصوله كانت متوفرة في عمل نحاة العربية القدامى ، إلآ أن تعصب بعضهم للقاعدة على حساب الاستعمال اللغوي جعل نحوهم معياراً وجعل مستعملي اللغة من أبناء السليقة اللغوية يضيقون بهم وبفرض أحكامهم عليهم .

ثانياً : مظاهر الدراسة المعيارية في النحو :

إن الغاية التي نشأ النحو من أجلها وهي ضبط اللغة وعصم اللسان من الخطأ فرضت على النحو الطابع التعليمي الذي يتصف بالحتمية

([1]) تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، ط ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ، ص ١٥٦

([2]) المرجع نفسه ، ص ١٦٥-١٦٦

وتقرير الأحكام ، فأصبح النحاة يتشددون في القياس ويفرضون قواعد معيارية على أبناء اللغة والمتعلمين ، فجعلوا من قواعدهم التي قرروها عن طريق الاستقراء والسماع أحكاماً ومعايير يصعب الخروج عليها وكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ، فأخذوا يعملون الفكر فيما خالف قواعدهم ولجأوا إلى التأويل والتعليل لكل ما يقال([1]) ، وذلك لاستعانتهم في تبين أحكامهم والتدليل عليها بالمناهج غير اللغوية ، الفلسفية والفقهية القائمة في ذلك الوقت ظناً منهم بمرونة العلاقة بين العلوم المختلفة بحيث يمكن تطبيق ما يرونه صالحاً من مناهجها وأساليبها في أي ميدان من ميادين الفكر ، وعلى أي مستوى من مستوياته فكان هذا هو أساس التداخل المنهجي في الدراسة اللغوية([2]) .

ويمكن تلخيص أهم خصائص المنهج المعياري في تبيين الظواهر اللغوية فيما يلي:

أ / التأثر بالمقولات المنطقية وقضايا الفلسفة

ب / الاعتماد على القياس في استنباط القواعد بالدرجة الأولى

ج / التعليل لكل الظواهر النحوية وتأويل كل ما يخالف تلك القواعد([3]) .

وقد استعمل النحاة معايير مختلفة في تعريفهم لبعض الأبواب النحوية وكان منبع الاختلاف في ذلك لا يحكمه منهج معين ، وإنما مرده للملاحظة الذاتية لكل منهم ، وعلى سبيل المثال يلاحظ الاختلاف في تحديد معايير تعريف كل من الاسم والفعل والحرف عند النحاة .

([1]) تمام حسان : اللغة معناها ومبناها ص ١٣

([2]) علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ص ٢١٤

([3]) محمد صلاح الدين مصطفى : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ، د. ط ، د.ت ، ص ١٣

فقد عرف سيبويه الفعل بقوله (... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع .. والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد)([1]) .

فقد استعمل سيبويه في تعريفه للفعل معيارين أحدهما : صرفي يتعلق بالبنية وهو اشتقاق الفعل من المصدر ، والمعيار الثاني دلالي يتعلق بأزمنة الفعل ، وهو بذلك عرف الفعل على أساس المبني والمعنى .

أما ابن السراج فيعرف الاسم والفعل والحرف بقوله (فالاسم ما جاز أن تخبر عنه مثل عمرو منطلق ، ورجل في الدار ، والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن تخبر عنه نحو يذهب ، وما أمرت به فالخبر نحو (ذهب - قتل - ضرب) وما أشبه ذلك ، وتعتبر الفعل بسوف وقد وبالأمر فما حسن فيه هذه الثلاثة فهو فعل .

والحرف ما لا يجوز أن يكون خبراً ولا يخبر عنه نحو : من وإلى، وألف الاستفهام وهَلْ)([2]) .

فقد استعمل ابن السراج في تعريفاته السابقة معياراً وظيفياً (نحوي) هو الخبر ، وهذا المعيار عنده مرتبط بموقع الكلمة في الجملة- أي الترتيب الشكلي الملحوظ لها - وعليه يمكن القول بأن ابن السراج استعمل معياري الشكل والوظيفة في تعريفه لكل من الاسم والفعل والحرف .

وقد عرف أبو على الفارسي الاسم بأنه (ما يقع خبراً كما يكون مخبراً عنه وذلك في نحو زيد أخوك وعمرو منطلق)([3]) .

([1]) سيبويه الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ج١ / ص ١٢

([2]) ابن السراج : الأصول في النحو ج١ ص ٣٧

([3]) أبو علي الفارسي : المسائل العسكرية ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدني ، القاهرة ط٣ – ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م ص ٨٤

وعرفه في موضع آخر بأنه : (ما دل على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص)([1]) .

فالتعريف الأول استخدم معياراً نحوياً هو الإخبار الذي هو مرتبط بموقع الكلمة في الجملة ، وقد حذا هنا حذو ابن السراج إلا أنه في تعريفه الثاني للاسم استعمل معياراً مغايراً وهو دلالة الاسم على شيء خارج الجملة .

كما عرّف الفعل بأنه : (ما دل على حدث وزمان)([2]) وعرف الحرف بأنه (ما دل على معنى في غيره ، وذلك كالباء الجارة ، ومن والواو العاطفة ، وما شابه ذلك)([3]) .

واستعمل في تعريفه للفعل معياري الحدث والزمن ، وهما معياران دلاليان مرتبطان بالمعنى ، والتصنيف النحوي للزمن .

أما في تعريفه للحرف فقد استعمل معيار المعنى وهو ارتباط الحرف بالسياق .

بينما عرَّف ابن جني الاسم بأنه : (... ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ ، أو كان عبارة عن شخص) وعرّف الفعل بأنه : (... ما حسن فيه قل أو كان أمراً) كما عرّف الحرف بأنه : (... ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره)([4]) .

فقد استعمل ابن جني في تعريفه للاسم معيارين أحدهما : الموقعية التي ترتبط بالشكل ، والثاني : المعنى بدلالته على الشخص .

([1]) أبو علي الفارسي : المسائل العسكرية ص ٨٩

([2]) المرجع السابق ص ٩٢

([3]) المرجع السابق ص ١٠٣

([4]) ابن جني : اللمع في العربية ، تحقيق حامد مؤمن ، ص ٤٦-٤٧

أما في تعريفه للحرف فقد استعمل معيارين ، معيار خارج عن الطبيعة اللغوية يكمن في مفهوم المخالفة المتمثل في مجافاة الحرف لعلامات كل من الأسماء والأفعال ، ومعيار آخر لغوي يتمثل في الدلالة.

وقد عرف الاسم في النحو بمعايير أخرى كثيرة شكلية (غير التي ذكرت) ترجع إلى ارتباط الاسم في الجملة بمورفيمات مخصوصة أو بمضامته لألفاظ أخرى تحدد وظيفته في الجملة ، من ذلك تعريف الاسم بدخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه ، نحو (الرجل ، والضرب ، والحمد) وتعريفه بدخول حرف الخفض عليه نحو (مررت بزيد وبأخيك) . ومنها أيضاً صلاحيته للقيام بوظيفة النعت ، أو المنعوت في الجملة ، وقد جمع ابن مالك في ألفيته معايير مختلفة يعرف بها الاسم (أطلق عليها النحاة علامات الأسماء) يقول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا والـ ومسند الاسم تمييز حصل

هذه المعايير التي ذكرها ابن مالك في ألفيته تكاد تكون ملخصاً لما جاء به النحاة من تعريفات مختلفة للأسماء يقوم كل منها على أساس يختلف عن سابقه

ومما سبق يتضح أن النحاة لم يلتزموا معايير ثابتة في تعريفات الأبواب النحوية ، فقد تراوحت معاييرهم بين الشكل والمعنى والوظيفة واستعانوا في توضيح الأبواب النحوية بكل ما يخدم غرضهم في رفع الإبهام عن تلك الأبواب مما يجعلها واضحة المعالم لدراسي النحو العربي .

المبحث الثاني

الدراسة النحوية بين الشكل والوظيفة

لم تقم في النحو العربي دراسة منفصلة على الأساس الشكلي وإنما اعتبر الشكل ضمن المعايير التي تتضح بها معالم الأبنية الصرفية التي تعد اللبنة الأساسية للدرس النحوي ، لأن النحو يقيم دراسة وعلاقاته على ما يقدمه له النظام الصرفي من صيغ وأبنية ، ومن جهة أخرى فقد تناولت الدراسات النحوية عند العرب الجانب الوظيفي للألفاظ والجمل والأساليب ، إلا أن دراسة النحاة لهذه الوظائف لم تكن متخصصة وجاءت ضمن دراساتهم للأبواب النحوية وعرف عندهم مفهوم الوظيفة النحوية بالمعنى النحوي .

وسأتناول فيما يأتي مفهوم كل من الدراسة الشكلية والدراسة الوظيفية عند نحاة العربية مع الوقوف على مظاهر كل منها في النحو العربي في ضوء المعطيات الحديثة في الدراسة النحوية ومن ثم الوقوف على تطبيق الدراسات الحديثة لكل من مفهوم الشكل والوظيفة في تحليل الجملة في النحو العربي وإلى أي مدى استطاعت تلك الدراسات أن تفسر الظاهرة النحوية .

أولاً الدراسة الشكلية في النحو :

المقصود بالشكل الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، أو على مستوى التركيب([1]) .

([1]) فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، مكتبة الخانجي –القاهرة ط ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ، ص١٨٠ .

والدراسة الشكلية في النحو العربي تتجلى في تقسيم أو تصنيف الكلام إلى صور مختلفة على أساس اختصاص كل منها بسمات شكلية تميزه عن الآخر ،وعلى سبيل المثال فإن :

١/ الأسماء تتميز عن الأفعال والحروف بقبول الجر ، ووقوعها موقع المضاف إليه وقبول (أل) التعريفية ،وعلامات التثنية والجمع ، وتاء التأنيث المتحركة والتنوين، وضمائر الجر المتصلة وياء النسب([1]) .

٢/ الأفعال تتميز عن الأسماء والحروف باتصالها بالضمائر المختلفة كما تتميز عنها أيضاً بإمكانية دخول حروف المضارعة عليها وقبولها نون التوكيد وذلك بصفة عامة .

وبصفة خاصة فإن الفعل الماضي منها يختص بقبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل بنوعيها بينما يختص الفعل المضارع والأمر بقبول ياء المخاطبة ، ونون التوكيد ، ويشترك الفعل الماضي مع المضارع والأمر في قبول بقية الضمائر ، وينفرد المضارع بقبول حروف المضارعة ، والسين وسوف ولام الأمر ، يقول ابن مالك في ألفيته :

بتاء فعلت وأتت ، ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي

كما أنه توجد لبعض الأقسام داخل أنواع الكلام المختلفة صيغ خاصة تتعلق بأبنيتها ، فلكل من الأسماء ، والصفات ، والأفعال صيغ خاصة تعرف بها وتفرق بين أقسامها المختلفة ، فالصيغ الصرفية انفردت بها الأسماء والصفات والأفعال دون بقية الأجزاء فلا صيغة للضمير ، ولا للظرف ولا للأدوات .

فالأسماء المجردة لا يقبل بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن خمسة أحرف فإذا وجد اسم على حرفين فهو محذوف اللام مثل يد ودم .

([1]) انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، علامات الأسماء ، ج١ ، ص١٦ وما بعدها

يقول ابن عصفور : (إن أبنية الاسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة وأكثر ما تكون خمسة ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوص نحو (يد) (و(دم) وبابهما)([1]) وأكثر ما تبلغه بالزيادة سبعة أحرف .

وأن لكل من الأسماء والصفات صيغه الخاصة ، وقد يشتركان في بعض الصيغ وفي هذه الحالة فإنه يُفرق بينهما عن طريق المعنى الصرفي لكل منهما([2]) .

وأما الأفعال المجردة فبناؤها لا يقل عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن أربعة ، وقد بيّن النحاة لكل من هذه الأفعال صيغاً خاصة بالماضي والمضارع والأمر([3]) .

أما الأسماء المزيدة فيصل بناؤها إلى سبعة أحرف لا يزيد عليها ، بينما لا يتجاوز بناء الأفعال المزيدة الستة أحرف([4]) ، ومعنى هذا أن ما جاء على سبعة أحرف وجب أن يكون اسماً .

ويلاحظ مما سبق أن النحاة اعتمدوا الشكل أساساً في تمييز أقسام الكلام المختلفة كما اعتمدوه سلوكاً للتصنيف الدقيق بين أجزاء القسم الواحد من أقسام الكلام وتمييز كل جزء عن الآخر .

كما تتجلى الدراسة الشكلية في النحو العربي في ترتيب هذه الأقسام في جمل كاملة مع ملاحظة ما يطرأ عليها في تغيرات شكلية في السياق .

فمن مظاهر الدراسة الشكلية الخاصة بسياق الجملة :

([1]) ابن عصفور الإشبيلي : الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ج١ / ص٦٠

([2]) انظر : المرجع نفسه ج١ /ص٦٠ وما بعدها .

([3]) انظر المرجع نفسه ، ج١ /ص١٦٦ وما بعدها

([4]) ابن عصفور الاشبيلي ، الممتع في التصريف ج١/ص١٦١ وما بعدها .

١/ ظاهرة الإعراب :

الإعراب من أهم الظواهر اللغوية في اللغات السامية احتفظت به اللغة العربية المنطوقة والمكتوبة على حد سواء .

فقد اهتم النحاة بالعلامة الإعرابية وأولوها عناية فائقة لأنها تعتبر عندهم معيار الصحة النحوية ، إذ لولاها ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من مضاف إليه ولا نعت من تأكيد([١]) .

وقد جاءت نظرية العامل تبريراً لهذه الحركة الإعرابية ، وقسم النحاة على ضوئها الكلمات في الجمل إلى عوامل ومعمولات .

والإعراب كما عرّفه ابن جني (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام واحداً لاستبهم الأمر)([٢]) ، وقد عرفه ابن هشام بأنه (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أواخر الكلمات([٣]) ، والواقع أن تعريف ابن جني تعريف لغوي أما تعريف ابن هشام فهو تعريف اصطلاحي .

ومن التعريفات السابقة للإعراب يمكن القول بأن العلامات الإعرابية تعد اشارات شكلية لمعان نحوية متباينة ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية موضحاً بأن الإعراب راجع لتغير أواخر الكلمات تبعاً لموقعها في الجملة ، وأن

([١]) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، حققه وضبط نصوصه وقدم عليه عمر فاروق الصباغ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، ص٤٢

([٢]) ابن جني : الخصائص ج١/ص٣٥ ، وانظر ابن يعيش : شرح المفصل ج١/ص٧٢

([٣]) ابن هشام : أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط٥ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ج١/ص٣٩

حركات الإعراب جاءت في نمطية اللغة على تلك الصور التي ارتضاها العرف اللغوي على أن يكون هنالك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمز إليها([1]) . فالاختلاف في العلامة الإعرابية بين الفاعل والمعفول اختلاف شكلي .

وللإعراب في العربية أربعة وجوه تتحقق في اللفظ ويختص كل منها واحد بمجموعة من الوظائف النحوية ، وقد يختص بعضها بنوع محدد من الأبنية فالرفع والنصب في الأسماء والأفعال ،والجر في الاسماء ،والجزم في الأفعال .

ويتحقق الإعراب في العربية في نوع مخصوص من الأبنية هو ما عرف عند النحاة بالمعرب ، فالمعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف([2]) .

والبنية التي لا تلزمها حركة واحدة في آخرها ، بل تتغير الحركات فيها حسب موقعها الإعرابي هي جزء من مجموعة كبيرة تعرف بالمعربات وتقابلها مجموعة أخرى تلزم أواخرها حالة واحدة ثابتة لا تتغير وإن اختلفت مواقعها الإعرابية تعرف بالمبنيات([3]) .

وللإعراب علامات وهي رموز دالة على حالاته المختلفة رفعاً ، ونصباً ، وجراً وجزماً ، ولكل حالة من هذه الحالات رموز خاصة أصلية وفرعية ظاهرة ومقدرة فالأصل في الرفع الضمة وتنوب عنه الواو (في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة) ،والألف (في المثنى) ، والأصل في النصب الفتحة وتنوب عنها الكسرة (في جمع المؤنث السالم) ، والألف (في

([1]) تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٥٣

([2]) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج١/ص٤٩

([3]) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٩٢

الأسماء الخمسة) والأصل في الجر الكسرة وتنوب عنها الفتحة في (الممنوع من الصرف) والياء في (المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة) .

والأصل في الجزم السكون وينوب عنه حذف حرف العلة (في الأفعال المعتلة) وحذف النون (في الأفعال الخمسة) .

وقد تكون هذه الحركات مقدرة في آخر المعربات للنقل والثقل ولاشتغال المحل بحركة المناسبة أو حركة التخلص من التقاء الساكنين أو لسكون الروي في الشعر.

٢/ الاختيار (أو التضام) : من السمات الشكلية التي يتعرض موضوعها للتركيب الكلامي نفسه ، وهي يعني أن تطلب الكلمة كلمة أخرى في الاستعمال على صورة تجعل احداهما تستدعي الأخرى ، ولا تقف بدونها([1]) ، وذلك كضم حرف النداء أو حرف الجر للاسم ، وضم الصلة إلى الموصول ، والفعل إلى الفاعل ، والمبتدأ إلى الخبر ، وحرف العطف للمعطوف ، والموصوف للصفة أو القسم للمقسم به ، والمبهمات إلى التمييز وما أشبه ذلك .

ومن هنا تضح أهمية التضام باعتباره ظاهرة شكلية كبرى تصور أسلوب تآلف الكلمات في اللغة لتوضيح المعنى العام للتركيب الكلامي . ولتوضيح ظاهرة التضام سأتناول بعض مظاهر التضام في دراسة الأبواب المتلازمة والتلازم بين الصيغ داخل الجملة وأثره في الدرس النحوي ، واذكر منها على سبيل المثال :

أ/ التلازم بين المسند والمسند إليه : وهما المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فلا يتصور وجود مبتدأ بدون خبر لأن فائدة الجملة لا تتم بدون الخبر ،

([1])تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٩٤

وقد أشار سيبويه في بداية كتابه لأهمية التلازم بين المبتدأ والخبر وأن أحدهما لا يستغني عن الآخر ، وقد عبّر ابن مالك أصدق تعبير عن ذلك حين قال :

والخبر الجزء المتم الفائدة كالله برٌّ والأيادي شاهدة

وأن المبتدأ عند سيبويه لا يستغني عن الخبر ، وأن الفعل لا يستغني عن الفاعل بقوله (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك (عبدالله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهب زيد) ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء)([1]) .

وقد تظهر مع الأفعال في التركيب الكلامي ضمائم خاصة بها كـ (قد) و(سوف) و (لا الناهية) (ولم) و(لن) إلا أن مضمامه الأفعال لها لا تعد مضامة تلازم وإنما يمكن القول بأن الأفعال تقبل الورود معها وهي مختصة بالأفعال فقط ، وقد جعلها النحاة من العلامات التي تعرف بها الأفعال .

كما أن الأفعال يمكن أن تختار ضمائم أخرى كاختيارها للمفعول ، وذلك عندما تكون الأفعال متعدية لأنها تكون مفتقرة لتخصيص التعدية بالمفعول به ، وقد تطلب الأفعال في الجمل مفعولاً واحداً أو اثنين أو ثلاثة حسب ما يقتضيه السياق العام ومعنى الجملة([2]) .

ب/ التلازم بين الجار والمجرور : ويضم التلازم بين حروف الجر والأسماء المجرورة (كالأعلام والإشارة والموصول والضمير والوصف والزمان والمكان) وملازمة حروف الجر للأسماء واجبة .

([1]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج١/ص٤٨

([2]) انظر : فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص١٩٨

ويضم التلازم بين الجار والمجرور المضاف والمضاف إليه ، وذلك لأن المضاف يتخصص ويتعرف كذلك بالمضاف إليه وهما بمثابة الشيء الواحد لذلك منع النحاة الفصل بينهما ، أو حذف أحدهما دون قيام دليل عليه ، أو تقدم المضاف إليه .

ج/ التلازم بين الصلة والموصول : الموصول اسم مبهم في الجملة يفتقر في تعيينه إلى صلة توضحه وترفع الإبهام عنه لذلك عدّها النحاة وحدة واحدة فابن يعيش يجعلهما بمثابة المركب المزجي ، والموصول عنده اسم ناقص الدلالة ولا تتم دلالته إلا بالصلة([1]) . وقد أشار إلى ذلك أيضاً السيوطي في همع الهوامع فالموصول عنده ما لا يتم حتى تصله بكلام تام بعده فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً بإزاء مسمى([2]) .

د/ التلازم بين الأدوات والجمل : تفتقر الأدوات في أداء وظيفتها المنوطة بها إلى ضمها إلى جمل حتى يظهر معناها الوظيفي العام ، فالجملة الخبرية المؤكدة تحتاج إلى أداة وكذلك الجملة المنفية ، والجمل الإنشائية على اختلاف أنواعها تحتاج إلى أداة فللاستفهام أدواته وللشرط أدواته كذلك ، وللنفي وللتمني وللترجي وللنداء أدواتهم([3]) .

والأدوات وجملها تعد وحدة واحدة لا يجوز أن يفصل بينها وبين مدخولها (بغير الظرف أو الجار والمجرور) كما لا ينبغي أن يتقدم جزء من الجملة على الأداة وذلك لأن الأدوات لها الصدارة في الجملة ، وهي لا تستغنى عنها إلا في حالات خاصة كالاستعانة بالتنغيم في تبيين وظيفة الجملة كما سيأتي .

([1]) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٣ / ص١٥٠

([2]) السيوطي : همع الهوامع ، ج١ / ص٨٨

([3]) انظر : محمد صلاح الدين بكر ، دراسات في الصيغة والجملة ، مكتبة أم القرى ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٤م / ص١٤٨

ومما سبق يتضح أن المتلازمات النحوية تعين في بناء الجملة بناء سليماً لأن الغاية من التركيب عند النحاة الإفادة التي يحسن السكوت عليها ، ولا يمكن أن يفيد التعبير اللغوي إلا إذا وضع على نسق خاص يقوم النحو فيه ببيان وطائفه على أكمل وجه .

٣/ الموقعية أو الرتبة :

من الظواهر الشكلية تحديد موقع الكلمة في الجملة وهي من أهم العناصر في بناء الجملة فالموقعية مع الاختيار يكونان فكرة النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، فلابد لبناء الجملة الصحيحة من اختيار الصيغ المناسبة في معناها المعجمي والسياقي ،كما أنه لا بد لهذه الصيغ أن تتضافر وتتناسق مع بعضها فلا يكون في تجاورها تنافر من نوع ما([1]).

وتنقسم الرتبة في النحو العربي إلى قسمين :

أ/ رتب محفوظة : ومعناها ثبات موقع الكلمة سواء كان متقدماً أم متأخراً بحيث يؤدي اختلاله إلى اختلال الجملة([2]) .

ومن أمثلة الرتب المحفوظة في الجملة أو التركيب تقدم الموصول على الصلة ، أو الموصوف على الصفة ، وتأخر التمييز عن الفعل أو المصدر أو الصفة ، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد ، والبدل عن المبدل منه ،ومنها أيضاً صدارة أدوات الاستفهام والشرط ونحوها وتقديم المجار على المجرور ، وحرف الاستثناء على المستثنى ،والفعل وما هو في حكمه على الفاعل أو نائبه ، وفعل الشرط على جوابه ، وما أشبه ذلك([3]) .

([1])محمد صلاح الدين بكر ، دراسات في الصيغة والجملة ، ص١٦٠

([2]) انظر : فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة / ص١٨٦

([3]) انظر ابن السراج : الأصول ، ج٢/ص(١٨٥-١٨٦)

والأشياء محفوظة الرتبة بالتقدم يكون مقابلها محفوظ الرتبة بالتأخر .

ب/ رتب غير محفوظة : ومعناها أن موقع الكلمة يكون متغيراً في التركيب الكلامي متقدماً أحياناً أو متأخراً أحياناً أخرى ، ومن أمثلة الرتب غير المحفوظة في النحو العربي رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول ، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل ، والتمييز بعد أفعال المدح والذم ، ورتبة الحال ، ورتبة المفعول به والفعل ،وما أشبه ذلك .

وهذه الحرية المكفولة للرتب غير المحفوظة في السياق قد تتقيد عندما تتعارض مع قاعدة أمن اللبس وعندما يجب حفظ الرتب غير المحفوظة ، وذلك نحو (ضربت ليلى سلوى) ، ونحو : (أبي كفيلي) فيتعين في (ليلى) أن تكون فاعلاً ، كما يتعين في (أبي) أن يكون مبتدأ .

كما أنه يمكن أن يطرأ على الرتب غير المحفوظة في الجملة ما يوجب عكسها([1]) وذلك نحو تقديم الخبر على المبتدأ .

٤/ المطابقة :

وهي تعني الارتباط الداخلي بين الصيغ في الجملة وتكون المطابقة فيما يأتي :

أ/ المطابقة في الشخص (التكلم – الخطاب – الغيبة)

ب/ المطابقة في النوع (التذكير – التأنيث)

ج/ المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

د/ المطابقة في التعيين أو التحديد (التعريف والتنكير)([2]) .

أ/ المطابقة بين المبتدأ والخبر : تتضح المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع والعدد نحو :

([1]) انظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها / ص٢٩

([2]) انظر كمال محمد بشر : دراسات في علم اللغة ج٢/ص١٤٥

(محمد صادق) ، و (السماء صافية) و (الطلاب مجتهدون) .

ب/ المطابقة بين الصفة والموصوف :

(في النعت الحقيقي) وتتجلى في المطابقة في النوع والعدد والتعيين وذلك نحو :

(الطالب المجتهد ينجح) و(الطالبتان المجتهدتان تنجحان) و(الطلاب المجتهدون ينجحون) .

ج/ المطابقة بين الحال وصاحبها : تطابق الحال صاحبها في النوع والعدد وذلك نحو : جاء الولدان ضاحكين .

د/ المطابقة بين الفعل والفاعل : والمطابقة بين الفعل والفاعل تكون في العدد والنوع .

أما المطابقة في العدد فتكون على النحو التالي :

١/ إذا كان الفعل متقدماً على الفاعل ، بقي الفعل مجرداً ن إذا كان الفاعل مفرداً وذلك مثل : قام محمد ، وحضر جعفر

أما إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً جرى مجراه مع المفرد من حيث المطابقة وعدم المطابقة مع الفعل ،ولذلك فإنك تقول :

جاء الولدان ، وجاء الأولاد .

جاءت البنتان وجاءت البنات .

وجاز على قلة إلحاق علامة التثنية أو علامة الجمع بالفعل ، ومن أمثلة ذلك ما عرف بلغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة طائفة من العرب وهم بنو الحارث .

وقد جمع ذلك ابن مالك في ألفيته بقوله :

وجرّد الفعل إذا ما أسند لاثنين أو جمع كـ (فاز الشهدا)

وقد يقال : سعدا ، وسعدوا والفعل للظاهر -بعد – مسند

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله عز وجل (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)([1])

فأسرّ (فعل ماضي) والواو (علامة الجمع) ألحقت بالفعل ليطابق الفاعل المجموع

٢/ أما إذا كان الفعل متأخراً عن الفاعل جاز مطابقة الفعل له في العدد إفراداً وتثنية وجمعاً وذلك نحو :

محمد قام – المحمدان قاما

المحمدون قاموا – والطالبات ذهبن إلى المدرسة

وهو مذهب البصريين .

كما يجوز عدم مطابقة الفعل له في العدد فيقال :

المحمدان قام ، المحمدون قاموا ، والطالبات ذهبت إلى المدرسة .

وهو مذهب الكوفيين ، وفي هذه الحالة تكون الجملة فعلية تأخر فعلها([2]).

والمطابقة في النوع بين الفعل والفاعل ، تكون في الفعل الماضي، فإذا كان الفاعل مؤنثاً ، فإن الفعل تلحقه علامة التأنيث ، والمطابقة بين الفعل والفاعل في النوع تنقسم إلى واجبة وجائزة فالواجبة تكون على النحو التالي :

أ/ إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً نحو قوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً)([3]) .

([1]) سورة الأنبياء ، الآية ٣

([2]) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢/ص (٧٧-٧٨)

([3]) سورة آل عمران الآية (٣٥)

ب/ إذا كان الفاعل مؤنثاً مضمراً سواء كان حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث ، كما يجوز عكس ذلك في الضرورة،وهو مخصوص بالشعر ومن ذلك قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها([1])

والشاهد فيه قوله (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض .

وتكون المطابقة بين الفعل والفاعل جائزة :

أ/ إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازي التأنيث نحو قوله جل وعلا (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ)([2]) .

فالملائكة لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة .

ب/ إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصولاً عن الفعل نحو :

تهاونت في حقوقها الأمة الإسلامية .

ج/ جموع التكسير : وذلك نحو :

ناضلت الرجال ، ونحو قوله تعالى (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ)([3]) .

فكلمة (نسوة) اسم جمع وهو ملحق في حكم المطابقة مع الفعل لجمع التكسير .

د/ جمع المؤنث السالم : وذلك نحو :

قوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ)([4]).

([1]) البيت لعامر بن جوين الطائي ، وهو من شواهد ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١ / ص٩٢

([2]) سورة آل عمران ، الآية (٤٢)

([3]) سورة يوسف ، الآية (٣٠)

([4]) سورة الممتحنة ، الآية (١٢)

هـ/ فاعل نعم وبئس وذلك نحو :

قوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)([1])

فلم تظهر علامة التأنيث في الفعل مع أن الدار مؤنث([2]) .

وباختصار – فإن كل الجموع يجوز تذكير الفعل لها وتأنيثه ما عدا جمع المذكر السالم فإن الفعل معه يأتي مذكر فقط .

دور الدراسة الشكلية في تحليل الجملة :

طبق علماء اللغة المحدثون مفهوم الدراسة الشكلية على تحليل الجملة وهم يقصدون بمصطلح (شكلي) معايير أو خصائص لغة ما يمكن أن تستخدم في التحليل اللغوي كأساس لتصنيف وحداتها وأنماطها أو نماذجها مثل صيغ الكلمات أو نماذج الجمل أو ترتيب عناصرها .

واللغويون يقابلون الخصائص الشكلية بالخصائص الدلالية ، وفي هذه الحالة تكون كلمة (شكل) مقابلة لكلمة (معنى)([3]) فالنحو الشكلي يعتمد اعتماداً كبيراً على الملاحظة المباشرة ، وذلك بدراسة العناصر التي تتكون منها البنية اللغوية كما تتمثل في الفونيمات والمورفيمات وذلك من خلال المواقع التي تحتلها تلك العناصر في الحدث اللغوي .

ويعتبر النحو الشكلي أن الجملة عبارة عن طبقات يتركب بعضها فوق بعض ومهمة التحليل اللغوي تبيين هذه الطبقات من حيث سلوكها وتوزيعها ويتمثل ذلك في التحليل للمكونات المباشرة للجملة ، ويقوم هذا التحليل بعرض المكونات اللغوية للجملة في أشكال بيانية مختلفة توخياً

([1]) سورة النحل ، الآية ٣٠

([2]) انظر تمام حسان : اللغة معناها ومبناها ص (٢١٢، ٢١٣ ، وانظر محمد صلاح الدين بكر : دراسات في الصيغة والجملة ص (٢٦٣ ، ٢٦٤)

([3]) محمد حسن عبدالعزيز : مدخل إلى علم اللغة ، مكتبة الشباب ، ط ١٩٩٢م ، ص ٨٣

للدقة والموضوعية في التحليل ، ومن أشهر هذه الأشكال البيانية التحليل الشجري الذي يوضح العلاقات بين العناصر اللغوية المكونة للجملة([1]) .

ومن أمثلة ذلك جملة (الولد يلعب في الحديقة) فهي تحلل شجرياً على النحو التالي : (كما في الشكل رقم (١))

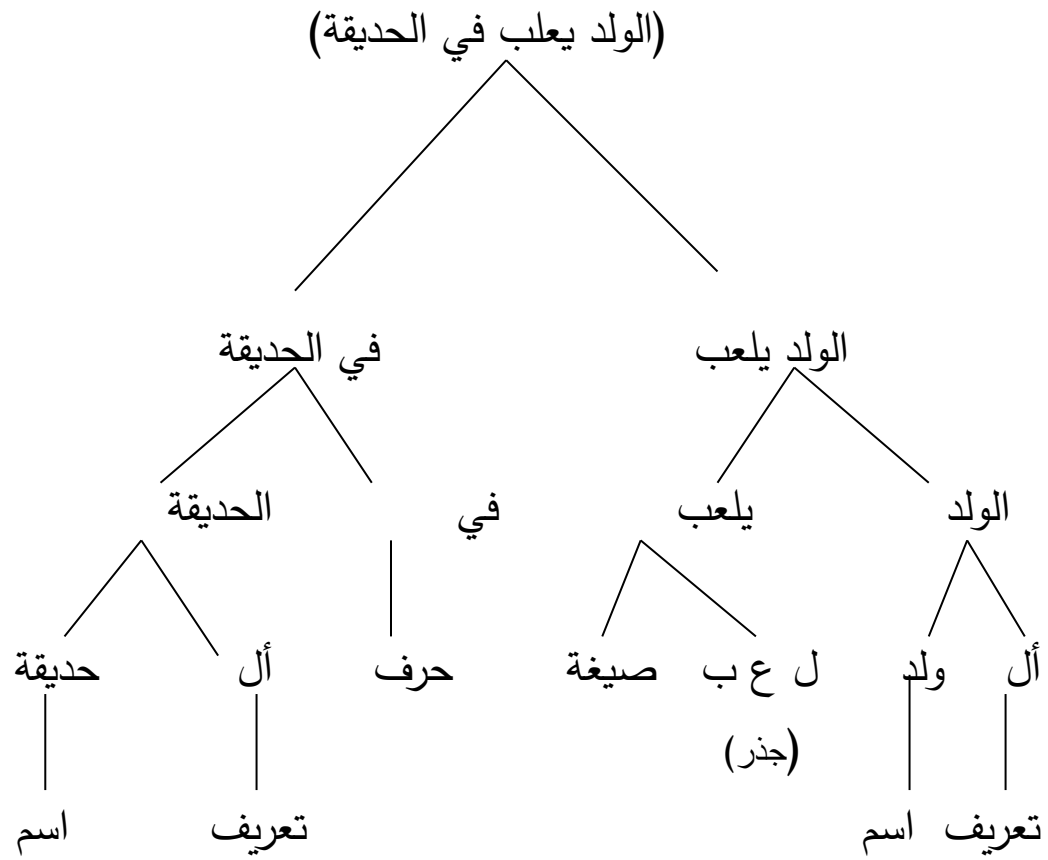

شكل رقم (١)

وبناء على التحليل السابق فإن الجملة تتألف من المورفيمات التالية :

الجملة ⟵ تعريف + اسم + جذر + صيغة +حرف + تعريف + اسم

([1]) انظر حلمي خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص١٢٥

وبسلوك هذا المنهج في تحليل الجمل تمكن الشكليون من رصد سلوك المورفيمات داخل البنية واستخرجوا منها القيم التوزيعية لكل مورفيم من حيث اتصاله وانفصاله عن المورفيمات الأخرى التي تظهر معه .

واعتمد المنهج الشكلي في دراسة الجملة المورفيم أساساً للتحليل في النظامين الصرفي والنحوي ، وذلك لإمكانية قيامه بوظائف صرفية ونحوية في آن واحد . إلا أن هذا المنهج لم يكتب له النجاح في تحليل وتفسير جميع أنماط الجمل في النظام النحوي ، وذلك لأنّ هنالك أنواعاً في الجمل المتشابهة شكلياً إلا أن معانيها تختلف بتقديم عنصر من العناصر المكونة لها أو تأخيره ، ومن أمثلة هذه الجمل : لعب محمد الكرة ، محمد لعب الكرة .

فالجملتان بصفة عامة عندما يحللان شكلياً فهما تتركبان من (جذر + صيغة + اسم + تعريف + اسم)

إلا أنه إذا نظر إليهما من ناحية المعنى فإن تقديم موقع (محمد) في الجملة الثانية جاء لفائدة توكيد أن (محمد) هو الذي لعب الكرة .

فهناك بعض الجمل التي يصعب تفسيرها شكلياً كالجملة التي تحتوي على النداء([1]) ، وذلك لأن المنادى يكون أحياناً مبنياً على ما رفع به (إذا كان علماً) وأحياناً أخرى يكون منصوباً (إذا كان مضافاً أو شبيهاً للمضاف) . وعند القيام بتفسير مثل هذا السلوك في الجمل فإنه لابد من اللجوء إلى التفسير التأويلي ، والمنهج الشكلي لا يحتمل ذلك لأنه مبني على الملاحظة فقط ، كما أنّ هنالك من الجمل ما تحتمل بنيته أكثر من معنى (الجمل الملبسة) ، وذلك نحو :

([1]) صلاح الدين صالح حسنين ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، ص١٦٧

جملة (خالد يحترم ليلى أكثر من عمر) فالجملة تحتمل أن خالداً يحترم ليلى (أكثر من احترام عمر لها) ، كما تحتمل أن خالداً يحترم ليلى (أكثر من احترامه لعمر)([1]) .

فالتحليل الشكلي للجملة السابق لا يبين تعدد المعنى .

إلا أن هنالك منهجاً آخر اعتمده علماء اللغة المحدثون استوعب الفاقد الذي عجزت عنه الدراسة الشكلية في التحليل المباشر لمكونات الجملة وهذا المنهج عرف بمنهج الدراسة التوليدية التحويلية للجملة كما سيأتي شرحه.

ثانياً : الدراسة الوظيفية في النحو :

إن مفهوم الوظيفة بشكل عام هو المعنى المتحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي([2]) .

وتنقسم الوظائف التركيبية في اللغة إلى وظائف صرفية ووظائف نحوية، وأن تحديد الوظيفة النحوية في التركيب مبني على الوظائف الصرفية للكلمات ، وذلك لأن النحو يعتمد في إنشاء علاقاته على المعاني الصرفية ، فأقسام الكلام المختلفة تؤدي بنفسها وظائف نحوية بشروط صرفية مخصوصة .

ومصطلح الوظيفة يرتبط عند علماء اللغة بعدة مسميات أخرى كالمعنى الوظيفي ، والمعنى النحوي ، وهي جميعاً تعبر عن مفهوم واحد وهو المعنى الذي تكتسبه الكلمة حين ارتباطها بعلاقة مخصوصة مع رصيفاتها في السياق .

([1]) انظر صلاح الدين صالح حسنين ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ص (٨٣)

([2]) فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص٢٠٣

وهذا المعنى يُقابل بما يعرف بالمعنى المعجمي ، وهو معنى الكلمة خارج السياق النحوي([1]).

ومن أجل توضيح مفهوم الوظيفة النحوية عند علماء اللغة لابد من الوقوف على إشارات بعض اللغويين العرب لمفهوم الوظيفة مع ربطه بما توصلت إليه الدراسات الحديثة في هذا المجال .

مفهوم الوظيفة النحوية عند علماء العربية القدامى : إن التراث اللغوي العربي يشتمل على نصوص توضح وتعكس مدى إدارك نحاة العربية للوظيفة النحوية ، فقد فرق النحاة بين الكلام في المستوى النحوي التجريدي المتصل بالمعنى الوظيفي ، وبين الكلام في مستوى الاستعمال اللغوي في إطار الجماعة اللغوية ، يقول سيبويه (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غداً ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غداً وسآتيك أمس ،وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيداً رأيت، وكي زيداً أتيت وأشباه ذلك .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس)([2]) .

ويتضح في النص السابق إدراك سيبويه للفرق بين الكلام على المستوى النحوي التجريدي المتصل بالمعنى الوظيفي للكلمات ، وبين الكلام على المستوى اللغوي المرتبط بنباهة المتكلم وقدرته على انتاج جملة صحيحة

([1]) لطيفة إبراهيم النجار : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها ، ص (١٣٩)

([2]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج١ / ص (٢٥-٢٦)

في إطار جماعته اللغوية وذلك باستخدام مصطلح (حسن ، وقبيح) لإفادة المواضع التي يحسن ويقبح للكلمة أن تقع فيها وفقاً لقوانين النحو .
ومصطلح (محال كذب) في المواضع الخاصة بإفهام الكلام للمخاطب وإن خالف القاعدة اللغوية التي ينبغي أن يكون عليها .

كما فرق الزّجاجيّ بين المعاني النحوية للكلمات والمعاني المعجمية لها ، فهو يقول في حديثه عن الأسماء : (إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ومضافاً إليها ،ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها عبارة عن هذه المعاني)([1]).

وقد فرّق ابن جني بين الفاعل من حيث هو وظيفة نحوية وبينه ومن حيث هو فاعل في الحقيقة([2]).

ولم يقتصر فهم نحاة العربية على إدراك الوظيفة النحوية ، بل تعدى ذلك إدراكهم للعلاقات التي تجعل الكلمات تتشابك في سياق منتظم يسهل فيه التمييز بين الوظائف ، فقد بنى عبدالقاهر الجرجاني نظريته المعروفة بالنظم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها في السياق إذ يقول : (وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها)([3]) .
ويمضي عبدالقاهر الجرجاني في ربط النظم بمعاني النحو موضحاً بقوله: (... هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين

([1]) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص٦٩

([2]) انظر ص (٢٥) من هذا البحث

([3]) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص (٨١)

الكلم ، وأنك ترتب الألفاظ في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم ولا ترتيب في غاية القوة والظهور)([1]) .

وفي النص السابق إشارة صريحة لمسألة الترتيب في الجملة وهو وضع الكلمات في سياقها الاستعمالي وفق رتبة خاصة لتظهر بها فوائد التقديم والتأخير وهو ما اشتهر عند النحاة بالرتبة ، وقد اهتم نحاة العربية بدراسة الرتبة فدرسوا ما كان محفوظاً من الرتب ، وما لم يكن كذلك ، وتعد الرتبة من القوانين المؤثرة في تعيين الوظيفة النحوية([2]) .

كما يشير عبدالقاهر الجرجاني إلى ارتباط الترتيب في الكلام ارتباطاً وثيقاً بأنواع الكلمات المستخدمة وتطلب بعضها لبعض في السياق ، فيقول : (... لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، وأنك تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيئ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون حالاً أو تمييزاً وتتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى([3]) .

ويعدّ النص السابق من النصوص القيمة التي توضح اعتماد الوظائف النحوية بعضها على بعض في السياق اللغوي واختيار أبنية

([1]) المرجع السابق ص (٩٥)

([2]) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص (٢٠٨)

([3]) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص٩٨

معينة من الكلام لأبنية أخرى مخصوصة وفق ترتيب خاص تحدده العلاقات السياقية بين الكلمات كما سيأتي في مبحث العلاقات النحوية .

وفي إطار الحديث عن إدراك النحاة لمفهوم الوظيفة النحوية لابد من الإشارة إلى أنه من التطبيقات المهمة لمفهوم الوظيفة النحوية عند نحاة العربية ، تقسيمهم الكلام إلى عمدة وفضلة ،فهذا التقسيم يعتمد في الأساس على نوع الوظيفة النحوية وطبيعة عملها في الجملة من حيث علاقاتها بغيرها من الوظائف، فالعمدة عندهم ما لا يمكن أن تستغني عنه الجملة كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، والفضلة ما عدا ذلك([1]) . إلا أن هناك بعض الفضلات يتوجب أحياناً عدم الاستغناء عنها في الجملة لتوقف معنى الجملة وفائدتها عليها وذلك نحو قوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ)([2]) ف(لاعبين) فضلة (وهي حال من السماء) لا يمكن الاستغناء عنها وبدونها يغيب المعنى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء([3])

نجد أن الحال (كئيباً) عنصر لا يستغنى عنه في البيت وإلا تناقض المعنى فالتركيب وحده هو الذي يحدد العناصر التي تحتاجها الجملة لإكمال المعنى سواء كانت عمداً أم فضلات .

مفهوم الوظيفة النحوية عند علماء اللغة المحدثين :

([1]) انظر الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢ ، ص ١٦٩

([2]) سورة الأنبياء ، الآية ١٦

([3]) البيت لصالح بن عبدالقدوس ، ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٣ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، مج٢ /ص٩

المقصود بالوظائف النحوية للكلمات هو المعاني النحوية التي تحددها الكلمات في الجملة وهي تلك المعاني التي تدور حول ، ما إذا كانت الجملة نفياً أم تقريراً أم استفهاماً أم تمنياً أو نحوه ، أو ما يتعلق بالأدوار المختلفة التي تؤديها

العناصر المختلفة والتي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة([1]) .

والوظائف النحوية عند علماء اللغة المحدثين تنقسم بشكل عام إلى قسمين:

أ/ وظائف نحوية عامة : وهي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بنحو عام وتتمثل في دلالة الجمل على الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد ، وفي دلالاتها على الشرط والاستفهام ، ويدل على ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة وذلك باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى أداة . والوظائف النحوية العامة غالباً ما تؤدي بواسطة الأداة بأمثلتها المختلفة ، فالإستثناء يكون بأدوات الاستثناء ، والمعية تكون بواو المعية ، والتوكيد يكون بأدوات التوكيد ، والشرط والاستفهام بأدوات الشرط والاستفهام .

بينما يتم التعبير عن الإسناد وهو وظيفة عامة بالأسماء والصفات والضمائر والأفعال([2]) .

ب/ وظائف نحوية خاصة : وهي معاني الأبواب النحوية فكل كلمة تقع في باب من أبواب النحو تؤدي وظيفة ذلك الباب ، وذلك مثل وظيفة

([1]) انظر : حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، دار المعرفة الجامعية ، ط١ ١٩٩٨م ، ص (٦٢)

([2]) المرجع نفسه ص (٧٩)

الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، ووظيفة المفعولية التي يؤديها المفعول به ، والحالية التي يؤديها الحال ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز([1]) .

أما على المستوى التطبيقي في استخدام الوظائف النحوية الخاصة فإن كل قسم من أقسام الكلام ينهض بوظيفة خاصة من الوظائف النحوية وفق شروط معينة صرفية ونحوية .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلام تؤدي وظيفة الفاعل وأما بقية أقسام الكلام كالأفعال والظروف والأدوات فلا تصلح لتؤدي وظيفة الفاعلية ، فهو تمييز نحوي يمكن أن يفرق بين أقسام الكلمات وأنواعها .

([1]) انظر : فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص (٢١٢)

المبحث الثالث

الدراسة النحوية التوليدية التحويلية

تعد النظرية التوليدية التحويلية مدخلاً جديداً لتفسير الظواهر النحوية في الجملة حيث تمكن المنهج التوليدي التحويلي من تحليل الجمل التي عجز المنهج الشكلي عن تفسيرها فقد اتخذ المنهج التوليدي التحويلي قدرة المتكلم على إنشاء جمل لم يكن سمعها من قبل موضوعاً له ، وكان هدف الدراسة تعيين القواعد اللغوية الكامنة وراء الجملة بما يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أية لغة وتوضيح أي من التتابعات الكلامية تصلح لأن تشكل جملاً وأيها لا يصلح لذلك . وكذلك وصف البنية النحوية لكل جملة([1]) .

فقد قامت النظرية التوليدية التحويلية([2]) على أساس القدرة والأداء الكلامي ، ويشير مفهوم القدرة (comptence) إلى وعي المتكلم بلغته ، بينما يشير مفهوم الأداء (performance) إلى الجمل المنتجة وفق قواعد اللغة . وقد ارتبط بهذين المفهومين مفهومان آخران هما البنية العميقة (deep structute) والبنية السطحة (surface structure) .والبنية العميقة هي الأساس الذهني المجرد لمعنى معين ، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي([3]) .

([1]) انظر رمضان عبدالتواب :المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ص ١٨٧

([2]) صاحب النظرية نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) ولد في فيلادلفيا سنة ١٩٢٨م ، وحصل على الدكتوراة من الجامعة نفسها ببحث في البنية المنطقية للنظرية اللغوية Theelogical Structure theory Linguistic ، نشر تشومسكي كتاباً سنة ١٩٥٧م بعنوان البنى النحوية (Syntactic Structure) وهو يعد النواة الأولى للنظرية التوليدية التحويلية .

([3]) الجملة الأصولية : أو الجملة النواة هي الجملة البسيطة الصحيحة وفق قواعد اللغة .

يدل على ذلك المعنى ويجسده في صورة من صوره، وتعد الجملة الأصولية النواة الحتمية لفهم الجملة وتحديد معناها الدلالي([1]) .

وأن هنالك قوانين تنظم العلاقات بين التراكيب العميقة (الباطنية) والتراكيب السطحية (الظاهرية) للغة وتسمى هذه القوانين القوانين التحويلية.

وبناء على النظرية التحويلية ، هنالك أربعة مستويات للقوانين :

المستوى الأول : يتعلق بالتراكيب الأساسية للغة وهي التراكيب التي تقرر المعنى الأساس للجمل ، وتسمى (القوانين الأساسية) .

المستوى الثاني : يتعلق بالمفردات اللغوية التي يمكنها أن تحل محل عنصار التركيب الأساسي ، وفي هذا المستوى يتم تحليل المفردات ووصفها واعطاؤها خصائصها المهمة . وتسمى هذه القوانين (القوانين المفرداتية) .

المستوى الثالث : يتعلق بطرق تحويل التراكيب الأساسية أو العميقة إلى تراكيب ظاهرية ، والقوانين التي تقوم عليها طرق التحويل ، وتسمى (بالقوانين التحويلية)

المستوى الرابع : يتعلق بإعطاء التراكيب الظاهرية شكلها النهائي الصوتي أو الكتابي عن طريق قوانين تسمى (القوانين الموفيمة الصوتية)([2]) وأن الجمل الأساسية التوليدية يمكن أن تطلق في اللغة العربية على الجملة في أبسط صورها، والجملة في أبسط صورها تحتوي على فعل واحد وفاعل واحد أو مبتدأ واحد وخبر واحد .

وأبرز أنماط الجملة الأسمية الأساسية في اللغة العربية ما يلي :

([1]) انظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٥٨

([2]) محمد علي الخولي : دراسات لغوية ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ص ٥٣

أ/ اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند = (مبتدأ + خبر)

ب/ شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه = (خبر + مبتدأ)

ج/ اسم معرفة + اسم معرفة (هو المبتدأ بعينه) = مسند إليه + مسند = (مبتدأ + خبر)

أما أبرز أنماط الجملة الفعلية الأساسية (التولدية) فهي :

أ/ فعل + اسم مرفوع (أو ما يحل محله ظاهراً أو مستتراً) = (فعل لازم + فاعل)

ب/ فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مقدراً) + اسم منصوب (مفعول به) +...= فعل متعد + فاعل + مفعول به(١) +مفعول به (٢) .

ج/ فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل([1])

والجمل السابقة تعد جملاً أساسية (توليديه) هدفها الأساسي إفادة المخاطب بالحكم الذي تضمنته الجملة .

أما الجمل التحويلية فهي عبارة عن تلك الجمل التي يتم تحويلها من الجمل الأساسية بواسطة قوانين التحويل ، وهي ترجع جميعاً في معناها إلى معنى ذهني مجرد واحد اشتقت منه جميع التحويلات ، وعلى سبيل المثال فإن الجمل الآتية :

١/ طور العلماء العرب العلوم .

٢/ العلوم طورها العلماء العرب

٣/ العلماء العرب طوروا العلوم

٤/ العلماء العرب هم الذين طوروا العلوم .

([1]) خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتركيبها ، ص٨٧

٥/ طورت العلوم من قبل العلماء العرب([1]) .

ترجع جميعا إلى معنى واحد هو إسناد تطوير العلوم للعلماء العرب ، وإن تباينت الأساليب في تأدية المعنى .

ومن أهم عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي:

أ/ عملية التقديم : ويتم فيها تقديم أحد عناصر الجملة الأساسية ، وذلك وذلك مثل: (انتصر خالد في المعركة) ⟵خالد انتصر في المعركة

تمثل كما يلي : انتصر + خالد + في المعركة ⟵ خالد + انتصر + في المعركة

فعل + فاعل + (جار ومجرور) ⟵فاعل + فعل + (جار ومجرور).

أو انتصر خالد في المعركة ⟵في المعركة انتصر خالد .

وتمثل كما يلي :

انتصر + خالد + في المعركة ⟵في المعركة + انتصر + خالد

= فعل + فاعل + (جار ومجرور)⟵ (جار ومجرور) + فعل + فاعل .

أو انتصر خالد في المعركة ⟵انتصر في المعركة خالد

وتمثل كما يلي :

فعل + فاعل + جار ومجرور ⟵فعل + جار ومجرور + فاعل

ب/ عملية الحذف : ويتم فيها حذف أحد العناصر من الجملة الأساسية وذلك مثل :

كسر الولد الزجاج ⟵كسر الزجاج

وتمثل كما يلي :

فعل + فاعل + مفعول به ⟵ فعل + نائب فاعل (سد مسد الفاعل) .

([1]) انظر : محمد علي الخولي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص١٠

ج/ عملية الاستبدال ويطلق عليها الإحلال كما يطلق عليها النسخ وهو تكرار عنصر من عناصر الجملة نتيجة تحويله من مكانه ثم تعويض عنصر آخر من المكان الذي حول عنه وذلك مثل([1]) :

رفع الله السماء السماء رفعها الله ..

وتمثل كما يلي :

رفع الله السماء ←—— السماء رفع السماء الله = السماء رفعها الله

فعل + اسم مرفوع (فاعل) + مفعول به ←—— مفعول به + فعل + مفعول به (اسم مكرر) + فاعل مفعول به + فعل + ضمير (مستبدل من الاسم المفعول) + فاعل .

فالعنصر المستبدل طابق المفعول به لأنه مبدل منه .

د/ عملية التعويض : ويتم فيها استبدال عنصر بعنصر آخر ليحل محله وذلك مثل:

جرح الولد الولد ←—— جرح الولد نفسه([2]) .

ويمكن تمثيلها كما يلي :

فعل + اسم مرفوع (نائب فاعل) + اسم مرفوع (مكرر) فعل + اسم مرفوع (سد مسد الفاعل) + اسم (معوض من الاسم الأول) + ضمير (مرتبط بالاسم الأول)

كما أنه يمكن أن يجمع في الجملة الواحدة أكثر من عنصر من عناصر التحويل المختلفة .

([1]) انظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتركيبها ، ص (٦٦ – ٦٧) وانظر : محمد علي الخولي : دراسات لغوية ، ص٦٠

([2]) محمد علي الخولي : دراسات لغوية ص٦٧

ومن جانب آخر فإنه من الممكن تطبيق القوانين التحويلية بصورة موسعة في اللغة العربية للكشف عن أنماط الجمل المختلفة المشتقة من الجملة الأساسية (التوليدية) والتي قد تفيد معان متباينة بتباين القوانين التحويلية التي تطبق عليها ، ومن أهم القوانين التحويلية التي يمكن استخدامها للكشف عن تلك الأنماط ما يلي :

أ/ قانون الترتيب : وهو ما عرف في العربية (بالتقديم والتأخير) وهو أكثر عناصر التحويل وضوحاً لأن المتكلم يعمد إلى كلمة حقها التأخير فيما جاء عن النحاة فيقدمها ، أو إلى كلمة حقها التقديم فيؤخرها وذلك لإفادة معنى يقصد إليه ، فالكلمات كما يقول الجرجاني (تقتفي في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس) ([1]) .

وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير في الجملة ودوره في المعنى بقوله : (... فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك ضرب زيداً عبدالله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعني ، وإن كانا جميعاً يهمانهم وبعنيانهم)([2]) .

والتقديم والتأخير في العربية يكون لمعنى يتعلق بالبنية الداخلية للتركيب وهو أمر تقوم عليه أسرار العربية ، فهو وسيلة لتوضيح المعنى العميق والدلالة البعيدة([3]) .

([1]) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص٤٠

([2]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج١ / ص٣٤

([3]) خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتركيبها ، ص٨٩

ومن أمثلته في اللغة العربية قوله تعالى(وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)([1])

والتركيب الأساس للجملة (التركيب الباطن) في الآية السابقة هو:

و + أنبتكم + الله + من الأرض

وهو عبارة عن جملة فعلية مخبرة عن إثبات الخلق والإنشاء إلى الله (إسناد الإنبات إلى الله تعالى) .

ويمكن تمثيل التحويل (التركيب الظاهر) فيها كما يلي :

و + أنبتكم + الله + من الأرض ← و + الله + أبنتكم + ... + من الأرض .

= أداة + فعل + فاعل + جار ومجرور ← أداة + فاعل + فعل + (جار ومجرور)

وعليه فالجملة في الآية السابقة جملة تحويلية فعلية قدم فيها الفاعل على الفعل للتوكيد ، وذلك إمعاناً في إقرار إثبات الحكم الذي تضمنته الجملة للفاعل وهو الله عز وجل .

ومن أمثلته أيضاً تقديم المفعول على الفعل لإفادة معنى وذلك كما في قوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً)([2]) ..

والتركيب الأساس للجملة في الآية السابقة هو :

أ+ أتخذ + غير الله + ولياً ←أ + غير الله + أتخذ + ولياً وهو عبارة عن جملة فعلية الاستفهام فيها عن الفعل .

ويمكن تمثيل التحويل (التركيب الظاهر) فيها كما يلي:

([1]) سورة نوح ، الآية ١٧

([2]) سورة الأنعام ، الآية ١٤

أداة استفهام + فعل + مفعول به (مضاف ومضاف إليه) + اسم (مفعول به ثان) أداة استفهام + مفعول به (مضاف ومضاف إليه) + فعل + فاعل (ضمير مستتر تقديره أنا) + ... + اسم .

ومما سبق يمكن القول بأن الجملة في الآية جملة تحويلية فعلية تقدم فيها المفعول به وهو (غير) على الفعل (أتخذ) وأن معنى الآية يكون بمثابة أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ أو أيرضى عامل لنفسه أن يفعل ذلك ؟ وأنه لا يمكن إفادة هذا المعنى إذا لم يتقدم المفعول([1]) .

وأنه باستخدام قانون التقديم اتضح المعنى المراد من الاستفهام في الآية .

وبصفة عامة فإن نقل المورفيم (أو الكلمة) من موقع إلى موقع جديد يغير نمط الجملة فينقل معناه إلى معنى جديد يرتبط بالمعنى الأول بعنصر من عناصر التحويل ولمزيد من الإيضاح فإن جملة (أكرم خالد علياً) أساسية (توليدية) فعلية لا تركيز فيها على أي جزء من أجزائها (أي الجملة خبرية ملقاة لخالي الذهن) هدفها نقل الخبر في صورته المجردة .

أما إذا قصد المتكلم العناية بأي جزء من أجزائها فإنه يقدمه ليفهم السامع (أو المخاطب) معنى جديداً ، فيقول (خالد أكرم علياً) ، أو (عليا أكرمه خالد) وفي كلا الحالتين فإن الجملة تسمى جملة فعلية تحويلية تقدم فاعلها على الفعل في الأولى ، وتقدم مفعولها على الفعل والفاعل في الثانية ، وجاء التقديم فيهما (أي الجملتين) لغرض التوكيد ، ومن جانب آخر فإن التغيير الذي حدث في الجملتين السابقتين يعد تغييراً شكلياً في مبناهما وهو تغير لا يؤثر على فعلية الجملة ، وكذلك الحال في مثل جملة (الرسول محمد) فإن محمد هو المبتدأ تأخر أم تقدم ولا تكون كلمة (الرسول) مبتدأ (وذلك لأن الحكم يقوم على الذوات) .

([1]) انظر : الجرجاني : دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد رضوان الداية ، وفائز الداية ، ص٤٦

والجملة تعد جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مقدم على المبتدأ لغرض التوكيد وجملتها الأساسية التوليدية هي (محمد رسول)([1]) .

ب/ قانون الزيادة : ويقصد به زيادة عنصر ما من عناصر التحويل على الجملة الأساسية (التوليدية) ، وقد عرفت عناصر الزيادة في الجملة في اللغة العربية بالفضلات التي تضاف للجملة الأساسية لتحقيق زيادة في المعنى .

فهنالك عناصر زيادة تدخل على الجملة الأساسية (التوليدية) الفعلية وأُخر تدخل على الجملة الأساسية الأسمية فتؤدي معنى جديداً يضاف إليها فتتحول الجملة إلى تحويلية اسمية أو فعلية ، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو الخبر أو الفعل ، ولا يكون لهذه الحركة دور وإنما تكون حركة اقتضاء ليس غير وإنما الدور يكون للعنصر نفسه ، فمثلاً جملة (على مجتهد) إذا أضيف إليها عنصر تحولي مثل كان أو إحدى أخواتها تصبح :

(كان علي مجتهداً) ، فالفتحة الدالة على النصب (في مجتهداً خبر لكان) إنما هي حركة اقتضاء([2]) ، وكان عنصر زمن .

وكذلك الفتحة الدالة على النصب (في علياً اسم لإن) في جملة : (إن علياً مجتهد) حركة اقتصاها وجود (إن) في الجملة و(إن) هنا عنصر توكيد ، والجملة جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد (إن) أما جملة (ليس على بمجتهد) ، (فليس) فيها عنصر نفي ، و(مجتهد) خبر أخذ الكسرة اقتضاء للباء ، فالجملة تتكون من : عنصر نفي (مسند إليه

([1]) انظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص٩٤

([2]) انظر : السيوطي : همع الهوامع ، ج١ / ص(١١١)

(مبتدأ) + مسند مؤكد (خبر)) وهي جملة تحويلية اسمية منفية المسند فيها مؤكد في النفي([1]) .

وقد يجتمع أكثر من عنصر من عناصر التحويل في الجملة الاسمية لإفادة أكثر من معنى تحويلي في الجملة وذلك مثل : علي كان مجتهداً . والجملة الأساسية قبل التحويل كانت (علي مجتهد) ، ثم دخلها عنصر الزيادة (كان) وهو عنصر زمن ، فأصبحت (كان عليّ مجتهداً) (فأخذ الخبر الفتحة اقتضاء لدخول كان ، وبعدها تقدم المبتدأ وهو علي على كان لإفادة التخصيص والضمير المستتر بعد (كان) توكيد لعلي([2]) .

ويمكن تمثيل ما حدث في الجملة السابقة من تحويل على النحو التالي : علي-مجتهد كان علي مجتهدا عليّ كان مجتهداً

= مبتدأ + خبر ← عنصر زمن + مبتدأ + خبر (أخذ الفتحة اقتضاء لكان) ← مبتدأ + عنصر زمن + ضمير (مستتر تقديره هو) + خبر (أخذ الفتحة اقتضاء لكان)

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)([3]) فقد قدم خبر كان على اسمها زيادة في التوكيد .

وقد تكون عناصر التحويل المجتمعة في الجملة الواحدة دالة على معنى واحد كالتوكيد مثلاً ، وذلك مثل قوله عز وجل (وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)([4]) فالجملة جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين والخبر فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات ، وعناصر التوكيد في الجملة هي : واو القسم في بداية الجملة (إنّ) ولام الابتداء الداخلة على خبر إن .

([1]) انظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص (١٠٤)

([2]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

([3]) سورة الروم ، الآية (٤٧)

([4]) سورة العصر ، الآية (١ – ٢)

ومن العناصر التحويلية التي تدخل على الجملة لتفيد معنى غير الذي كانت عليه قبل التحويل ، أدوات الاستفهام([1]) ، ومن أمثلة ذلك : هل نصر المظلوم ؟

فالجملة أصلها قبل التحويل نصر المظلوم وهو جملة أساسية خبرية مثبتة خالية من أدوات التوكيد ، أصبحت بالتحويل جملة توليدية فعلية انشائية دالة على الاستفهام .

أما جملة : أعليّ قائم ، وجملة أقائم علي ؟

فكلتاهما محولة عن جملة عليّ قائم .

وأن الاستفهام في الأولى قائم على التشكيك في نسبة الحدث لعلي ، أما في الثانية فإن الاستفهام فيها قائم على التشكيك في الحدث نفسه، وكلا الجمليتن جملة تحويلية اسمية الإسناد فيها قائم بين (قائم) و (علي) فعلي هو المسند إليه ..

وأن تقديم الخبر (قائم) على (علي) جاء لإفادة معنى .

وبالنظر للجملتين السابقتين فإن مجريات التحليل وفق النظرية التوليدية التحويلية تؤكد اتجاه الكوفيين في القول بأن قائم خبر مقدم ، وعليه أن أي جملة جاءت على هذا النمط جملة تحويلية اسمية .

وهذا القول يغني عن الخلط الذي وقع فيه النحاة بقولهم إنّ الاسم الواقع بعد وصف اعتمد على نفي أو استفهام يعرب فاعلاً سد مسد الخبر([2]) .

وأنه على هذا الاعتبار فإن لفظ (علي) في جملة (أقائم علي) يكون مسنداً إليه ومسنداً في آن واحد ، وهذا الاعتبار يجعل تصنيف الجملة السابقة غير واضح فلأي نوع من أنواع الجمل يمكن أن تضم الفعلية أم الاسمية،

([1]) انظر خليل احمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ص (١٠٨)

([2]) انظر : ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١ / ص١٨٩

لذلك فإن الباحثة ترجح في إعراب مثل هذه الأنماط من الجمل أن يكون (قائم خبراً مقدماً (وعلي) مبتدأ مؤخراً.

أما عناصر التحويل بالزيادة التي تدخل على الجملة التوليدية (الأساسية) الفعلية فهي على ثلاثة أنواع :

أ/ أدوات تلحق بالجملة الفعلية الأساسية فتحول معناها وذلك نحو : قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)([1]) (سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى) ([2]) (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)([3]) .

لإفادة التحقيق في الأولى بدخول قد عليها، والاستقبال في الثانية وذلك بدخول السين (على الفعل نقرئك) أما الآية الثالثة فإن دخول (لم) و(لن) في الآية أفاد النفي إلا أن النفي (بلم) في بداية الآية لنفي الفعل في الماضي والنفي (بلن) في آخرها لنفي الفعل في المستقبل .

ب/ ألفاظ تلحق بالجملة الفعلية فتحول معناها أما بتخصيص الحدث الذي يدل عليه الفعل أو زمنه أو لإيضاح النسبة في علاقة الإسناد ، أو لإيضاح التبعية في أحد أركان الجملة([4]) .

ومن أمثلة عناصر التحويل ، التي تلحق بالجملة الأساسية الفعلية لإفادة تخصيص الحدث ما أطلق عليه النحاة في الجملة (المفعول لأجله) وهو يبين وقوع الحدث وذلك نحو : ضربت ابني تأديباً .

وهي جملة فعلية تحويلية أصلها (ضربت ابني) جملة خبرية أساسية خالية من المعاني الإضافية ، فلما أراد المتكلم أن يوضح علة وقوع الحدث فيها أضاف عليها كلمة (تأديباً) لتخصيص الحدث ، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما

([1]) سورة الشمس ، الآية (٩)

([2]) سورة الأعلى ، الآية (٦)

([3]) سورة البقرة ، الآية (٢٤)

([4]) انظر صلاح الدين صالح حسنين : دراسات في علم اللغة ، ص (١٨٣)

عرف عند النحاة في الجملة (بالمفعول معه) وذلك نحو : لعبت والطفل ، فخصص فيها حدث اللعب بالمصاحبة فهي جملة فعلية تحويلية أصلها التوليدي (لعبت) ثم أضيف عليها لفظ (والطفل) للتخصيص .

أما الألفاظ التي تضاف إلى الجملة الفعلية التوليدية الأساسية لإفادة تخصيص الفاعل المسند إليه ، أو المفعول ما أطلق عليه النحاة (الحال) في الجملة ، وهي لتخصيص هيئة الفاعل أو المفعول([1]) .

وذلك نحو : جاء زيد راكباً ، وشاهدت صديقي مبتسماً .

والجملتان الأساسيتان (التوليديتان) للجمليتين السابقتين هما : (جاء زيد) ، و(شاهدت صديقي) .

ثم جاءت عناصر التحويل فيهما لإفادة تخصيص الفاعل في الأولى وتخصيص المفعول في الثانية .

أما التمييز فإنه من الألفاظ التي تضاف إلى الجملة فتعيد تخصيص الفاعل أو المفعول به أو الخبر وذلك برفع الإبهام عنها([2]) ومن أمثلة ذلك :

أ/ طاب محمد نفساً .

فكلمة (نفساً) أزالت الإبهام في جهة الإسناد وخصصته ، وهي جملة تحويلية فعلية ، أصلها قبل التحويل (طاب محمد) .

ب/ غرست الأرض شجراً :

فكلمة (شجراً) رفعت الإبهام المتعلق بالمفعول به وهو الأرض) وخصصته .

ج/ عندي شبر أرضاً .

([1])صلاح الدين صالح حسنين ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، ص (١٨٦)

([2]) انظر المرجع السابق ، ص(١٨٧)

فقد رفعت كلمة (أرضاً) الإبهام عن الخبر .

٣/ الحذف : وهو عنصر من عناصر التحويل يعني النقص في الجملة التوليدية (الاساسية) الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى وتبقى الجملة معه مفيدة على صفتها التي كانت عليها قبل التحويل([١]).

فمثلاً في الإجابة عن سؤال من حضر ؟ فتقول علي ، فإن كلمة (علي) تعد جملة تحويلية فعلية حذف منها الفعل لقصد الإيجاز ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)([٢]) ، أي عشر حسنات أمثالها فحذف المضاف إليه إيجازاً وذلك لدلالة السياق عليه .

٤/ الحركة الإعرابية ، وتعد الحركة الإعرابية عنصراً من عناصر التحويل في الجملة ، وأن تغير الحركة في الجملة ينبئ عن معنى جديد يحدده السياق الذي قيلت فيه الجملة ،ويظهر ذلك في بعض الأبواب النحوية:كالتحذير والإغراء وغيرهما(٣) .

ومن أمثلة ذلك في التحذير قولك : (الأسد) هي جملة تحولية أصلها التوليدي (هذا الأسد) ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو السياق الذي تقال فيه فأصبحت كلمة (الأسد) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية بسيطة كما يرى خليل عمايرة([٤]) . إلا أن الباحثة ترى أنه يمكن أن يكون هنالك وجه آخر للتحويل الذي جرى في (الأسد) وأن أصلها التوليدي (هذا أسد) فدخلت (أل) على (أسد) بعد حذف الإشارة فأصبحت (الأسد) وذلك للعهد ، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر عن

([١]) خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص (١٣٤)

([٢]) سورة الأنعام ، الآية (١٦٠)

([٣]) انظر : خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ص (١٦١)

([٤]) انظر : خليل أحمد عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها ص١٦١

معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية (الأساسية) وعنه في الجملة التحويلية بالحذف غير في أحد أجزاء الكلمة وهو (فونيم) الإعراب ، فغيّر الحركة من الضمة إلى الفتحة ليشير إلى معنى التحذير دون الحاجة إلى تقدير (محذوف) فالسياق وحده يكفي لفهم الجملة([1]) .

وعلى ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى امكانية تحليل الأمثلة التي تدل على الإغراء بالكيفية السابقة التي جرى عليها في التحذير إلا أن المعنى سينتقل إلى الإغراء كما في قولك : الكتاب .

٥/ التنغيم : عندما يضاف التنغيم لجملة ما فإنه بلا شك يغير معناها ويتضح ذلك بتغير النغمة التي تنطق بها الكلمة المعنية فالنغمة المستوية تكون في الجمل الخبرية والصاعدة تكون في جملة الاستفهام والأمر كما يكون في النغمة الهابطة في الندبة والتفجع ([2]) .

فقد فرق النحاة بين الجملة التقريرية الخبرية والجملة الاستفهامية باحتواء الثانية على نغمة صوتية معينة ومن ذلك قوله تعالى : (قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ)([3]) .

فالآية السابقة تقرأ فيها (جزاؤه) الأولى بنغمة صاعدة تدل على الاستفهام فقط ، وفي الثانية تقرأ بنغمة صاعدة أيضاً لتدل على الاستفهام الإنكاري وفي الثالثة تقرأ كلمة (جزاؤه) بنغمة مستوية تدل على التقرير.

ومن كل ما سبق فقد بدا للباحثة بعض الأمور المتعلقة بالدراسة النحوية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية :

([1]) انظر : المرجع السابق ، ص (١٦٢)

([2]) المرجع السابق ، ص (١٦٤)

([3]) سورة يوسف ، الآية (٧٤- ٧٥)

١/ إن المعاني في الجملة تتنامى من التراكيب البسيطة (في الجملة التوليدية) القائمة على فكرة الإسناد فقط إلى تراكيب أخرى تستفاد معانيها من التحويل بالزيادة ، وقد عرف قديماً أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

٢/ أن التحويل بواسطة الحذف في الجملة التحويلية يكشف عن براعة العربية في الإيجاز والاختصار بأبين الطرق واسهلها فظاهرة الإيجاز من أبرز المميزات التي امتازت بها العربية عن غيرها من اللغات الأخرى .

٣/ إن التحويل في الجملة بواسطة التقديم يعضد فكرة الاهتمام بأحد عناصر الجملة التي قال بها النحاة قديماً إلا أنه يضيف أن العنصر المتقدم لا يغير في تصنيف الجملة (إلى أسمية أو فعلية) في أغلب الأحيان مما يساعد عن الكشف عن أنماط الجملة دون تكلف مما يقي الباحثين شر القول بالتأويل والتقدير الذي ذهب إليه نحاة العربية ، وذلك بإثبات أن الفكرة الأساسية في الجمل تقوم على الإسناد بغض النظر عن تقدم أحد عناصره أو تأخره .

الفصل الرابع

العلاقات اللغوية في النظام النحوي

- العلاقات الصوتية
- العلاقات الصرفية
- العلاقات المعنوية
- دور النظام اللغوي في تحليل الجملة العربية

المبحث الأول

العلاقات الصوتية في النظام النحوي

إن الدراسة النحوية المتكاملة لا تتم إلا بالنظر للجوانب الصوتية والصرفية والدلالية التي يقوم عليها بناء التراكيب اللغوية السليمة ، وأن هذه الجوانب اللغوية المختلفة تلعب دوراً كبيراً في علاقات النظام النحوي .

وسأبدأ الدراسة في هذا الفصل بالوقوف على الجوانب الصوتية التي أفادت منها الدراسات النحوية في بناء علاقاتها في التراكيب المختلفة مع الوقوف على أهمّ ما توصلت إليه الدراسات الحديثة في توجيه بعض القضايا النحوية ومناقشة ذلك .

وفي البداية لا بد من الوقوف على الدور الذي تقوم به الأصوات اللغوية المختلفة في بناء الكلمات وتشكيلها .

ففي العربية نجد أن أصول الكلمات لا تعرف إلا بالأصوات الصحيحة (الصامتة) وأن الحركات القصار أو الطوال تتبع هذه الأصوات الصحيحة للتعبير عن تفرع الأجناس اللغوية المختلفة من تلك الأصول ، وأن أصول الكلمات تتمثل بالمادة المعجمية لتلك الكلمات أو هيئات بنائها التي وضعت عليها .

وبهذه الطريقة يمكن اشتقاق عدد من الألفاظ من المادة اللغوية الواحدة ،وهي تعتبر من أهم الوسائل التي تتبعها العربية في توليد ألفاظها ، فعلى سبيل المثال وبناء على ما سبق يمكن أن يولّد من الأصل الثلاثي أو المادة المعجمية الثلاثية صوراً لغوية تعبّر عن الوظائف النحوية المختلفة([1]) ، وذلك نحو :

([1]) انظر : ج فندريس : اللغة تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص –المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ط ١٩٥٠م ، ص ١١٣-١١٤

(ع ل م) التي يمكن أن يشتق منها بإضافة الحركات ما يأتي :

(عِلْم ، عَلِمَ ، عُلِمَ ، عالَم ، عُلوم ، عالِم ، عَليم ، عَلَم) كما أنه من الممكن توليد ألفاظ جديدة عن طريق إضافة أصوات أخرى للمادة الأصلية أو عن طريق تكرار أحد أصولها ، وقد عرفت تلك الأصوات بأحرف الزيادة المتمثلة في (سألتمونيها) وبهذه الطريقة يمكن إنتاج أجناس لغوية أخرى من المادة نفسها ، وذلك عن طريق إلصاق هذه الزوائد في أوائل الكلمات أو وسطها أو آخرها وذلك نحو :

(اعلم ، يعلم ، استعلام ، علاّم ، مَعْلوم ، عِلْمي)

وتدرس هذه الأصوات التي تمثل أحرف الزيادة في المستوى الصرفي تحت عنوان (المورفيمات الصوتية) ، وذلك لأن المستويات اللغوية متكاملة ولا توجد حدود فاصلة بينها .

دور الحركات في الدراسة النحوية :

تلعب أصوات المدّ العربية بالمغايرة دوراً كبيراً في التفريق بين طائفة من الفصائل اللغوية وذلك على النحو التالي :

١ / تغيير حركة ضمير الفاعل المتصل (تُ) من الضمة إلى الفتحة (تَ) إلى الكسرة (تِ) للدلالة على تنوع الشخص القائم بالفعل من متكلم في (كتبتُ) إلى مخاطب مذكر في (كتبتَ) ومخاطب مؤنث في (كتبتِ) .

٢ / المغايرة في الحركات بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول وذلك مثل :

فَعَل ← فُعِل ، كَتَبَ ← كُتِبَ

فالمغايرة من الفتح إلى الضم ، ومن الفتح إلى الكسر في كل من الأفعال الماضية تقتضي في كل حالة مسنداً إليه مغايراً أيضاً .

٣ / المغايرة بين المفرد وجمع التكسير وذلك كما في قولك :

جَمَل ← جِمال ، وجِمْل ← أَحْمَال ، وحمار ← حَمير

٤ / المغايرة في حركات الإعراب القصيرة بين الرفع بالضمة في مقابل النصب بالفتحة والجر بالكسرة ، فالفاعل يغاير المفعول في حركة آخره وكذلك يغاير المضاف إليه([1]) .

كما أن هنالك مغايرة في حركات الإعراب بين الحركات الطويلة وذلك كما في :

أ / المغايرة التي نجدها في إعراب جمع المذكر السالم بين الرفع بالضمة الطويلة في مقابل النصب والجر بالكسرة الطويلة .

ب / المغايرة التي نجدها في إعراب المثنى بين الرفع بالحركة الطويلة في مقابل النصب والجر بالكسرة الطويلة .

ج / المغايرة التي نجدها في إعراب الأسماء الستة بين الرفع بالضمة الطويلة في مقابل النصب بالفتحة الطويلة والجر بالكسرة الطويلة .

كما أن للحركات دوراً في كيفية إعراب الأسماء المبنية وذلك كما في :

أ / اسم الإشارة (ذا) الذي يتكون صوتياً من (ذ + – –) = (ص+ ح ح) فهو ينتهي بفتحة طويلة يكون مبنياً عليها ، وعليه فإن إعرابه في مثل قوله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)([2]) .

فإن (ذا) من قوله (هذا) تعرب على أنها اسم إشارة مبني على الحركة الطويلة في محل نصب اسم إن ، ولا يقال فيه كما قال النحاة إنّه مبني على السكون وذلك لأن الحركة تعاقب السكون .

([1]) انظر : فاضل غالب المطلبي – في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) دار الحرية للطباعة –بغداد ١٩٨٤م

([2]) سورة الواقعة الاية ٩٥

ب / اسم الموصول (الذي) يتكون صوتياً من (ء+ل+ل +– +ذ + –+–)
= (ء - ل / ل – / ذ – –) = (ص ح ص / ص ح / ص ح ح) وهو ينتهي بحركة طويلة وعليه فإن إعرابه في قولهم :

رأيت الذي فاز بالجائزة ، يكون على أنه مفعول به مبني على الكسرة الطويلة في محل نصب([1]) .

وذلك ينطبق على جميع الأسماء المبنية التي تنتهي بحركة طويلة .

كما أنّ إعراب هذه الأسماء المبنية على الحركات الطويلة قد يختصر للبناء على الحركات القصيرة وذلك لعوارض صوتية تتعلق بالنظام المقطعي للغة العربية ، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية :

أ / هذا الولدُ مجتهدٌ

والشاهد فيه في إعراب (هذا) إذ إنّ

ها : أداة تنبيه

ذا : اسم إشارة مبني على الفتح الطويل المتحقق كتابة لا نطقاً في محل رفع مبتدأ

فقد اختصرت الفتحة الطويلة في الإعراب لتجنب الثقل الذي ينجم عن وقوع مقطع من النوع الرابع (ص ح ح ص) في وسط الجملة ، ويتضح ذلك بالتحليل التالي :

أ / هذا الولد = ها + ذال + وَ + لَ + دُ

ص ح ح + ص ح ح ص + ص ح + ص ح +ص ح

= (ص ح ح / ص ح ح ص / ص ح / ص ح /ص ح)

ب / هاذلولد = ها +ذل + وَ+ لَ + دُ

([1]) انظر : حازم علي كمال الدين ، دراسة في علم الأصوات ، مكتبة الاداب –ط١ – ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م ، ص ٢٧٨

ص ح ح + ص ح ص + ص ح+ ص ح+ ص ح

= (ص ح ح / ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح)

وبالنظر للمثالين السابقين نلاحظ أن المقطع / ص ح ح ص / اختصر إلى / ص ح ص / وذلك لتجنب الثقل في وسط الجملة

وما جاء في التحليل السابق يمكن أن ينطبق على المثال التالي :

جاء الذي انتصر

فإن الجملة بدون اختصار الحركة تكون على النحو التالي :

جاء الذي انتصر (جا / ء ل / ل/ ذين / تَ / ص /ر) ⟵

(ص ح ح / ص ح ص / /ص ح/ ص ح ح ص / ص ح / ص ح / ص ح)

وأن باختصار الحركة تكون الجملة على النحو التالي :

جاءلذنتصر([1]) (جا /ء ل / ل /ذن / ت / ص / ر) ⟵

(ص ح ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح)

وهذا الاختصار المقطعي يمكن تطبيقه على كل اسم مبني على الحركة الطويلة عندما يأتي في مثل هذا الموضع .

وللحركات الطويلة دور في إعراب الاسم المقصور (وهو ما كان آخره ألف لازمة) والنحويون يقدرون عليه حركات الإعراب ، وليس الأمر كذلك إذ من الممكن أن يلحق بالأسماء المبنية للزومه حالة واحدة في التراكيب المختلفة ، ويكون بناؤه على الألف([2]) .

([1])انظر : حازم علي كمال الدين ، دراسة في علم الأصوات ص ٢٨٣-٢٨٤

([2]) المرجع السابق ص٢٨٠

ومن جهة أخرى فإن للحركات أثراً في إعراب الفعل المضارع معتل الآخر في حالة الجزم .

فقد أجمع النحاة على أن حروف العلة في الفعل المضارع نحو :

(يخشى ، ويغزو ، ويرمي) تحذف عند وجود الجازم

والواقع أن هذه الحروف (وهي حروف مدّ) لا تحذف كلياً وإنما تقصّر لحركة واحدة ، يقول عنها النحاة إنها دليل على الحرف المحذوف ، وهي في واقع الأمر ليست دليلاً عليه وإنما هي جزء منه .

وعليه فإن إعراب هذه الأفعال في حالة الجزم يكون بتقصير الحركة الطويلة([1]) وعلى سبيل المثال فإن الفعل (تسعَ) في جملة (لم تسعَ فاطمة إلى الشر) يعرب على أنه مجزوم بلم وعلامة جزمه تقصير الحركة الطويلة .

دور التنغيم في الدراسة النحوية :

إن التنغيم يعدّ من الظواهر الصوتية المهمة في عملية الفهم والإفهام وتصنيف الجمل إلى أنماطها النحوية والدلالية ، وقد كان علماء العربية على وعي تام به إلا أنه لم تظهر في التراث العربي دراسات علمية شاملة لموضوع التنغيم تكشف عن ماهيته وتبين أنواعه ودرجاته ، فقد تناول سيبويه شيئاً من التنغيم في باب الندبة قائلاً : (... اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون بها)([2]) أي كأنهم يعطونها نمطاً خاصاً من التنغيم .

([1]) حازم علي كمال الدين : دراسة علم الأصوات ، ص ١٨٦

([2]) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ج٢- ص٢٢٠

وقد عرف التنغيم حديثاً بأنه مصطلح يدل على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام ، وفيه تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى المفردة أو الجملة والعبارة([1]) .

والتنغيم في اللغة العربية يصاحب الفواصل الصوتية (كالوقفة والسكتة والاستراحة) ، وهو يعد عاملاً مهماً في الإفصاح عن المعاني السياقية في الجمل والعبارات فهو يعين في تحليل التراكيب النحوية تحليلاً دقيقاً لا ينفك عن القواعد اللغوية الصحيحة للتراكيب وما يراد بها من معان([2]).

كما أن التنغيم بأنماطه المختلفة يعدّ عاملاً أساسياً في بيان أن المنطوق مكتمل في مبناه ومعناه أم غير مكتمل ، ويتمثل ذلك بجلاء في الجمل الشرطية ، فجملة الشرط تنتهي بنغمة صاعدة لتدل على عدم اكتمال الكلام ، وأَن اكتماله يكون بجملة جواب الشرط التي تنتهي بنغمة هابطة ويعبر عن ذلك كتابة بوجود فاصلة بين طرفي جملة الشرط ، من ذلك قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)([3]) ، وقد يربط بين طرفي جملة الشرط بالفاء من ذلك قوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ)([4]) .

ويشبه الجملة الشرطية في الربط من طرفي الجملة بالتنغيم تلك الجمل التي تحتوي على أدوات الربط مثل : كلما ، لو ، لولا([5]) ، وذلك

كما في قوله تعالى: (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ)([1]) .

([1]) حلمي خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ص ٨٢

([2]) انظر : كمال محمد بشر – علم الأصوات ص ٥٥٤

([3]) سورة النساء آية ١٢٣

([4]) سورة يونس الآية ١٠٧

([5]) انظر : كمال محمد بشر : علم الأصوات –مرجع سابق ص ٥٤٢

وقوله جلّ وعلا : (لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)([2])

وقوله تعالى : (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً)([3])

فالجزء الأول من الجمل السابقة في الآيات الكريمة ينطق بنغمة صاعدة للدلالة على عدم اكتمال المعنى ، وأن الجزء الثاني منها ينطق بنغمة هابطة للدلالة على عدم اكتمال المعنى ، وأَن الفصل بين أجزاء الجملة هنا يكون على نية الوصل .

ومن أهم الوظائف النحوية للتنغيم ما يأتي :

١ / إن التنغيم يعد أساساً مهماً في التفريق بين أنماط الجمل المختلفة ، فالجمل الاستفهامية في اللغة العربية غالباً ما تنتهي بنغمة صاعدة ، تعد وقفة معلقة تفيد ارتباط السؤال بما يتمه ويكمل معناه ، ويرمز لها في الكتابة بالرمز (؟) بينما تنتهي الجمل التقريرية بنغمة هابطة تعدّ وقفة كاملة تفيد اكتمال الكلام معنى ومبنى([4]) .

فمن الجمل ما يحمل أداة الاستفهام ويتعرف على الاستفهام فيها بالتنغيم إلى جانب الأداة ، وذلك مثل قوله تعالى : (أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمْ الْعِزَّةَ)([5]) .

كما أن هناك جملاً تحتوي على أداة الاستفهام ولكن طريقة تنغيمها لا تدل على الاستفهام ، وهي تعد من الجمل التقريرية ، وذلك مثل قوله تعالى:(هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)([6]) أي قد أتى على الإنسان

ومن ذلك أيضاً الشاهد النحوي المعروف في باب النعت :

([1]) سورة المائدة ٦٤

([2]) سورة سبأ الآية ٣١

([3]) سورة التوبة الآية ٤٦

([4]) انظر : كمال محمد بشر –علم الأصوات ص ٥٥٤

([5]) سورة النساء الآية ١٣٩

([6]) سورة الإنسان الآية ١

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط([1])

فجملة (هل رأيت الذئب قط) ظاهرها جملة استفهامية فقد منع النحاة الاستشهاد بالجملة الاستفهامية ، فالقول في الشاهد عندهم على تقدير محذوف صفة (المذق) ، والتقدير عندهم (مذق مقول عن رؤيته هل رأيت الذئب قط) .

وعلى ذلك جاء قول ابن مالك في باب النعت :

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

إلا أنّ الأمر ليس كما ذهب إليه النحاة فجملة (هل رأيت الذئب قط) ليست جملة استفهامية وإن اشتملت على أداة الاستفهام وهي مقصود بها التفسير والتوضيح وهي أقرب ما يكون للجملة الخبرية ، وإنه من الممكن قراءتها بتنغيم يماثل تنغيم الجمل التقريرية الخبرية وذلك لأن هذه الجملة لا تتطلب الإجابة عليها بنعم أو لا، وإنما هي من قبيل الوصف عن طريق التشبيه فكأنما أراد أن يقول الشاعر فيها:

جاءوا بمذق يشبه لون الذئب([2]) إلا أنه لم يعبر عن ذلك صراحة لظروف قد تتعلق بزمن التكلم أو الحال الذي قيلت فيه الجملة .

وهنالك نوع ثابت من الجمل التي لا تحتوي على أداة الاستفهام ولكن تنغيمها والحال الذي قيلت فيه يلحقانها بالجمل الاستفهامية ، من ذلك قوله تعالى : (يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ)([3]) .

فقوله (تبتغي) جملة استفهامية وذلك لأنها تنطق على نمط الجملة الاستفهامية وذلك مفهوم من السياق ولا حاجة لتقدير محذوف .

([1]) البيت لراجز مجهول ، وهو من شواهد ابن عقيل وهو الشاهد رقم ٢٨٨ باب النعت –ج٣ ص ١٩٩

([2]) انظر : كمال محمد بشر ، علم الأصوات ص ٦٢١

([3]) سورة التحريم الآية ١

٢ / تحديد أنماط الجمل يقوم التنغيم بتحديد أنماط الجمل المتكافئة صرفياً وذلك على أساس المميزات الصوتية لكل نمط من تلك الأنماط وذلك كما في جملة :

محمد الصغير

وهي مكونة من : اسم علم + معرفة محلاة بأل

فبالنظر لمكونات هذه الجملة يمكن تحليلها نحوياً على طريقتين :

الطريقة الأولى : أن (محمد) مبتدأ ، و (الصغير) خبر للمبتدأ

الطريقة الثانية : أن (محمد) مبتدأ ، و (الصغير) صفة له وتكون على هذا هي عبارة وليست جملة لافتقادها للإسناد .

فالاحتمالان واردان ، فعند النطق بالجملة بسكتة خفيفة بعد محمد تصحبها نغمة هابطة في كلمة الصغير ، تكون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وهي تمثل على النحو التالي :

محمد + سكتة + الصغير + نغمة هابطة

= محمد ، الصغير

أما عند النطق بالجملة بدون سكتة بعد كلمة محمد (أي وصل محمد بالصغير) مع نطق كلمة (الصغير) بنغمة صاعدة ، فإن الصغير تكون صفة لمحمد ، ويتوقع السامع إكمال الجملة بما يتمم معناها .

فالفيصل الوحيد في مثل هذه الأنماط من الجمل هو التنغيم .

أما كتابة فإنه يمكن التفريق بين النمطين بوضع فاصلة بعد كلمة (محمد) في الجملة الأولى للدلالة على السكت([1]) .

وما يعضد هذا المذهب أن علماء العربية ، أجازوا في مثل هذه الأنماط من الجمل دخول ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر([1]) .

([1])انظر : كمال محمد بشر ، علم الأصوات ص ٦١٤

٣ / تحديد معاني العبارات : وذلك في نحو قولهم :

لا أيدك الله (بدون واو)

فالتنغيم وحده في مثل هذه الحالات هو الذي يبين أن العبارة دعاء للسامع أم دعاء عليه .

فإذا نطقت هذه الجملة بتنغيم صاعد في كلمة (لا) أعقبتها سكتة خفيفة ، نطقت بعدها عبارة (أيدك الله) بتنغيم هابط فإن العبارة تكون دعاء للسامع ، وذلك للفصل بين (لا) و (أيدك الله) بالسكت ويعبر عن ذلك كتابة بوضع (٠) أو فاصلة (،) بعد كلمة (لا) .

أما إذا نطقت العبارة بدون سكتة وبتنغيم مستو فإن العبارة تكون دعاء على السامع لا له ، وفي هذه الحالة لا تظهر أي علامة ترقيم في الكتابة بين طرفي العبارة .

٤ / توجيه الإعراب : في كثير من الأحيان يكون التنغيم هو الفارق الذي يعيّن إعراباً واحداً للجملة من بين عدة أوجه إعرابية محتملة ، ويمكن التمثيل لذلك بأمثلة من النعت في النحو العربي ، وذلك كما في قولهم :

مررت بزيد الكريم

فقد ذهب النحاة إلى إمكانية إعراب (الكريم) بأنه نعت تابع لزيد ، وهو في هذه الحالة مجرور بالكسرة ، كما يجوز عندهم في الوقت نفسه إعراب (الكريم) مقطوعاً عن (زيد) تارة على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ويكون في هذه الحالة مرفوعاً ، وتارة أخرى على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره (أعنى) ويكون في هذه الحالة منصوباً ، إلا أن الواقع هو تعين أحد هذه الأوجه الإعرابية في هذا المثال لأن ذلك أمر تقتضيه الطبيعة اللغوية فلا يجوز في المثال الواحد إلا إعراب واحد ، وذلك لأن الناطق بهذه

---

(١) انظر : كمال محمد بشر : علم الأصوات ، ص ٦١٥

الجملة يريد ذكرها في موقف واحد ، فهو إما أن يصلها وينعت زيداً نعتاً حقيقياً (بالكريم) ، وفي هذه الحالة يتعين الجرّ ، أو أنَّ المتكلم بعد إكماله جملة (مررت بزيد) مباشرة يتوهم خلط السامع بين عدد من الزيود ، فيقول بعد سكتة خفيفة (الكريمُ أو الكريمَ) فهو يكون بذا قد توقع سؤالاً من السامع إلا أنه أجاب عليه قبل أن يقع([1]) أمناً للبس

وعليه فإن جملة النعت المقطوع بالأوجه الإعرابية المختلفة الواردة عند النحاة تتطلب ثلاثة مواقف ولا يتعين من تلك الأوجه الإعرابية إلا وجه واحد يرجع إلى طريقة تنغيم الجملة ، فعند وصل الجملة ونطقها بنغمة مستوية يكون الكريم نعتاً حقيقياً (لزيد) وهو في هذه الحالة يكون تابعاً (لزيد) في الإعراب وأنه في حالة السكت الخفيف بعد (زيد) ونطق الكريم بنغمة مرتفعة يكون الكريم مخالفاً (لزيد) في الإعراب في موقفين مختلفين . ويرجع تعين أيّ من تلك الحالات الإعرابية إلى التنغيم وسياق الحال .

ومن أمثلة توجيه التنغيم للإعراب في القرآن الكريم قراءة قوله تعالى : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا)([2]) برفع (السماءُ) على أنها معطوفة على أشدُّ ، تكون قراءة الآية بسكتة خفيفة بعد كلمة (السماءُ) مصحوب بنغمة صاعدة دليلاً على الاستفهام .

ويمكن تمثيلها كما يأتي : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ؟ بَنَاهَا) كما أنه يجوز في اللغة قراءة الآية بنصب (السماءَ) على الاشتغال ، والوجهان صحيحان . والقراءة بالنصب تكون على أن (السماءَ) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وفي هذه الحالة تكون قراءة الآية بسكتة

([1])انظر : كمال محمد بشر ، علم الأصوات ص ٦١٧-٦١٨

([2]) سورة النازعات الآية ٢٧

خفيفة بعد كلمة (خلقاً) مصحوبة بنغمة صاعدة للدلالة على عدم اكتمال الكلام ، ويمكن تمثيلها كما يأتي :

(أأنتم اشد خلقاً ، أم السماءَ بناها ؟) وعليه تكون الآية كلها استفهاماً([1]).

ومما سبق يتضح أن للتنغيم دوراً مهماً في الفصل في القضايا الإعرابية متعددة الوجوه عند النحاة ، وأن اعتبار التنغيم فيصل في تعيين وجه واحد من تلك الأوجه المتعددة يكون أنفع وأجدى في الدراسة النحوية بدلاً من التقديرات الذهنية التي لا تمت لواقع اللغة بصلة ، وذلك لأن اللغة المنطوقة سابقة للغة الكتابة .

دور التنوين في الدراسة النحوية :

للتنوين دور مهم في التفريق بين الجمل من ناحية الزمن ، فهو علامة فارقة تخلص اسم الفاعل في الجملة للمستقبل ، ويتضح ذلك بجلاء في الفرق بين قولهم (أنا قاتلُ ابنك) و (أنا قاتلٌ ابنك) بتنوين (قاتلٌ) ، فالجملة الأولى تدل على أن الحدث كان في الماضي ، أما الجملة الثانية فتدل على أن الحدث سيقع مستقبلاً أي (سأقتل) ([2]) .

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)([3]) فلو لم يكن التنوين في كلمة (فاعلُ) يدل على المستقبل لما جاز بعده مجئ كلمة غدا .

ومن كل ما سبق يتضح بجلاء الدور الذي تقوم به الأصوات في التحليل النحوي ، وتحديد أنماط الجمل والتفريق بينها .

المبحث الثاني

العلاقات الصرفية في النظام النحوي

([1])انظر : كمال محمد بشر ، علم الأصوات –ص ٥٦١–٥٦٢

([2]) انظر:نهاد تكريتي:المرجع الكامل في جميع مواد اللغة العربية وشواهدها –دار دمشق للطباعة و النشر –ط١– ١٩٨٩م ص ٣٦٩

([3]) سورة الكهف ، الآيات (٢٣–٢٤)

إن علم النحو في أشد الحاجة إلى ما يقرره على الصرف ويسجله من حقائق ، فقوانين الصحة النحوية تشترط الاستجابة للخصائص الصرفية للكلمات فكل جملة لا يتماشى نحوها مع صرفها تصبح غير صحيحة ، إلا أن الآثار اللغوية القديمة التي تناولت القضايا الصرفية وعدتها مدخلاً للدراسة النحوية لم تؤسس منهجاً في دراستها يؤكد تكامل العلمين واعتماد بعضهما على بعض ، وإنما استفاضت في معالجة القضايا الصرفية الجزئية التي تركز على الكلمات بوصفها ألفاظاً منعزلة في التراكيب بغض النظر عن القواعد التي يمكن أن تستخلص منها لخدمة البحث في التراكيب([1]) أما الظواهر الصرفية التي يفيد منها علم النحو في دراسته فهي تتمثل في الآتي :

١ / ما تؤديه المورفيمات من وظائف نحوية عامة كانت أم خاصة

٢ / الضوابط الصرفية التي تعد ملامح أساسية لعدد من الوظائف النحوية .

٣ / دور البنية الصرفية في الإعراب

٤ / دور البنية الصرفية في التقديم والتأخير

أولاً : ما تؤديه المورفيمات من وظائف نحوية :

هنالك من المورفيمات ما يؤدي إلى جانب وظائفه الصرفية وظائف أخرى نحوية ، فالمورفيمات الدالة على الأحداث (المورفيمات الفعلية) تشترك في أداء وظيفة نحوية عامة هي الإسناد ، فمثلاً لفظ الفعل (كَتَبَ) يؤدي وظيفة الإسناد إلى الغائب ، وهو هنا يتكون من مورفيمين أحدهما مورفيم حرّ يتمثل في الفعل (كَتَبَ) والثاني مورفيم صفري يتمثل في الضمير (هو) ، ومثل ذلك في المضارع (يكتبُ) ياء المضارعة ، وهي

([1]) انظر ص (٢٥) من هذا البحث

مورفيم مقيد يدل على الإسناد للمفرد الغائب ، ومثلها الهمزة في (أكتبُ) للمفرد المتكلم ، والنون في (نكتبُ) لجماعة المتكلمين ، والتاء في (تكتبُ) للمخاطب المذكر أو المفردة المؤنثة الغائبة([1]) .

وأن الإسناد يختلف بحسب المتكلم أو المخاطب أو الغائب وبحسب الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وكذلك بحسب التذكير والتأنيث ، وكل ذلك يؤدي بواسطة مورفيمات تتمثل بصيغ الأفعال المختلفة .

ومن المورفيمات التي تشترك في أداء وظيفة الإسناد في الجملة كل من الأسماء والصفات والضمائر وهي تقع في الجملة موقع المسند إليه وتتم المطابقة بينها وبين صيغ الأفعال المسندة إليها حسب الحالة المعينة ، فالإسناد علاقة نحوية يعبر عنها بارتباط أكثر من مورفيم في الجملة .

إن الأدوات تؤدي بجانب وظيفتها الصرفية في الدلالة على الحرفية وظائف أخرى ، فالأدوات قد توجه الجمل إلى وظائف نحوية عامة كالنفي والاستفهام والشرط والقسم وما أشبه ذلك من الوظائف العامة التي تؤيدها المورفيمات المتغيرة بتغير الجمل .

كما أن هناك من الوظائف النحوية العامة ما يظهر في دلالة الجمل على التقرير أو الاستنكار او السخرية أو الاستفهام ، ويؤدي بواسطة مورفيمات صوتية لا تظهر في التركيب ، وإنما تلحظ من النطق وأداء الجمل فتوجه معانيها الوظيفية لتلك المعاني ، وهذه المورفيمات تتمثل في النبر والتنغيم([2]) .

أما المورفيمات الاسمية فهي تؤدي وظائف نحوية أخرى ، وذلك إلى جانب اشتراكها في أداء وظيفة الإسناد ، فهي تقوم بالتعبير عن معظم

([1]) انظر حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ص ٩٩

([2]) انظر المرجع السابق ص ١٠٢

الوظائف النحوية ، كوظيفة الفاعل ونائبه ، ووظيفة المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال ، والصفة ، والتمييز ، والمستثنى .

ثانياً : الضوابط الصرفية للوظائف النحوية :

هنالك من الوظائف النحوية ما يشترط في الأبنية التي تؤديها ضوابط خاصة سواء كانت هذه الأبنية اسمية أم فعلية ومن أهم هذه الوظائف :

أ / **الوظائف النحوية التي تؤديها الأسماء** : إن بعض الوظائف النحوية لا يشترط في البنية الصرفية التي تؤديها سوى الاسمية وذلك كالخبر والفاعل ونائبه ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمستثنى ، إلاّ أن هنالك بعض الوظائف النحوية التي يشترط في بنيتها الصرفية شروط خاصة على الاسمية([1]) ، ومن أهم هذه الوظائف :

أ/ المفعول المطلق : ويشترط فيه الجمود عند البصريين وهو لا يأتي عندهم إلا مصدراً لأنه يأتي توكيداً للحدث وتعزيزه ببيان نوعه أو عدده، وذلك مثل قوله تعالى : (كَلا إِذَا دُكَّتْ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)([2]) وقوله تعالى: (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا)([3]) فكلمتا (دكاً) و(ميلاً) معاً مصدران جئ بهما لتوكيد وتعزيز كل من معنى (الدك والميل) .

ب/ المفعول لأجله : ويشترط فيه الجمود أيضاً وهو لا يأتي إلا مصدراً، ويشير ابن يعيش إلى أن مصدرية المفعول لأجله لم تكن إلا (لأنه علة

([1]) انظر : لطيفة إبراهيم النجار– دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ص ١٥٤

([2]) سورة الفجر الآية ٢١

([3]) سورة النساء الآية ٢٧

وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له والداعي إنما يكون حدثاً)([1]) ، وذلك مثل : ضربت ابني تأديباً .

وجاء على هذا قول ابن مالك في ألفيته :

ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلا كجد شكراً ودن

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله جل وعلا : (وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ)([2]) .

ج/ التمييز : ويشترط فيه الجمود والتنكير ، فقد عرف التمييز بأنه الاسم النكرة المذكور في الكلام لإزالة إبهام سابق([3]) وذلك نحو قوله تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا)([4])

وهو نوعان :

١/ ما كان مبنياً لإبهام الذات كالواقع بعد المقادير ، والمكاييل والموزونات وذلك مثل:(عندي شبر أرضاً) و (له منوان عسلا وتمراً) و (عندي عشرون ديناراً)

٢/ ما كان مبنياً لإبهام نسبة وهو على نوعين :

- ما كان مبنياً لمعنى الإسناد وذلك نحو قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)([5]).
- ما كان مبنياً لمعنى التعدية وذلك نحو قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا)([6])

([1]) ابن يعيش : شرح المعضل لابن يعيش ج٢ / ص ٥٢

([2]) سورة الإسراء الآية ٣١

([3]) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ / ص ١٨٥

([4]) سورة مريم الآية ٢٦

([5]) سورة مريم الآية ٤

([6]) سورة القمر الآية ١٢

واشتراط الجمود فيه مبنى على حقيقة ما يبينه -أي المتبوع- فلما كان المتبوع إما ذاتاً أو معنى وجب أن يكون التابع جامداً .

وشرط التنكير فيه نابع من جهة تخصيصه لإبهام المتعلق بالمتبوع .

ففي النوع الأول يكون التمييز مخصصاً لإبهام الاسم ، وفي النوع الثاني يكون مخصصاً لإبهام معنى الإسناد والتعدية .

د/ الحال : والغالب فيها الاشتقاق لأنها وصف لهيئة الفاعل أو المفعول ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك في ألفيته بقوله :

الحال وصف ، فضلة منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب

وكونه منتقلاً مشتقا يغلب ولكن ليس مستحقا

فقد أشار ابن مالك في البيت الثاني إلى أن الأصل والغالب في الحال أن تكون مشتقة ثم ذكر بعد ذلك المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة فقال :

ويكثر الجمود في : سعر ، وفي مبدي تأول بلا تكلف

كبعه مداً بكذا ، يداً بيد وكر زيد أسداً ، أي كأسد

وظاهر قول ابن مالك في البيتين السابقين أن كلا من (مداً) و (يداً) و(أسداً) أحوال جامدة إلا أنها مؤولة بالمشتق والتقدير (بعه مسعراً كل مد بكذا) و(بعه مناجزة) و (كر زيد مشبهاً الأسد)([1]) .

ويفهم مما سبق أن الأصل في الحال أن تأتي مشتقة ، وما خرج عن هذه القاعدة وجاء جامداً فهو في عرف النحويين مأول بالمشتق .

ويشترط في الحال أن تكون نكرة لأنها كالصفة النسبة للفعل فإذا قيل (جاء زيد راكباً) فإن (راكباً) تدل على نوع المجئ .فالحال إذن تفيد وتخصص الحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل بوصف معين لذا وجب أن تكون نكرة

([1])ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ / ص ٢٤٥

لأنها تضيق دائرة إبهام الحدث ، وقد تمسك النحويون بلزوم هذا الشرط في الحال وعليه أولوا ما جاء منها معرفة بالنكرة وذلك مثل قولهم :

(أرسلها العراك)، أي معتركة ، (وجاء الجماء الغفير) ، أي جميعاً

وعلى هذا جاء قول ابن مالك في ألفيته :

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

هـ/ الصفة : ويتعين فيها أن تكون مشتقة لأنها تخص موصوفها بسمة طارئة كالشجاعة ، والكرم ، والعلم ، وغيرها من المدلولات التي لا يتحقق الوصف بها إلا عن طريق المشتق وذلك مثل :

جاء محمد الكريم ، ومررت بزيد الفاضل

ومن أمثلتها في القرآن الكريم (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ الله مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ)([1]) .

و/ عطف البيان : وهو من التوابع ويشترط فيه الجمود والتعريف فقد عرف عند النحاة بأنه الاسم التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله([2]) نحو (أقسم بالله أبو حفص عمر) .

فهو إيضاح للاسم عن طريق ذكر اسم آخر أشهر منه وأكثر تحديداً له فمهمته إذن هي توضيح وتفسير الاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتا واحدة، ولذلك وجب فيه الجمود([3]) ، كما يشترط فيه التعريف لأنه لا يكون تابعاً إلا في المعارف ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ)([4]) فكلمة (البيت) في الآية الكريمة وقعت بياناً للكعبة .

([1]) سورة إبراهيم الآية ٢٤

([2])ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٣ / ص ٢١٨

([3]) محمد الانطاكي:المحيط في أصوات العربية وصرفها ونحوها –دار الشرق العربي –بيروت –ط٣ د ٠ ت ج٢/ص٢٨٦

([4]) سورة المائدة الآية ٩٧

ز/ المبتدأ : ويشترط فيه أن يكون معرفة ، وذلك نحو (محمدٌ صادقٌ) ولا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت ، والمقصود بإفادتها تخصيصها بوصفه أو نحوه مما يجعلها أشبه بالمعرفة ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته بقوله :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل برّ يزين وليقس ما لم يقل

ح/ اسم (لا) التي لنفي الجنس : ويشترط فيه أن يكون نكرة وذلك لأنها لا تكون إلا نفياً عاماً للجنس ، وذلك نحو قولهم (لا رجلَ في الدار) ويعني أنه نفي عام لوجود الرجال في الدار ، ومن أمثلة اسم لا في القرآن الكريم قوله تعالى : (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ)([1]) .

إن الوظائف النحوية السابقة يشترط فيها شروط صرفية أخرى غير الشروط السابق ذكرها ، كالإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وهي تعد من الملامح الصرفية المهمة التي يجب الأخذ بها عند اختيار البنية الصرفية لبعض الوظائف النحوية ، إلا أن هذه الشروط لا تعد شروطاً أساسية يقوم عليها تحديد الوظيفة النحوية المعينة ، وذلك لأن معظم الوظائف النحوية السابقة يجوز في البنية المعبرة عنها أن تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، وإنما يبرز دورها في الوظائف التي يراعي فيها نوع البنية الصرفية لوظائف نحوية أخرى ترتبط بها نحوياً ودلالياً ، كالخبر الذي يعتمد إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه على نوع البنية الصرفية للمبتدأ ، وكالصفة التي يشترط فيها أن تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد وما يتبعه إلا

([1]) سورة يوسف الآية ٩٢

إذا كانت عاملة في سببيه فإنها حينئذ تعامل معاملة الفعل مع فاعله من حيث المطابقة وعدمها .

ومما سبق يتضح أن الشروط الصرفية يمكن أن تعد من الملامح الأساسية التي ترجح وظيفة نحوية على أخرى إذا تشابهت المعاني .

٢/ الوظائف النحوية التي تؤديها الأفعال : تؤدي الأفعال وظائف نحوية مختلفة وذلك إلى جانب وظيفتها الأساسية في التعبير عن الإسناد ، إلا أنها في مجملها تعد قليلة إذا ما قورنت بالوظائف التي تؤديها الأسماء .

ومن الوظائف التي تؤديها الأفعال ما يشترط فيها شروطاً خاصة وذلك كما في :

أ/ وظيفة الشرط : إذ يشترط في الأفعال التي تشارك في أداء وظيفة الشرط ما يأتي :

أن يكون فعلا الشرط والجواب إما ماضيين وذلك نحو : (إن قام زيد قام عمرو) أو مضارعين وذلك نحو قوله جل وعلا : (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ)([1]) .

أو متخالفين وفي ذلك وجهان :

أولهما : ان يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً وذلك نحو قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا)([2]) .

ثانيهما : أن يكون الفعل الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل ومن أمثلته قول الشاعر([3]) :

من يكدني بسيئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

([1]) سورة البقرة الآية ٢٨٤

([2]) سورة هود الآية ١٥

([3]) الشاعر هو أبو زبيد بن المنذر الطائي القحطاني ، والبيت من شواهد ابن عقيل وهو الشاهد رقم ٣٤٠ ، باب جوازم المضارع –ج٤ ص ٣٣

وعلى هذا جاء قول ابن مالك في ألفيته :

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما

وماضيين أو مضارعين تلفهما أو متخالفين

– أن يكون فعل الشرط متصرفاً

– ألا يرتبط فعل الشرط بحرف استقبال أو قسم أو استفهام([1]) .

ب/ وظيفة البدل : إن الفعل يؤدي وظيفة البدل في السياق وليس له شروط خاصة على الفعلية ، وإنما يتبع المبدل منه في بنيته سواء كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً ، ومن أمثلة الفعل الواقع بدلاً في القرآن الكريم قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)([2]) فالفعل (يضاعف) في الآية بدل من (يلق) .

ج/ وظيفة الخبر : يؤدي الفعل وظيفة الخبر في أفعال المقاربة التي يشترط في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً ، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)([3]) .

وقد أشار ابن مالك لذلك في ألفيته بقوله :

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

ثالثاً : دور البنية الصرفية في تحديد الإعراب :

يعتمد دور البنية الصرفية في تحديد الإعراب على الشروط الصرفية للوظيفة النحوية المعينة وهذه الشروط تعد بمثابة المعيار الذي يلتفت إليه في كثير من الأحيان ، وذلك مع وجود المعايير الأخرى ، كالموقع والدلالة

([1]) انظر : محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية وصرفها ونحوها –ج٢ ص ٥٢

([2]) سورة الفرقان الآية ٦٩

([3]) سورة البقرة الآية ٧١

، وللبنية موقع مميز بين هذه المعايير ، بل قد تكون في بعض الأحيان المعيار الوحيد الذي يعول عليه في إعراب الكلمة .

فالمصدر يقوم بوظيفة المفعول المطلق والمفعول لأجله ، والاسم المشتق يرتبط بوظيفة الحال والنعت بينما يعبر بالجامد عن عطف البيان والبدل([1]) .

وقد أشار ابن هشام الأنصاري إلى أن البنية الصرفية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحديد وظيفتها النحوية وذلك بعد النظر إلى موقعها وإلى السياق الذي وردت فيه فهو يقول في قوله تعالى : (اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ)([2]) : (إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، وإن ضممتها فمفعول به ، ومثلها حسوت حَسوة وحُسوة)([3]) .

وعليه يمكن القول بأن البنية الصرفية للكلمة من الملاحظ الدقيقة التي يمكن الاستعانة بها في تحديد وظيفتها النحوية في التركيب ، أو في ترجيح وظيفة نحوية على أخرى .

ولا يقف دور البنية الصرفية عند هذا الحد بل يتعداه أحياناً إلى تحديد الوظيفة النحوية لبنية صرفية لاحقة أو سابقة لها ، تدخل معها في علاقات سياقية .

ولما كان الإعراب بياناً لوظائف الكلمات في السياق فإن تحديد الوظيفة النحوية لبنية صرفية ما يعد تحديداً لإعرابها .

١/ دور البنية الصرفية في تحديد إعرابها : يتضح الدور الذي تقوم به البنية الصرفية في تحديد إعرابها عند تحققها في سياق ما

([1]) انظر : لطيفة إبراهيم النجار –دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ١٧٣

([2]) سورة البقرة الآية ٢٤٩

([3]) ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ج٢ ص ٥٩٩

أ / فالمبتدأ إذا كان وصفاً رافعاً لاسم بعده يتمم معناه ، وكان هذا الوصف معتمداً على نفي أو استفهام ، فإن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر وذلك نحو : (أقائم الزيدان) ، (وما قائم الزيدان) وعلى هذا جاء قول ابن مالك في ألفيته :

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في (أسار ذان)

ب / والاسم الجامد الواقع بعد(كم) إذا كان معرفة فإنه تترجح فيه وظيفة الخبر على التمييز وذلك نحو قولهم : (كم غلمانُك) وذلك لأن التمييز لا يكون إلا نكرة([1]) .

ج / وتترجح وظيفة المفعول المطلق على الحال وذلك في قولك : (هذه الدراهم وزن سبعة) ، (وهذا الثوب نسج اليمن) ، (وهذا الدرهم ضرب الأمير) .

فظاهر الدلالة يقتضي أن كلا من (وزن ، ونسج ، وضرب) أحوال إلا أنه بالنظر إلى بنية الأسماء المنصوبة يتعين إعرابها مفعولاً مطلقاً لأن وظيفة الحال لا تؤدى بالمعارف ، فتعرف الأسماء السابقة رجّح وظيفة المفعول المطلق على الحال([2]) . والتقدير (هذه الدراهم وزنت وزن سبعة، وهذا الثوب نسج نسج اليمن، وهذه الدراهم ضربت ضرب أمير).

د / ترجيح وظيفة البدل على عطف البيان : وذلك في نحو قوله تعالى : (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)([3]) ف(مقام) بدل من (آيات) لا عطف بيان لأنه مفرد ومذكر ، بينما المتبوع آيات مجموع ومؤنث ، وعطف البيان

([1]) انظر : المبرد : المقتضب ج١ ص ٥٦

([2]) انظر : المبرد : المقتضب ج٤ ص ٣٠٣-٣٠٤

([3]) سورة آل عمران الآية ٩٧

يشترط فيه المطابقة التامة بينه وبين متبوعه([1]) فإفراد كلمة (مقام) وتذكيرها كان سبباً في تحديد إعرابها على البدلية .

٢ / دور البنية الصرفية في تحديد إعراب بنية لاحقة لها : يعتمد تحديد بعض الوظائف النحوية في الجملة أحياناً على بعض البنى الصرفية التي ترتبط معها بعلاقات لغوية في الجملة ، ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

أ / إن معمول اسم الفاعل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع البنية الصرفية المكونة له ، فإن كان اسم الفاعل مقترناً بأل وجب في معموله النصب على المفعولية ، فتقول (القارئ الكتابَ ، الآخذ العلمَ) فاقتران اسم الفاعل بأل الموصولة حدد إعراب معموله وقصره على المفعولية ، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)([2]) وكذلك الحال في اسم الفاعل إن كان منوناً ، فإن معموله ينصب أيضاً على المفعولية وذلك كما في قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً)([3]) .

ب / يجب إعراب الاسم التابع الواقع بعد اسم معرفة منصوباً ، حالاً لا صفة وذلك إذا كان هذا الاسم نكرة في نحو قولك : (رأيت الطفل باكياً) فـ(باكياً) حال من (الطفل) لا صفة له ، وقضى بذلك تعريف كلمة الطفل وبناء على هذا قضى النحاة بأن الجمل الواقعة بعد النكرات صفات، والواقعة بعد المعارف أحوال .

٣ / دور البنية الصرفية في تحديد إعراب بنية سابقة لها : ويعتمد هذا الدور على طبيعة العلاقات في التركيب فأدوات الشرط والاستفهام ينبني إعرابها على نوع البنية الصرفية المرتبطة بها والواقعة بعدها .

([1]) انظر : محمد الانطاكي ، المحيط ف أصوات العربي وصرفها ونحوها ج٢ ص ٢٨٦

([2]) سورة النساء الآية ١٦٢

([3]) سورة البقرة الآية ٣٠

ويوضح ابن هشام الأنصاري بأن أدوات الاستفهام إذا وقعت قبل اسم نكرة فهي مبتدأ وذلك نحو (مَنْ أب لك) وذلك لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة فتنكير (أب) كان سبباً في إعراب (مَنْ) مبتدأ .

وأدوات الاستفهام والشرط إذا وقع بعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، وذلك نحو قوله تعالى : (وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ)([1]) وقوله تعالى: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)([2]) فإن (أي) في الآيتين السابقتين وقعت مفعولاً به لأن الفعلين (أنكر) و (دعا) متعديان لم يأخذا مفعوليهما([3]) .

٤/ دور البنية الصرفية في تحديد الحالة الإعرابية : يتضح دور البنية الصرفية في تحديد الحالة الإعرابية في الآتي :

أ / إن إعراب المنادى في الجملة يختلف باختلاف بنيته الصرفية ، فإن كان المنادى مفرداً معرفة بنى على ما يرفع به إذا كان معرباً سواء كان علماً كما في قولك (يا زيد) أو نكرة مقصودة نحو (يا رجل أقبل) تريد رجلاً معيناً .

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (قِيلَ يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ)([4]) ف(نوح) علم مفرد مبنى على الضم في محل نصب، وقوله تعالى : (وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي)([5]) .

أما إذا كان المنادى مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنه ينصب وذلك مثل قولك (يا غلام زيد) و (يا ضارب عمرو) و (يا طالعاً جبلاً)

([1]) سورة غافر الآية ٨١

([2]) سورة الإسراء الآية ١١٠

([3]) انظر : ابن هشام الأنصاري –مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ج٢ ص ٤٤٦-٤٤٧

([4]) سورة هود الآية ٤٨

([5]) سورة هود الآية ٤٤

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)([1]) (فأهل) منادى منصوب لأنه مضاف ، ومن أمثلة الشبيه بالمضاف في القرآن الكريم قوله تعالى : (يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)([2]) .

ب / إن الحالة الإعرابية لاسم (لا) التي لنفس الجنس تحدد على حسب بنية ذلك الاسم الصرفية فإن كان الاسم مفرداً نكرة بنى على ما ينصب به وذلك مثل : (لا حول ولا قوة إلا بالله) فـ (حول) مبنى على الفتح في محل نصب ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله عز وجل : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ)([3]) .

أما إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهو يكون منصوباً وذلك مثل : (لا غلام رجل حاضر) و (ولا طالعاً جبلاً ظاهر)([4]) .

ومما سبق يتضح أن للبنية الصرفية دوراً واضحاً يرجع إليه في تحديد إعراب الكلمات وذلك إلى جانب المعايير الأخرى ، وأن هذا الدور يرتبط بالمستوى النحوي ، والمعاني الوظيفية المجردة ، إلا أن دور البنية الصرفية في تحديد الإعراب قد يتضاءل في بعض الجمل وفي مثل هذه الحالة يبرز دور الدلالة والموقع .

رابعاً : دور البنية الصرفية في التقديم والتأخير :

توجد في اللغة العربية بعض الوظائف التي لها مواقع معينة في التركيب ، فمن الوظائف النحوية ما حقه التقديم ، ومنها ما حقه التأخير ، إلا أنه قد يظهر في التركيب ما يؤدي لمخالفة هذه القواعد لأسباب كثيرة

([1]) سورة آل عمران الآية ٦٤

([2]) سورة يس الآية ٣٠

([3]) سورة يونس الآية ١٠٧

([4]) انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٣ / ص ٢٥٨ وما بعدها

ليس مجالها هذا البحث إلا أنه من بين هذه الأسباب ما يرجع إلى البنية الصرفية للكلمات ، فالبنية تؤثر في القول بالتقديم والتأخير في الجملة من ثلاث جوانب :

أولها : يتعلق بنوع البنية الصرفية المؤدية للوظيفة النحوية المعينة .

ثانيها : يتعلق بنوع البنية الصرفية للعامل فيها .

ثالثها : يتعلق بدلالة البنية الصرفية

١ / ما يتعلق بالبنية الصرفية للوظيفة النحوية المعينة : من المعلوم أن تحديد الوظيفة النحوية لكلمة ما في الجملة يعتمد على عدة قرائن كالبنية والموقع والدلالة ، فإذا حدث أن نوع البنية لا يمكن معه تحديد إعرابها (أي وظيفتها النحوية) تحديداً قاطعاً وجب حينئذ حفظ الرتبة وذلك غالباً ما يقع في ابنية المقصور أو الأسماء المبنية ، وأسماء الإشارة([1]) ، وذلك كما في قولك (ضرب موسى عيسى) و (كلم هذا ذاك)

فلا يوجد في أبنية كل من (موسى وعيسى) و (هذا وذاك) ما يوضح تعيين أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ، حينئذ نلجأ لحفظ الرتبة لتفسير هذا الإبهام فيكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً .

وتعد الضمائر المنصوبة المتصلة من الأبنية الصرفية التي لها دور واضح في ظاهرة التقديم والتأخير ، فلابد لضمير النصب المنفصل أن يتقدم على الفعل وذلك في نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)([2]) إذ أنه لو تأخر الضمير المتصل عن الفعل تغيرت بنيته ووجب أن يكون متصلاً (نعبدك) وهذا يفوت معنى التخصيص في الآية، لذا وجب تقديم الضمير .

([1])انظر : لطيفة إبراهيم النجار –دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ص ١٩٧

([2]) سورة الفاتحة الآية ٤

٢ / ما يتعلق بالبنية الصرفية للعامل في الوظيفة النحوية : قرر النحاة أن ما كان متصرفاً من العوامل عمل في المتقدم والمتأخر وأن ما كان جامداً عمل في المتأخر فقط([1]) ، فجمود العامل يوجب حفظ الرتبة فلا يجوز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها .

وأن اسم الفاعل إذا كان مقترناً بأل الموصولة لم يجز تقديم معموله عليه فلا يجوز مثل قولك (زيداً عمرو الضارب) فحينئذ يتوجب حفظ الرتبة فيقال (عمرو الضارب زيداً)([2]) .

كما لا يجوز في الجملة التعجبية تقديم ولا تأخير ، لأن صيغة التعجب لا يتصرف منها ، فلا يصاغ منها مضارع ولا أمر ، لذلك وجب حفظ الرتب فيها([3]).

٣ / دور دلالة البنية الصرفية في التقديم والتأخير : توجب دلالة البنية أحياناً الالتزام بالرتبة كما تلزم أحياناً أخرى عدم الالتزام بها فهنالك من الأبنية الصرفية ما حقه الصدارة كأدوات الشرط والنفي والاستفهام وذلك بغض النظر عن الوظائف التي تؤديها ، والسبب الرئيسي في تقديمها أنها تدل على نوع الكلام .

كما أنه إذا ظهر من حفظ الرتب في الجملة ما يؤدي إلى اللبس أو تعدد احتمالات الإعراب وجعل الوظيفة محفوظة الرتبة مرجوحة تعين حينئذ عدم حفظها تفادياً للبس ، وذلك كما في تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة محضة ، وعلى هذا جاء قول ابن مالك في ألفيته : ونحو

عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

([1]) انظر المبرد –المقتضب ج٤ ص ١٩٠

([2]) المرجع نفسه ج٤ ص ١٥٦

([3]) انظر : ابن يعيش – شرح المفصل ج٧ ص ١٤٩

وذلك لأنه إذا قيل (درهم لي ، ووطر عندي) التبس الخبر بالصفة .

وبصفة عامة فإن حفظ الرتب في اللغة العربية منهج سار عليه النحاة في تحليل الظاهرة النحوية وتقعيدها وذلك باعتمادهم على موافقة القاعدة للأصل إلا أنهم وضعوا مبررات لمخالفة القاعدة للأصل سواء كانت تلك المبررات صرفية أو نحوية أو دلالية ، وقد اهتم علماء اللغة التحويليون بأسباب التحول عن الأصل فافترضوا للجملة بنية عميقة تفسر على أساسها كل البنى السطحية الظاهرة للجمل.

المبحث الثالث

العلاقات المعنوية في النظام النحوي

إن العلاقات القائمة بين المعاني النحوية في التركيب تقوم على أمرين :

١ / العلاقات اللفظية القائمة بين المعاني النحوية الخاصة وذلك كالإعراب والاختيار والموقعية والتضام وقد تمت الإشارة إليها في الفصل السابق .

٢ / العلاقات المعنوية وتتمثل في مجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية .

كما أن هنالك جانباً لا يمكن إغفاله في عمليات التحليل اللغوي وينبنى عليه فهم العلاقات السابقة وهو جانب العلاقات الحالية والمقالية التي يجب مراعاتها بين المتكلم والسامع .

أولاً : علاقة الإسناد :

وتقوم علاقة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية ، ففي الجملة الاسمية تنشأ علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ في الجملة لا يكون إلا مسنداً إليه والخبر يكون مسنداً ، وفي الجملة الفعلية يكون الفعل هو المسند ، أما الفاعل فيكون مسنداً إليه ، ويطلق على المسند محكوم أو محكوم به ، بينما يطلق على المسند إليه محكوم عليه .

والمبتدأ والخبر يتعلق كل منهما بالآخر تعلقاً وثيقاً فلا يقوم التركيب بأحدهما دون الآخر ، يقول سيبويه : (... وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بداً)([1]) فالإسناد في الجملة تقوم فكرته على التلازم فبالخبر يصبح المبتدأ كلاماً تاماً .

وقد وضَّح هذه العلاقة الاسنادية ابن السراج بقوله : (لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر)([2]) . فكأنما السامع بعد ذكر المبتدأ يتوقع ما يتعلق بهذا الاسم من حكم يعرفه به ويفيده ما لم يكن يعرفه عنه ، وذلك مثل : (محمدٌ صادقٌ) .

([1]) سيبويه –الكتاب –تحقيق عبد السلام محمد هارون ج١ ص ٢٣

([2]) ابن السراج – الأصول في النحو ج١ ص ٥٩

وكما هو معروف أن الفاعل يرتبط بعلاقة إسنادية مع الفعل ، ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب في تعريفه للفاعل بأنه : (ما اسند إليه الفعل أو شبهه ، وقدم عليه من جهة قيامه به)([1]) وذلك مثل :

علا صوت الحق

وعلاقة الإسناد بين الفعل والفاعل تختلف قليلاً عنها بين المبتدأ والخبر ، وذلك من حيث الترتيب ففي الجملة الاسمية يذكر المسند اليه أولاً ، أما في الجملة الفعلية فإن المسند إليه يذكر آخراً .

فالإسناد علاقة معنوية أساسية يقوم عليها بناء الجمل وتقتصر على المرفوعات من أبواب النحو .

ثانياً : علاقة التخصيص :

وهي تعد من العلاقات المعنوية الكبرى ، فكل العلاقات التي تتفرع عنها تعد قيوداً على علاقة الإسناد ، وسميت بالتخصيص لأنها تعبر عن جهة خاصة في فهم الحدث([2]) .

وتضم هذه العلاقة عدداً كبيراً من العلاقات الفرعية وهي :

١ / **التعدية** : وهي العلاقة التي بين الفعل الذي هو طرف في الإسناد وبين المفعول به ، وذلك مثل : (ضرب زيد عمراً) .

فالمفعول يعتبر مخصصاً لإسناد الضرب إلى المسند إليه بوقوعه على (عمرو) ، والمقصود بالوقوع التعلق التركيبي للمفعول بالفعل ، وليس المعنى اللغوي ، فلو كان المقصود هو المعنى اللغوي لما صح قوله : (ما ضربت زيداً) .

([1]) رضي الدين الأستراباذي –شرح كافية ابن الحاجب ، تقديم إميل بديع يعقوب ، ج١ ص ١٦١

([2]) تمام حسان –اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٥

يقول عبد القاهر الجرجاني (كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه)([1]) .

ويدخل في مفهوم التعدية كل ما يأخذ حكم الفعل كالصفة والمصدر([2]) .

٢ / **الغائيــة** : وهي من العلاقات التي تخصص الإسناد وتتضح في التركيب بالمفعول لأجله ، وقد عرفه سيبويه بناء على خصائصه التركيبية بأنه : (ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟)([3]) .

فالمفعول لأجله هو العلة والغاية لوقوع الفعل وتفسير لحدوثه والغائية مقيدة للإسناد فلولاها لكان الإسناد أعم وذلك مثل قولك : (ذهبت إلى الجامعة رغبة في العلم) فلولا كلمة (رغبة) لكان المقصود من الإسناد مطلق الذهاب ، إلا ان المفعول لأجله قيد هذا الذهاب وخصصه بغاية معينة ، ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ)([4]) .

٣ / **المعية** : علاقة معنوية تعبر عن وقوع الحدث بمصاحبة اسم يقع بعد الفاعل، وهو المفعول معه ، وقد عرفه ابن الحاجب بأنه (المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى)([5]) ويعني ذلك مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل في وقت واحد ، فوظيفة المفعول معه هي بيان المصاحب لمن أحدث الفعل أو وقع عليه وذلك بواسطة واو المصاحبة ،

([1]) الجرجاني –دلائل الإعجاز ص

([2]) تمام حسان –اللغة العربية معناها ومبناها – ص ١٩٥

([3]) سيبويه –الكتاب –تحقيق عبد السلام محمد هارون ج١ ص ٣٦٧

([4]) سورة البقرة الآية ٢٦٥

([5]) رضي الدين الأستراباذي –شرح كافية ابن الحاجب ج٢ ص ٣٦

وذلك نحو قولك : (سرت والنيل) ، ومن أمثلة المفعول لأجله في القرآن الكريم قوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)([1]) .

٤ / **التحديد والتوكيد** : وهي علاقة معنوية دالة على المفعول المطلق ويقصد بها تقوية وتعزيز معنى الحدث ، وتكون تلك التقوية وذلك التعزيز بواسطة المصدر المشارك له في مادته إما مفرداً أو مضافاً أو موصوفاً([2]) ، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى : (فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ)([3]) فلفظ (أخذ) في الآية الكريمة يؤكد معنى (الأخذ) في الفعل ويحدد نوعه .

٥ / **الملابسة** : وهي علاقة معنوية مستفادة من معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة، فالحال هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت حدوث ذلك الفعل المخبر عنه([4]) أي أن الحال تأتي بعد تمام الكلام لتبين الصفة الملتبسة بصاحبها وقت وقوع الحدث وذلك مثل قولهم:

جاء زيد ضاحكاً

فهي توضيح للإبهام الذي قد يعتري السامع ، فإن قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون على صفات فعندما قلت (ضاحكاً) أزلت الإبهام فالحال تخصيص لهيئة الفاعل أو المفعول بوصف معين ، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ)([5]) .

٦ / **التفسير** : وهو من العلاقات التخصيصية المستفادة من التمييز في الجملة ، فالتمييز تخصيص لعموم الدلالة التي في الإسناد وتعيين أحد

([1]) سورة يونس الآية ٧١

([2]) تمام حسان –اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٨

([3]) سورة القمر الآية ٤٢

([4]) ابن السراج – الأصول في النحو ج١ ص ٢١٣

([5]) سورة سبأ الآية ٢٨

احتمالات الجهات الواقعة منها ، فقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش بأن التمييز (... يقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام من جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته)([1])، ومثال ذلك قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)([2]) .

فاشتعال الرأس يحتمل أشياء كثيرة حقيقية ومجازية إلا أن التمييز (شيباً) أزال الإبهام عن الاشتعال وخصصه بأحد محتملاته .

٧ / **الإخراج** : وهو علاقة معنوية يدل بها على المستثنى وذلك نحو : جاء القوم إلا زيداً .

فحقيقة المستثنى هي تخصيصه بإخراجه من الحكم الاسنادي الموجود في الجملة ، فقد عرف الاستثناء عند النحاة بأنه صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة([3]) فهو مخالف لما قبله نفياً أو اثباتاً .

ثالثاً : النسبة :

وهي تعد ايضاً علاقة كبرى من العلاقات المعنوية في النظام النحوي وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها ، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية([4]) .

فالنسبة تضم مجموعة من المعاني التي يتضح بها استعمال حروف الجر والإضافة في السياق اللغوي ، فحروف الجر والإضافة دالة على التعليق ومثال ذلك قولك : (ذهب محمد إلى المدرسة) ، فذهاب محمد تعلّق بالمدرسة ونسب إليها بواسطة حرف الجر (إلى) .

([1]) ابن يعيش –شرح المفصل ج٢ ص ٧٠

([2]) سورة مريم الآية ٤

([3]) ابن يعيش –شرح المفصل – ج٢ ص ٧٦

([4]) تمام حسان–اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠١

أما تعلق المضاف بالمضاف إليه فواضح من عد النحاة المضاف والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد بدليل أنه لا يفصل بينهما ولا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فالإضافة عموماً تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين المبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله([1]) .

وللحروف عدة معان كما ذكرها النحاة ، وهذه المعاني يبلغ عددها تقريباً تسعة وعشرين معنى سياقياً منها :

التبعيض أو ابتداء الغاية أو بيان الجنس في (من) أو الملك أو الاختصاص (للام) ، أو المجاوزة في (عن) أو الاستعلاء في (على)([2]) .

وتتميز حروف الجر بأنها لا تدخل إلا على الأسماء بمفهومها العام ولا تدخل على الأفعال أو الأدوات .

أما المضاف فإذا ضم معه المضاف إليه اكتسب منه التعريف أو التخصيص من أجل ذلك منع النحاة الفصل بين المتضايفين .

رابعاً : التبعية :

وهي علاقة معنوية عامة ، وأوضح صورة في التركيب تظهر في النعت والتوكيد والعطف والبدل ، وهذه العلاقة المعنوية تتضافر مع ظواهر لفظية أخرى كالمطابقة ، فالتوابع جميعاً كما عرفنا تطابق متبوعاتها في إعرابها إلا إنها تفترق عن بعضها من حيث الأبعاد الدلالية التي تضيفها للكلام والناتجة عن أهداف مختلفة مرتبطة بالمقال([3]) .

١ / النعت : وهو تابع يدل على معنى في متبوعه فهو إما يخصصه إن كان نكرة، وإما يوضحه إن كان معرفة ، والمقصود بتخصيص النكرة تقليل

([1]) المرجع نفسه ص ٢٠٣

([2]) انظر المرجع نفسه ص ٢٠٥

([3]) أسامة كامل جردات –الأبعاد اللغوية في الوظائف النحوية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، ط ٢٠٠٤م ، ص٩٤

الاشتراك المعنوي فيها ، فإن قلت : (قابلت رجلاً) كان ذلك معنى عاماً يدل على كل ذكر آدمي بالغ ، أما عند نعته بقولك (عاقلاً) فإن النعت يفيد ذلك المعنى العام ويقلل من شيوعه([1]) .

أما المقصود بتوضيح المعرفة فالمراد منه رفع الاشتراك في المعارف فإن قلت : (جاءت فاطمة) فكلمة (فاطمة) لفظ يدل على الكثيرات ممن سموا بهذا الاسم فإن نعته بقولك (المهذبة) مثلاً فإنه يوضح (فاطمة) المقصودة ويحددها .

٢/التوكيد:وهو يأتي لتثبيت الكلام بمعناه المقصود في ذهن السامع وتمكينه ويأتي التوكيد لأحد أمرين وهما : إما أن يكون السامع غافلاً أو أن يظن بالمتكلم السهو والنسيان والتجوز ، فتأتي تقوية اللفظ المراد توكيد بتكرار لفظه أو مرادفه أو ما هو في معناه ، فيقال : (جاء زيد زيد) ، أو (جاء زيد نفسه أو عينه) ، و(جاءت القبيلة كلّها) ويكون التوكيد تابعاً للمؤكد على سبيل التثبيت والتوكيد .

٣ / العطف :

أ/ عطف البيان وهو يوضح ما كان في متبوعه من إبهام وهو عين المتبوع ومثاله: أقسم بالله أبو حفص عمر([2])

ولفظ عطف البيان يكون أكثر شهرة من متبوعه ، وهو تابع لما هو معطوف عليه توضيحاً وتفسيراً .

ب / أما عطف النسق فيكون تابعاً للمعطوف عليه على سبيل الإرداف .

([1]) المرجع نفسه ص ٩٥

([2]) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٣/ ص

٤ / البدل : والغرض من مجيئه في الجملة الإيضاح ورفع الالتباس ، وكل ما صح أن يكون عطف بيان فهو بدل إلا إذا تعذر إحلال المبدل منه في الجملة ، ففي هذه الحالة يكون عطف بيان لا بدلاً([1]) .

وكل هذه العلاقات التركيبية تتضافر مع علاقات أخرى لفظية وسياقية ليكون التركيب صحيحاً من الناحية اللغوية .

ويتضح ذلك بأن استيفاء الجملة للمعاني الوظيفية وحده لا يكفي لجعلها صحيحة لغوياً ومثال ذلك الجملة الهرائية المفرغة من المحتوى المعجمي كقولك :

شقأ الشاقئ الشقأة بمشقأته([2]) .

أو شرب البزعق العرقب

ومن جهة أخرى فإن الجمل ذات الكلمات واضحة الدلالة تظل جملاً هرائية بالرغم من استبقائها للمعاني الوظيفة وذلك إذا فقدت موافقتها للعرف اللغوي الاستعمالي وذلك نحو قولك :

الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة

لذا فإن صحة التركيب تتطلب مراعاة السياق الذي يتضمن أحوال السامعين ومقاصد الاستعمال اللغوي .

([1]) انظر : تمام حسان –اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٤

([2]) انظر المرجع نفسه ص ١٨٢

المبحث الرابع

دور النظام اللغوي في تحليل الجملة العربية

يعدّ المعنى العام للجملة محصلة للعلاقات اللغوية داخلها ، وهو يقوم على عدة مرتكزات منها ما هو صوتي ، ومنها ما هو صرفي ، ومنها ما هو نحوي ، ومنها ما يقوم على الدلالة المعجمية أو سياق الحال أو المقام الذي قيلت فيه الجملة، ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن لكل مرتكز من هذه المرتكزات نصيباً أو قسطاً معيناً في دلالة الجملة يتوزع بينها ليكون المجموع في النهاية المعنى الصحيح أو المراد بالجملة ، وإنما قد يعلو شأن أحد هذه المرتكزات أو يتراجع عن إبانة المعنى الصحيح للجملة ، كما أنه قد يتحد مرتكزان أو أكثر في أداء معنى الجملة .

ومن جهة أخرى فإن هذه المرتكزات قد تتكامل جميعها في تحليل الجملة فيكون التحليل قائماً على جميع أنظمة اللغة ، فنجد في مثل هذه الحالة أن التحليل الصوتي الفنولوجي تتحد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة ، وفونيمات الصوامت وفونيمات الصوائت عليها ، ويتم في ضوئها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم ومن ثم يتحدد مبنى الكلمة أهي فعل ماضٍ ، أم مضارع ، أم أمر أم هي اسم فاعل أم اسم مفعول ، أم صيغة مبالغة ، وهل هي مفردة أم مثنى أم جمع تكسير ، وهل هي مؤنث أم مذكر ؛ وبهذا تظهر حاجة الكلمات لبعضها في الجملة بما يعرف بالافتقار أو التلازم ، وبموجب العلاقات اللفظية أو المعنوية في التركيب تحدد وظائف الكلمات النحوية وما يراد بها في الجملة، وكل ذلك في إطار ما تحويه الكلمات من دلالات معجمية ترتبط فيما بينها بعلاقات منطقية حقيقية أو مجازية تناسب المقام ويرتضيها العرف اللغوي العام .

أولاً : دور النظام الصوتي في تحليل الجملة :

ففي إطار فهم دلالة الجملة بناء على الدراسة الصوتية فإننا نجد أن للحركات (وهي أصوات صائتة) دوراً في الدلالة على وظيفة الكلمة التي قد يؤدي تغيرها إلى تغير المعنى ، ومثال ذلك :

أكرم عليّ محمداً .

فلاختلاف الحركات بين (عليّ) و (محمداً) دور في اختلاف المعنى ؛ إذ إنّ الجملة السابقة تختلف في معناها عن قولك :

أكرم علياً محمدٌ)

ومن جهة أخرى فإن الحركات (التي تعد مورفيمياً إعرابياً) وتمنح الجلة شيئاً من المرونة بالتقديم والتأخير فيمكن أن نقول في مثل هذه الأنماط من الجمل:

أكرم محمداً عليّ

علي أكرم محمداً

مع الاحتفاظ بالدلالة العامة للجملة ، إلا أن هذه الحرية التي يكفلها وضوح العلامة الإعرابية في الجمل السابقة يعطي المتكلم فرصة في توضيح الجزء المنوط بالأهمية من الجملة

كما أن الحركة بالإضافة للتنغيم تلعب دوراً أساسياً في تغيير أنماط الجمل وذلك مثل قولك :

نحن العربُ نكرم الضيف

في مقابل نحن العربَ نكرم الضيف

فبإمعان النظر قليلاً في الجمل السابقة يتضح أن الجملة الأولى خبرية ، وأن الجملة الثانية دالة على الاختصاص ، ومرد ذلك هو اختلاف حركة (العرب) في الجملتين مع اختلاف الطريقة التي تؤدي بها ففي الجملة الأولى تنطق بنغمة مستوية بدون فاصل بين أجزاء الجملة ، أما في

الثانية فإنها تنطق بنغمة صاعدة مع وجود سكتة بعد كلمة العرب. وبذا لا يكون هنالك داع للقول بأن (العرب) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخص) لأن اختلاف الحركة والتلوين الموسيقي أسهما إسهاماً كبيراً في وضوح الدلالة بدون تقدير([1]) .

وما قيل عن التفريق بين الجملة الخبرية وجملة الاختصاص يمكن أن يقال عن الفرق بين جملة الاستفهام وجملة التعجب وذلك في مثل قولك :

ما أجملُ السماءِ ؟

في مقابل : ما أجملَ السماءَ !

فإن تغير حركة (السماء) مضافاً إليه تأدية الجملة بنغمة معينة أدى إلى تغييير معناها من الاستفهام إلى التعجب([2]) .

ومما يظهر فيه دور الحركة مضافاً إلى النغمة الجمل الدالة على الإغراء والتحذير ، فمثلاً إذا قلنا (أخاك) فإن مؤدي الجملة يختلف عن قولنا : (أخوك كما أنه لو قلنا : (الأسدُ) فإنه يختلف عن (الأسد) .

كما أن لتغير الحركة مع التنغيم دوراً في إعراب النعت المقطوع([3]) .

وعليه يمكن القول بأن التلوين الموسيقي الذي يتبع اختلاف الحركات في أنماط من الجمل المتقابلة يؤدي إلى اختلاف معناها .

كما أن للتنغيم دوراً في وضوح دلالة معاني الجمل التأثرية المختصرة وذلك نحو قولك : لا ، أو : نعم

فالأولى عندما تؤدي بنغمات مختلفة فإنها تصلح لأن تكون جملة جواب ، أو توكيد للنفي ، أو استفهام ، كما أن التنغيم بطرق مختلفة أيضاً في

([1]) انظر : خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ص

([2]) انظر الحوار الذي دار بين أبي الأسود الدؤلي وابنته حول هذه القضية ، ص من هذا البحث

([3]) انظر ص من هذا البحث

الجملة الثانية يتيح لها أن تكون جملة جواب مثبتة أو جملة توكيدية ، أو جملة استفهامية .

ومما جاء شعراً في إمكانية القول بالإفادة الكاملة للجمل التأثرية قول الشاعر :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت عليّ مواثقاً وعهودا([1])

وذلك بنطق (لا) الأولى بنغمة صاعدة مع إمكانية السكت بعدها ، كما أنه من الممكن أن تكون (لا) الثانية توكيداً للنفي ففي هذه الحالة تنطق الجملة بنغمة مستوية وبدون فصل([2]) .

ومن الأدوار التي يقوم فيها التنغيم بتوجيه المعنى العام للجملة قوله تعالى : (قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ)([3]) . فجملة (جزاؤه) الأولى دالة على الاستفهام و(جزاؤه) الثانية دالة على الإنكار ، أما (جزاؤه) الثالثة فهي دالة على التقرير .

ومما جاء شعراً في القول بدور التنغيم في توجيه معنى الجملة قول الشاعر:

ثم قالوا: تُحبها ؟ قلت بهراً ! عدد النّجمِ والحصى والتّراب([4])

كما أنه يمكن أن يفهم من هذا البيت مع تغير نغمة (تحبُّها) أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب .

ومن جهة أخرى فإن التنغيم قد يتضافر مع الموقف لإبانة معنى الجملة وذلك مثل قولك : (يا سلام) ، بنغمات صوتية مختلفة فإنها قد

([1]) البيت لجميل بثينة ، انظر ديوان جميل شاعر الحب العذري ، جمع وتحقيق ، حسين نصار ، مكتبة مصر ، د.ط ، د .ط ، ص٧٩ .

([2]) انظر تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٨

([3]) سورة يوسف ، الآيات ٧٤ – ٧٥

([4]) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر ديوانه ، شرح يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، د.ت ، ص٩٧ .

تؤدي المعاني التالية: التحسر ، أو الإطراء ، أو الاستنكار أو الاعتراض وذلك بحسب الموقف الذي تقال فيه .

ثانياً : دور النظام الصرفي في تحليل الجملة :

إن التحليل الوظيفي في الجملة يقوم على ضوء الأبنية الصرفية المؤدية لتلك الوظائف ، وأن الوظائف النحوية في التراكيب المختلفة تؤدي بالمباني الصرفية المختلفة سواء كانت تلك المباني مورفيمات اسمية أم فعلية أم حرفية ، فصيغة المصدر مثلاً تؤدي وظيفة المفعول المطلق أو المفعول لأجله أو النيابة عن الفعل،وكل معنى نحوي يؤدي بالأسماء،وأن الصفات تؤدي وظيفة الخبر والنعت والحال المفرد([1])،وكل ذلك في ضوء العلاقات اللغوية الأخرى داخل الجملة .

فبالنظر للمباني الصرفية داخل التركيب فإننا نلاحظ أن وجود الصيغ الصرفية في الجملة وثيق الصلة بالعلاقات السياقية الأخرى لإفادة المعنى المراد من الجملة ، فالصيغ الدالة على الأفعال بشكل عام تتطلب طرف الإسناد الآخر ، وبصفة خاصة فإن صيغة الأفعال الدالة على المشاركة تتطلب فاعلاً غير مفرد ، أو مفردين ، أو متعاطفين وذلك نحو قولك :

تناصر المؤمنون

أو : تسامح محمد وعليّ .

ومن الصيغ الدالة على المشاركة في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ ﴾([2]) ، كما أن صيغة الفعل المبني للمجهول (فُعِل ، أو يَفْعُلُ) تتطلب مسنداً من نوع خاص يعد

([1]) انظر ص (١٧٧-١٧٨) من هذا البحث

([2]) سورة الحجرات ، الآية ١١

نائباً عن الفاعل ، وذلك في مثل قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ)([1]) .

وقد اجتمعت المشاركة والبناء للمجهول في قوله تعالى (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)([2]) فالفعل (يُقَاتلون) جمع بين البناء للمجهول والمشاركة فكان نائب الفاعل في جملته غير مفرد .

وأن الأفعال اللازمة الثلاثية بصيغة (فَعُل) تعدي بالهمزة أو التضعيف فيقال :

أكرم محمد الضيف

وكرّم المعلم المجتهد

فالأبنية الصرفية داخل الجملة يتطلب بعضها بعض بشروط خاصة تتصل بإحدى العلاقات اللغوية الأخرى كالإعراب أو التضام أو الرتبة أو الربط .

١/ فالأسماء عند اقترانها بالمورفيمات الصوتية الدالة على الإعراب تصلح لوظائف بشروط خاصة ؛ فالأسماء المرفوعة في الجملة تؤدي بصفة عامة وظيفة الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر وتابع المرفوع أما الأسماء المنصوبة فإنها تؤدي وظيفة المفعول به والمفعول المطلق والحال المستثنى والتمييز وتابع المنصوب ، والأسماء المجرورة تؤدي وظيفة المضاف إليه وتابعه .

وكلما كانت هنالك شروط خاصة بالإضافة للهيئة الإعرابية العامة أمكن تحديد الوظيفة النحوية بسهولة ، سواء كانت تلك الشروط شروطاً صرفية أم شروطاً من أنظمة اللغة الأخرى - كما سيأتي ذكره -

٢/ تفتقر المباني الاسمية في الجملة إلى مبان أخرى لتضام معها وذلك كاحتياج الصلة إلى الموصول وعدم إمكانية قيام معناه بدونها ، وتطلب (

([1]) سورة الحج ، الآية ٧٣

([2]) سورة الحج ، الآية ٣٩

كلا وكلتا) للمضاف إليه الذي يشترط فيه أن يكون مثنى معرفة ، وذلك كما في قوله تعالى (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً)([1]) ، ومن ذلك أيضاً افتقار الجار للمجرور والصفة للموصوف والنواسخ للمنسوخات ، وكل ذلك مجموع في قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ)([2]) .

كما أن أدوات الاستثناء تطلب مستثنى وذلك كما في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)([3]) . ومن جهة أخرى فإن المحذوف يفتقر لدليل الحذف وذلك كقوله تعالى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)([4]) .

وأن أفعال المقاربة تتطلب أن تكون أخبارها أفعالاً مضارعة وأن هنالك بعض الأدوات في التركيب تختص بالأفعال وبعضها يختص بالأسماء فقط وبعضها يختص بهما جميعاً .

٣/ إن لهيئة البنية الصرفية دوراً هاماً في القول بحفظ رتبتها في الجملة فأدوات الاستفهام والشروط والقسم والتمني والترجي والتعجب لها الصدارة في الجملة وهي تؤدي معاني عامة بمضامتها للجملة .

كما أن الأسماء المبنية ومن بينها الاسم المقصور إذا وردت في الجملة فإنها يجب معها حفظ الرتبة لكي لا يختلط المعنى وذلك مثل قولك:

خلف عيسى موسى

فإنه يختلف عن قولك :

خلف موسى عيسى

([1]) سورة الكهف ، الآية ٣٣

([2]) سورة الصف ، الآية ٤

([3]) سورة المؤمنون ، الآيتان ٥- ٦

([4]) سورة يوسف ، الآية ١٨

فموسى في الجملة الأولى (مخلوف) إلا أنه في الثانية (خالف) .

٤/ إن بعض الأبنية الصرفية تعد رابطة بين أجزاء الجمل المختلفة فجواب القسم يربط (باللام) وذلك نحو قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)([١]) ، كما أن اللام تكون رابطة أيضاً في جواب الشرط الامتناعي وذلك كما في قوله تعالى (وَلَوْلا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا)([٢]) .

كما أنه يربط (بالفاء) في جواب الشرط وذلك مثل قوله تعالى (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)([٣]) ، كما أن (إذا) المفاجأة تعتبر رابطة بين أجزاء التركيب وذلك نحو قولك : (خرجت فإذا السبع) . والربط باللام أو الباء أو إذا المفاجأة في جميع الجمل السابقة وما شابهها يكون مصحوباً بالتنغيم الصاعد الذي يدل على أن الكلام لم يكتمل وأن هنالك طرفاً آخر في التركيب يقوم عليه اكتمال المعنى .

ومن جانب آخر فإن للأبنية الصرفية دوراً بارزاً في ترجيح إعراب على آخر وذلك حينما تساوي القرائن الأخرى الدالة على الإعراب([٤]) . كما أن البنية أحياناً لا تكون فيصلاً في الإعراب بل تطرح خيارات متعددة ومتساوية ، لا يستبين على ضوئها الوجه الصحيح للإعراب ، وإنما يعرف ذلك بملاحظة جوانب أخرى في النظام اللغوي كالدلالة والمعنى العام لسياق الكلام والأبعاد الخارجية له([٥]) ، وذلك مثل قوله تعالى : (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيّاً وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً)([٦]) ، فإن إعراب كل من (ولياً) و(نصيراً) بالنظر

([١]) سورة الأنبياء ، الآية ٥٧

([٢]) سورة الحشر ، الآية ٣

([٣]) سورة الأنفال ، الآية ٦١

([٤]) انظر ص ١٨٥ وما بعدها من هذا البحث

([٥]) انظر : لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ص١٨١

([٦]) سورة النساء ، الآية ٤٥

لمعطيات البنية يتردد بين الحالية والتمييز في آن واحد،وذلك لأن التمييز قد يأتي مشتقاً مثل الحال،إلا أنه يترجح إعرابهما على أنهما تمييز وذلك لصلاحية دخول (من) عليه .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)([1]) .

فبنية كل من (طوعاً) أو (كرهاً) تحتمل القول بأنهما مفعول مطلق كما تحتمل القول بأنهما حالان ، وذلك لأن الحال قد تأتي مصدراً، إلا أنه يتعين كونهما حالين على كونهما مصدرين وذلك لقرينة لفظية وردت في الآية وهي قوله تعالى (طائعين) المشتقة ، وهي مرتبطة بالأبنية المراد تحديد إعرابها .

ثالثاً : دور النظام النحوي في تحليل الجملة :

إن النظام النحوي يعين في تحليل الجملة من جهة توضيح العلاقات اللفظية والمعنوية (العلاقات السياقية) التي تربط بين الأجزاء المختلفة للجملة ، وقد تناول عبدالقاهر الجرجاني تصور هذه العلاقات السياقية بين الأبواب النحوية تحت مصطلح النظم الذي قال عنه (... ليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم)([2]) . فالنظم تصور للعلاقات بين المعاني النحوية كتصور علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل ، وعلاقة التعدية التي بين الفعل والمفعول به ، وعلاقة الغائية التي بين الفعل والمفعول لأجله ، وعلاقة الملابسة التي بين الحال وصاحبها ، وما أشبه ذلك .

([1]) سورة فصلت ، الآية ١١

([2]) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٤٥٩

وللوصول للمعنى الدقيق المراد بالكلمات داخل الجملة فإنه لابد من الكشف عن الروابط اللفظية للعلاقات المعنوية بين أجزاء الجملة المختلفة ، وهذا هو عين التعليق الذي قصد إليه عبدالقاهر الجرجاني في قوله : (... وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض)([1]) .

وأنه عند القول بالتعليق يمكن أن تحلل الجملة تحليلاً ينبني على محصلة العلاقات المعنوية واللفظية كما أوضح ذلك تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، فأبان بأن تحليل الجملة في ضوء هذه العلاقات يغني عن القول بدور العامل في الجملة .

وأن التعليق هو الغاية من الإعراب . فقد اختط تمام حسان منهجاً يقوم على تحليل الجملة في ضوء تلك العلاقات .

فمن المعلوم أن المباني الصرفية في الجملة تؤدي وظائف نحوية متعددة ، وأن تعيين واحد منها يتطلب الوقوف على الروابط التي توضح المعنى المراد([2])، ويتضح ذلك بتحليل الجمل على النحو التالي :

فعلى سبيل المثال يمكن تحليل قولك :

نَصَرَ محمدٌ المظلومَ

فيقال عن (نصر)

إنّها تنتمي إلى مبني الفعل وهي على صيغة (فَعَلَ) الدالة على الفعل الماضي .

ثم ينظر بعد ذلك في (محمد) فيقال :

([1]) المرجع نفسه ، ص ٩٨

([2]) انظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨١ وما بعدها

١/ إنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

٢/ إنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

٣/ العلاقة بينه وبين الفعل علاقة إسناد (قرينة معنوية)

٤/ رتبته متأخرة عن الفعل (قرينة الرتبة)

٥/ أن الفعل معه مبني للمعلوم

٦/ أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة) فيتعين بذلك أن (محمد) هو الفاعل .

وبعد ذلك ينظر في (المظلوم) فيقال :

١/ إنه ينتمي إلى الأسماء - (قرينة الصيغة) فصيغته مفعول .

٢/ إنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

٣/ العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة معنوية)

٤/ رتبته التأخر عن الفعل والفاعل (قرينة الرتبة)

وبسبب هذه القرائن أو الروابط يمكننا القول بأن المظلوم مفعول به .

ومما سبق يمكن القول بأن الروابط أو العلاقات المختلفة في الجملة تتضافر لإيضاح المعنى الواحد ، إلا أن هذا المعنى المراد بالجملة من خلال التحليل قد لا يكون واضحاً إذا أفرغت الكلمات من دلالتها المعجمية كما مر ذكره عند الحديث عن الجملة الهرائية([1]) . والسبب في القول بعدم وضوح دلالة الجملة الهرائية في مثل قولك : قرأ الجحر دم النخلة ، أن الجملة فقدت المناسبة المعجمية المطلوبة من التضام بين عناصرها ، فلا مناسبة بين القراءة والجحر ، ولا بين القراءة والدم ، ولا بين الدم والنخلة ، فلا الحجر يقرأ ، ولا الدم مما يقرأ ، ولا النخلة من ذوات الدماء([2]) ، لذا

([1]) انظر ص من هذا البحث

([2]) انظر تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، ص ٨١

فإن علاقة التضام التي تناسب العرف اللغوي انعدمت بين مفردات الجملة .

ومن جهة أخرى فإن المفارقة المعجمية في علاقة التضام قد تكون محمودة إذا قصد بها المجاز الذي لا يخرج أبداً عن العرف اللغوي العام.

ومن كل ما سبق يتضح أن عناصر النظام اللغوي تسهم اسهاماً متكاملاً في تحليل الجملة العربية سواء قصد بهذا التحليل في إطار المعنى العام للجملة أم المعنى الوظيفي الذي لا يخرج عن قوانين الصحة اللغوية .

خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته

إن الإعراب يعدّ المحور الرئيس الذي كانت تدور حوله معظم دراسات المتقدمين من النحاة ، وكان ذلك نتيجة لارتباط نشأة النحو العربي بالناحية التعليمية والحاجة التي فرضتها الظروف التاريخية من لحن وغيره من حاجة غير العرب لتعلم اللغة العربية ، فوضعت القواعد النحوية وفقاً لهذه الحاجة باستخراج القواعد الكلية والأحكام النحوية من المادة اللغوية الفصيحة المستخدمة في مجتمع لغوي معين ، ومكان معين، وزمان معين .

إلا أن الاعتماد في استخلاص الأحكام النحوية على هذا المجتمع المحدد وخلط النحاة في التقعيد بين المستوى الفصيح واللهجات والتركيز على لغة الشعر دون غيرها جعل استقراء المادة اللغوية محدوداً مما أضاع الكثير من الشواهد الفصيحة التي كان من المحتمل أن تغيّر مجرى البحث النحوي .

كما أن تعصب النحاة لهذه الأحكام التي استنبطوها من المادة اللغوية ، جعل النحو في كثير من الأحيان يبتعد عن دراسة النص اللغوي ونظامه وترتيبه ووظيفة كل كلمة فيه ، وذلك للتأويل والتخريج الذي صاحب كل ما يخرج عن هذه الأحكام وتلك القواعد ، فاتجهت معظم الدراسات النحوية للتعمق في دراسة الأشكال الإعرابية والتعليل لوجود الحركة الإعرابية والبحث عن المؤثرات اللفظية أو المعنوية التي اقتضتها ، وقد ساعد على كل ذلك الطبيعة العلمية التي كانت سائدة في ذلك العصر من شيوع للفلسفة والمنطق وأصول الفقه وعلم الكلام، إضافة إلى تفاعل المباحث اللغوية مع تلك العلوم ، فكان من نتائج ذلك في البحث النحوي القول بالإعراب التقديري والإعراب المحلي والإعراب بالنيابة .

وقد قلل الاهتمام بالحركة الإعرابية والقول بنظرية العامل من شأن البحوث اللغوية المتعلقة بقضايا التركيب ، سواء كانت قضايا صرفية أو نحوية عامة ترتبط بعلاقات الجملة ، كما قلل من شأن دراسة النظم التي اهتمت بالتحليل الداخلي للجملة والعبارة .

وقد أثبتت هذه الدراسة بمناقشتها لمفهوم النحو واتجاهات دراسته في ضوء الدراسات الحديثة والاستفادة من معطيات دراسات القدماء المتجهة بالبحث النحوي لقضايا التركيب في تحليل الجملة أن الإعراب يعد ضمن العلاقات اللفظية التي تؤثر في تحليل الجملة ، وأنه ليس هو الغاية

المنشودة بالتحليل ، وأن العلاقات المختلفة لفظية ومعنوية تلعب دوراً كبيراً في تحليل الجملة ، ولكل ذلك فإن النحو العربي تقتضي دراسته النظر إلى المستويات اللغوية الأخرى ، الصوتية والصرفية ، كما تستعين بالنظام الدلالي في تنسيق علاقاته اللغوية .

وقد توصلت الباحثة من خلال مناقشة القضايا النحوية المتنوعة في فصول ومباحث هذه الدراسة المختلفة إلى النتائج التالية :

١/ إن التحليل الدقيق للجملة العربية يقوم على تكامل جميع الأنظمة اللغوية داخلها، فالمعنى العام للجملة يعتبر محصلة لعلاقاتها اللغوية .

٢/ إن دراسة التحويل بواسطة الحذف في الجملة التحويلية يكشف عن براعة العربية في الإيجاز والاختصار .

٣/ إن للتنغيم دوراً في الدراسة النحوية يتمثل فيما يأتي :

أ/ إمكانية توجيهه المعنى العام للجمل .

ب/ إمكانية تحديده لأنماط الجمل المتكافئة صرفياً .

ج/ إمكانية توجيهه لإعراب الجمل .

٤/ إن للبنية الصرفية دوراً هاماً في الدراسة النحوية يتمثل في الآتي :

أ/ تحديد الوظيفة النحوية للكلمات في الجملة .

ب/ تحديد إعراب الكلمات داخل الجملة .

٥/ إن البنية الصرفية للاسم المقصور قد تتدخل في حفظ الرتب في الجملة .

٦/ إن الاسم المقصور يمكن إدراجه ضمن قائمة الأسماء المبنية .

٧/ إن القول بالإعراب التقديري والإعراب المحلي والإعراب بالنيابة كان نتيجة لمقولة الأصل والفرع في دراسات أصول النحو .

٨/ اعتماد تصنيف الجمل على أساس علاقة الإسناد يعتبر أكثر دقة من اعتماده على مبدأ التقديم والتأخير للأجناس اللغوية في الجملة .

٩/ إن تركيز علماء النحو المتأخرين في الدراسة النحوية على قضايا الإعراب والبناء كانت نتيجة لأمرين هما : –

أ/ انفراد القضايا الصرفية عن القضايا النحوية بمؤلفات مستقلة .

ب/ العناية الفائقة التي نالتها نظرية العامل وقضية أثره النحوي .

١٠/ تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني لأسباب تنحصر في :

أ/ أن معظم النحاة الأوائل كانوا من غير العرب الذين صرفوا جهدهم في تقنين اللغة والكشف عن خصائصها بكل ما هو متاح من المعطيات المنطقية وغيرها .

ب/ أن تعدد الأقيسة لتعدد مصادر المادة اللغوية ، جعل النحاة يلجأون إلى المنطق في إثبات صحة مذاهبهم .

وتوصي الباحثة بما يلي :

١/ دراسة النحو العربي في ضوء المستويات اللغوية الأخرى للوقوف على جميع جوانب الظاهرة النحوية .

٢/ بذل المزيد من الجهود لوضع علامات في الكتابة توضح الظواهر الصوتية بصورة أكثر دقة .

٣/ إزالة الفصل المنهجي في تدريس النحو والصرف ودمجهما في مستوى تدريسي واحد .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

	١٩٥٨م
إبراهيم مصطفى	إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة –ط٢ – ١٤١٣هـ –١٩٩٢م
أحمد مختار عمر	– البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر –عالم الكتب –القاهرة –ط١– ١٩٨٨م – دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب –القاهرة –ط ١٤١١هـ–١٩٩١م
أسامة كامل جرادات	– الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ٢٠٠٤م .
الأشـــموني ، (أبوالحســـن ، علي بن محمد بن عيسى)	شرح الاشموني على ألفية بن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –مكتبة النهضة المصرية– القاهرة –ط٣– د ٠ ت
ابن الأنباري (أبوالبركات ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله)	– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، مطبعة السعادة ، ط٤– ١٣٨٠هـ–١٩٦١م – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الأردن ، ط٢– ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م
الآمدي (سيف الدين أبي الحسن علي بن علي)	الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٤ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)	صحيح البخاري ، المكتبة السلفية –طبعة دار الريان – د ٠ ت
البدراوي زهران	عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني – (المفتن في اللغة ونحوها) –دار المعارف –القاهرة ، ط٤– ١٩٨٧م
براجشتراسر	التطور النحوي ، أخرجه وصححه وعلق عليه ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي –القاهرة– دار

	الرفاعي بالرياض ، ط ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م
البغدادي (أحمد بن علي بن برهان)	الوصول إلى الأصول ، تحقيق عبدالحميد علي أ[و زنير ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي)	خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-القاهرة -ط ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
تمام حسان	- الأصول -دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ٠ (النحو -فقه اللغة - البلاغة) عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م - الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م . - اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، ط ١٤١٢هـ -١٩٩٩م - اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب القاهرة - ط٣ -١٤١٨هـ -١٩٩٨م - مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٩٠م
ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)	النشر في القراءات العشر ، تصحيح محمد علي الصباغ ، دارالكتاب العربي ، بيروت ، د ٠ ط،د٠ ت
جميل بثنية (أبوعمرو جميل بن عبدالله بن معمر العذري)	- ديوان جميل (شاعر الحب العذري) ، جمع وتحقيق حسين نصار ، مكتبة مصر ، د.ط ، د.ت
ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي)	- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار المهدي ، بيروت -لبنان ، ط٢ ، د ٠ ت - اللمع في العربية ، تحقيق حامد المؤمن ، مكتبة النهضة العربية -بيروت -ط٢-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

الجـوهري (إسـماعيل بـن أحمد الجوهري)	الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط٣– ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م
حازم على كمال الدين	دراسـة فـي علـم الأصـوات ، مكتبـة الآداب ، ط١– ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م
حسن عون	– تطـور الـدرس النحـوي ، قسـم البحـوث والدراسـات الأدبية واللغوية ، ط ١٩٧٠م – دراسات في اللغة والنحو ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ط ١٩٦٩م
حلمي خليل	– الكلمـة دراسـة لغويـة ومعجميـة ، دار المعرفـة الجامعية ، ١٩٩٨م – مقدمـة لدراسـة علـم اللغـة ، دار المعرفـة الجامعيـة ، ط ٢٠٠٣م
أبـو حيـان الأندلسـي (محمـد بن يوسف بن علي)	ارتشـاف الضَّـرب مـن لسـان العـرب ، تحقيـق وتعليـق مصطفى النحاس ، ط ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م
ابـن خلـدون (أبـو زيـد عبـد الرحمن بن محمد بن محمد)	المقدمة ، دار الكتاب العربي ، بيروت –لبنان ، ط٥ ، د ٠ت
خليل أحمد عمايرة	في نحو اللغة وتراكيبها ، مؤسسة علوم القرآن –عجمان –ط٢ –١٤١٠هـ –١٩٩٠م
الخليل بن أحمد الفراهيدي	كتـاب العـين ، تحقيـق مهـدي المخزومـي ، إبـراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، د ٠ط ، د ٠ ت
خير الدين الزركلي	الأعـلام ، قـاموس تـراجم لأشـهر الرجـال والنسـاء مـن العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين ، بيروت –لبنان –ط٨ ١٩٨٩م
رضـي الدين الاستراباذي	شـرح كافيـة ابـن الحاجـب ، تقديم إميـل بـديع يعقـوب ، منشـورات محمـد علـي بيضـون ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت – لبنان ، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

رمضان عبد التواب	المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع –القاهرة –ط٢ – ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م
الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي)	طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢– د ٠ ت
الزبيدي (أبو فيض سيد محمد منتهى الحسيني)	شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس،دار الفكر للطباعة والنشر والتعريب د٠ط ، د٠ت
الزجاجي (أبوالقاسم، عبدالرحمن بن اسحق النهاوندي)	الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٥ –١٩٨٦م
الزمخشري (أبو القاسم محمد بن محمد بن أحمد)	المفصل في علوم العربية ، دار الجيل ، بيروت –لبنان –ط٢ ، د٠ت أساس البلاغة ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١٣٨٥هـ –١٩٩٥م
ابن السراج (أبو بكر ، محمد بن السرى بن سهل)	أصول النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة –بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م
سعيد الأفغاني	في أصول النحو العربي ، المكتب الإسلامي ، بيروت –ط ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م
ابن سلام الجمحي (أبوعبد الله محمد بن سلام بن عبيدالله)	طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف ، د٠ط ، د٠ت وطبعة المدني القاهرة د ٠ ط ، د ٠ ت
سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)	الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل –بيروت لبنان ، ط١– د ٠ ت
السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان)	أخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م
السيوطي (جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن	– الأشباه والنظائر في النحو ، قدمه وعلق عليه فايز ترجيني،دارالكتاب العربي،ط١ ١٤١٤هـ –١٩٨٤م

محمد سابق)	- الاقتراح في أصول النحو ، تقديم وضبط وتصحيح وشرح وتعليق أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم جروس برس ، ط١ –١٩٨٨م - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم –المكتبة العصرية صيدا –لبنان ، د٠ ط –د ٠ت - المزهر في علوم اللغة ، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية –صيدا –بيروت –د .ط ، د ٠ت - همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت –لبنان ، د٠ط – د ٠ت
الشافعي (محمد بن إدريس الشافعي)	الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الفكر ، ط ١٣٠٩هـ .
شوقي ضيف	المدارس النحوية ، دار المعارف –القاهرة ، ط٧ – د٠ت
الصبان (أبو العرفان ، محمد بن علي الصبان)	حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصحح شواهده إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان –ط١–١٤١٧هـ –١٩٩٧م
صلاح الدين محمد حسنين	دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، ط١– ١٤٠٥هـ –١٩٨٤م
أبو الطيب اللغوي	مراتب النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، د ٠ط ، د ٠ ت
عباس حسن	اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ،

	مصر –ط٢ – د ٠ت
عبد الباقي اليماني	إشارات التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، شركة الطباعة العربية السعودية –الرياض ، ط١– ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م
عبد الرحمن أيوب	اللغة والتطور –مطبعة الكيلاني ١٩٦٩م
عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني)	دلائل الإعجاز ، حققه وقدم له محمد رضوان الداية وفايز الداية ، مكتبة سعد الدين –دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م
عبدالكريم محمد الأسعد	بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ط١ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
عبد اللطيف الخطيب	معجم القراءات –دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع –القاهرة –ط٢ ، ٢٠٠٢م
عبده الراجحي	النحو العربي والدرس الحديث ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية –د٠ط – د٠ت
ابن عصفور الإشبيلي (أبوالحسن ، علي بن مؤمن بن محمد)	– المقرب في الصرف ، تحقيق عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبروي ، د ٠ ط – د٠ت – الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة بيروت –لبنان ، ط١– ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)	شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع –ط٥ ، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م
أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد الفارسي)	– التكملة ، تحقيق شاذلي حسين فرهود ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ، المملكة العربية

	السعودية ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م - المسائل العسكرية ، تحقيق ودراسة محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني القاهرة –ط٣ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
علي محمد أبو المكارم	- أصول التفكير النحوي ، بيروت ط ١٩٧٣م - تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط١ –١٣٩١هـ –١٩٧١م - الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، ط١– ١٣٨٧هـ –١٩٦٨م - تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة بيروت ، لبنان ، د ٠ط –د ٠ت
عمر بن أبي ربيعة	- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، د. ط ، د.ت .
ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا)	- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، حققه وضبط نصوصه وعلق عليه عمر فاروق الصباغ ، مكتبة المعارف ، بيروت –لبنان ، ط١– ١٤١٤هـ–١٩٩٣م - معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت –١٤١١هـ ١٩٩١م
فاضل غالب المطلبي	في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) دار الحرية للطباعة –بغداد ، ط ١٩٨٤م
فاضل مصطفى الساقي	أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، تقديم تمام حسان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣–

	١٣٩٧هـ-١٩٧٧م
الفراء (أبو زكريا يحيي بن زياد بن عبد الله)	معاني القرآن ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل ، مراجعة على الجندي ناصف – د٠ط ، د ٠ ت
فندريس	اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ط ١٩٥٠م
القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)	إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب – بيروت ، ط١ ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م
كمال محمد بشر	– دراسات في علم اللغة،دارالمعارف،مصر ١٩٦٩م – علم الأصوات ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، د ٠ ط ، د ٠ ت
لطيفة إبراهيم النجار	دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، دار البشير ، عمان – الأردن ، ط١- ١٤١٤هـ -١٩٩٤م
مازن المبارك	– الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق ط٢- ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م – العلل النحوية : نشأتها وتطورها ، المكتبة الحديثة ، القاهرة ، ط١- ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م
ابن مالك (أبوعبدالله جمال الدين بن محمد بن عبدالله)	شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١- ١٤١٠هـ-١٩٩٠م
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر)	المقتضب ، تحقيق حسن محمد ، مراجعة اميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان –ط١ -١٤١٢هـ-١٩٩٩م
محمد الأنطاكي	المحيط في أصوات العربية وصرفها ونحوها ، دار

	الشرق العربي ، بيروت ، ط٣ ، د.ت .
محمد حسن عبد العزيز	المدخل إلى علم اللغة ، مكتبة الشباب ، ط ١٩٩٢م
محمد صلاح الدين بكر	دراسات في الصيغة والجملة مكتبة أم القرى ، الكويت ، ط١ ١٩٨٤م .
محمد صلاح الدين مصطفى	النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة على جراح الصاح ، الكويت ، د ٠ ط ، د ٠ ت
محمد علي الخولي	– دراسات لغوية ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م – مدخل إلى علم اللغة ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، صويلح – الأردن –ط ٢٠٠٠م
محمود أحمد نحلة	أصول النحو العربي ، دار العلوم ، بيروت –لبنان ط١– ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م
محمود السعران	علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د ٠ ط ، د ٠ت
مسلم (أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري)	صحيح مسلم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت –لبنان ط ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
ابن مضاء القرطبي(أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد)	الرد على النحاة ، تحقيق إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط١ – ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م
ابن منظور (أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم)	لسان العرب ، دار المعارف د ٠ ط – د ٠ ت
ممدوح عبد الرحمن	لسان عربي ونظام نحوي،دارالمعرفة الجامعية ط ١٩٩٩م
مهدي المخزومي	– في النحو العربي قواعد وتطبيق ، دار الرائد العربي ، بيروت –لبنان ، ط٢– ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م – مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة ، دار الرائد العربي

	–بيروت ، لبنان ، ط٣– ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م
نايف خرما	أضـواء علـى الدراسـات اللغويـة المعاصـرة ، الكويـت ، ط ١٣٩٨هـ
ابن النديم (أبو الفرج محمد بن اسحق بن محمد)	الفهرسـت ، تحقيـق رضـا تجـدد بـن علـي بـن زيـن العابدين الحائري المازندراني ، دار المسيرة ، طهران ، ط١– ١٣٩١هـ– ١٩٧١م
نهاد تكريتي	– المرجـع الكامـل فـي جميـع مـواد اللغـة العربيـة وشواهدها،دار دمشق للطباعة والنشر،ط١ ، ١٩٨٩م
ابـن هشـام الأنصـاري (أبومحمد جمال الدين ، عبد الله بن يوسف بن أحمد)	– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل –بيروت –لبنان ، ط٥– ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م – مغنـي اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت – ١٤١١هـ– ١٩٩١م
هنري فليش	العربيـة الفصـحى (دراسـة فـي البنـاء اللغـوي) تعريـب وتحقيق وتقديم عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب – المنيرة ، د ٠ ط – د٠ت
ياقوت الحموي	معجم الأدباء ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ط٣– ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م
ابـن يعـيش (موفـق الـدين ، يعيش بن علي بن يعيش)	شرح المفصل ، مكتبة المتنبئ ، القاهرة،د٠ط– د ٠ت
يوهان فك	العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة وتقديم وتعليق رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ط ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م